

الفصل الثالث

عبد الرازق أحمد السنهوري

١٢ أغسطس ١٨٩٥ - ٢١ يوليو ١٩٧١



«وِدِدْتُ لو خِدْمَتِ الْقَضَاءُ فِي شَيْءٍ هُوَ أَنْ أَجْعَلَ مِنَ السُّلْطَةِ
الْقَضَائِيَّةِ مَهِيْمَةً عَلَى السُّلْطَتَيْنِ الْآخَرِيَّيْنِ بَعْدَ وَضْعِ الضَّمَانَاتِ
الْكَافِيَةِ لِلْقَضَاءِ وَنَزَاهَتِهِ»

(السنهوري في ٢ يناير ١٩٢٣)

obeikandi.com

تقديم

جمعتني بالدكتور السنهورى أيامُ الطلب في مدرسة الحقوق، وهو يكابد متاعب العام الأول بالجامعة، وزادت العلاقة وثاقة يوم فصلته الجامعة وعمل بالمحاماة وكان يتردد على مكتب النقيب الأول إبراهيم الهلباوى بك، ولما هنأته برياسة مجلس الدولة كنت رئيساً لقسم القضاء الإدارى بهيئة قضايا الدولة فقدمت له كتابين عن الحريات (أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام) و(الهلباوى - مارشال هول - هنرى رويير) وفى الأخير ذكر للسنهورى بين الأحرار من رواد دار الهلباوى بك. فتصفح الكتابين ملياً ثم قلت له (الحمد لله الذى جمعنا فى أحسن أيامى وأحسن أيامك يامعالى الرئيس).. وكأن الكلام سرّه، وتقبل التحية بقبول حسن، وردّها بأحسن منها بعد أشهر حين أهدى إلى الجزء الأول من كتابه (الوسيط) وعليه عبارة غالية لصدورها من ذلك المصدر.

وكنّا فى هيئة قضايا الدولة - وهو من أعضائها السابقين - فرحين بمجلس الدولة بعد أن شهدنا ولادته العسرة، نعتبره أكبر نصر للأمة بعد دستور سنة ١٩٢٣ وهيتنا التى ظفرت به بعد محاولات أربعة رجال سابقين من رجالها^(١) كللت الأخيرة منها بالنجاح. وكنا مشفقين عليه من أن تخسره مصر فى إحدى نكسات النظام الملكى بعد أن انتزعت انتزاعاً بيد وزارة غير حزبية من مجلس نياى تؤلفه أقلية حزبية.

من أجل ذلك تعاقبت على المجلس أيام طيبة وأخرى عصيبة، وكانت فترة السنهورى فيه أشق فترة فى حياته وحياة من عملوا فى المحكمة معه، وفى هيئة قضايا الدولة أمامه، ولم تلبث الوزارة التى عينته إلا شهوراً أربعة وتتابعت بعدها وزارات تسعة تغاضب مجلس الدولة أو توجس خيفة منه، لكن رئيسه كان على بينة من أمره فولى وجهه شطره.. وكانت عنده أصول القوانين وروحها وأصول الفقه والقانون الأعلى وهو سلطة الأمة.

كان قد رجع من عامين من الأمم المتحدة مع رئيس وزارة يتحدى الإنجليز بأنه سيبنى مصر الحديثة القوية، وكان للسنهورى فى هذا البناء أكثر من دور واحد.

فلا عجب إذا رأيناه عندما يؤصل مسألة من مسائل حريات الشعب، يخلق على جناحى نسر فى الأفق ليبلغ الغاية العليا للأمة.

(١) عبد الحميد بدوى - محمود محمد محمود - محمد كامل مرسى - محمد سامى مازن.

ولا غرو، فقد أظهرت أوراقه الشخصية في سنة ١٩٨٨ أن كفاحه بلغ الغاية، ومجده بلغ أوجه فأصبح يزيد ولا ينقص، في سنة ١٩٥٢، عندما قررت دوائر مجلس الدولة مجتمعه هيمنة السلطة القضائية على السلطين الآخرين التنفيذ والتشريعية - وكانت تلك واحدة من أمانى سطرها في يناير سنة ١٩٢٣ - ثم مشى قدماً لتحقيق باقيها.. حتى إذا فارق الدنيا فارق الأمة العربية وكأنه ملك غير متوج.

وبعد.. فالصفحات التالية دراسة في « السهنورى - الرجل » وهى جهد المقل، فالكلام فى صدد القضايا أوالقاضى قد يكون توسعا فى عرف أو مجانية لأصل.

وهى دعوة للسعداء الذين أضأت مصابحه لياليهم ليكافئوا فضله بصحف قيمة تنتظر كتابها، وقد قدم لهم مفاتيحها فى كثير من الأبواب: الفقه القانونى أو الإسلامى والتشريع والتعليم والقضاء الإدارى وتوحيد الأمة العربية أو الإسلامية والحرية والحقوق الطبيعية وسيادة القانون واستقلال القضاء أو (السهنورى من أوراقه الشخصية).

عروس البحر المتوسط

هذا فقيه من بناء مصر الحديثة، وضع نفسه - وهو صبي مميز - موضعاً يرجوه بين وطنيه مصطفى كامل وعظيمة سعد زغلول، قبل سنوات تسعة من تفرد سعد بزعامة مصر في سنة ١٩١٩. وسار على دربه في العلم والفقه والعمل الدؤوب الدائم لسيادة القانون ونجيب في مدرسة القضاء الشرعي التي أنشأها سعد، وبعث منها مزوداً بترائها إلى أوربة، يتأمله، ويرتبط به مستقبليه، حتى إذا بلغ شأوه العالی في أمته كان شعاره شعار سعد (الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة).

وكان هو الوحيد من فرسان الثورة السياسية في سنة ١٩١٩ الذي خبّ ووضع في الثورة الاجتماعية سنة ١٩٥٢ وصاغ لها قانون الإصلاح الزراعي.

أما المحاماة فقد دخلها متكارها ولكنه ترك لها ميراثاً أغنى به كل محام أوقاض أو أستاذ في الحقوق، أو صحفي أو وزير أو رئيس.

ولم تكن له صلة بالصحافة ولكنه تقمّم قممها إذ صار رئيساً لتحرير مجلة مجلس الدولة حيث ابتكارات الفقه لشق الطريق أمام أساتذة القانون والمدافعين عن سيادته في عصر سيطر عليه (ملك يأخذ كل سفينة غصبا). وفيها قاوم انحراف السلطة وفي المحكمة قضى للصحافة أنها سياج الحرية ودعامة الديمقراطية.

كان يسرا كله، حين قدم لنا نفسه في أوراقه الشخصية بخواطره، بعيداً من أعماله أو معاركه أو مفاخرة، وكأنما كان يوثقه إذ يكتبه على ورقه من أوراق مجلس الدولة:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

﴿والضحى والليل إذا سجى﴾ ما ودعك ربك وما قلى. وللآخرة خير لك من الأولى. ولسوف يعطيك ربك فترضى. ألم يجدهك يتيماً فأوى. ووجدك ضالاً فهدى. ووجدك عائلاً فأغنى. فأما اليتيم فلا تقهر. وأما السائل فلا تنهر. وأما بنعمة ربك فحدث ﴿« صدق الله العظيم »﴾. وأستطيع مع إحترامى العميق لمقام الرسول الكريم الذى وجهت إليه هذه الآيات الشريفة أن أقول مع القائلين: نعم لقد وجدنى ربى يتيماً فأوأنى ووجدنى ضالاً فهدانى. ووجدنى عائلاً فأغنانى. وإنى لبأذل جهدى فى ألا أقهر اليتيم وألا أنهر السائل. وهأنذا فى هذه المذكرات أحدث بنعمة ربى.

طفولتي.. متى وأين ولدت: ١١ أغسطس ١٨٩٥ في مدينة الإسكندرية:

أبوأي.. مات أبي وأنا في السادسة من عمري. ما أعرفه عنه: موظف صغير في مجلس بلدى الإسكندرية. وكان على شيء من الثراء قبل ذلك. فبدد ماله وانتهى به المطاف إلى هذه الوظيفة، ثم اهتدى إلى أرض بناء في وسط الإسكندرية لأبأس بقيمتها موروثة له ولشقيقته. ما أذكره عنه: كان يشجعنى على متابعة الكتاب. ويعدنى بجائزة إذا عرفت الحروف الهجائية. كنت أذهب إليه في مكتبه بصحة البلدية وأنا طفل في الخامسة أو السادسة من عمري. مات وأنا في هذه السن، وكنت مريضاً، ولم أعلم ظروف وفاته.

أُمى.. امرأة طيبة القلب. تزوجت من أبى وترملت وهى صغيرة. بعد أن ولدت له سبعة أولاد. أختى الكبيرة فأخى فأختى فأنا فأختى وقد ماتت الأخيرة فتحية وهى طفلة صغيرة، سريعة الاندفاع وقد ورثت منها هذا الطبع، وند أوريثنى طيبة قلبها. بقيت تربي أولادها منقطعة لهم. إلى أن ماتت وأنا في سن الأربعين بعد أن عدت من العراق، وبعد أن ولدت لى «نادية» وكانت في السنة الأولى من عمرها عندما توفيت جدتها إلى رحمة الله.

١ - ولانجد في أوراقه الشخصية ذكراً لبنته الوحيدة إلا مرتين:

الأولى وهو مغترب يحصى ما خلفه وراءه فينظم فيها الشعر، ويتحف نفسه بنكتة عليها منه، ومنها عليه، فيدلنا على أنه كان يستملح النكتة ويقبلها على نفسه^(١) وهاتان علامتان على ما في طبعه من عطف وتلفظ وهما جواز قبول لدى القلوب. والمرة الأخيرة عندما أضاف لها ولداً (هو القانون المدنى الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨) فنظم فيها وفي ذلك «الأخ» أبيانا أربعة من الشعر كتبها في ١٥/١١/١٩٤٨^(٢) فيها رصانة النصوص

(١) دمشق في ٦ مايو ١٩٤٤.

بنيتى نادية بنية غالية
رأيتها مرة لاعبة لاهية
ولها رفيقة عمرها ثمانية
سألتها مرة كم الفرق في السن ينادية
فأجابت أنا أصغر سنتين عما فيه
قلت إذن بعد عامين أنتما سواسية
فأجابت وهل تراها على سها باقية؟

(٢) القاهرة في ٥/١١/١٩٤٨.

خلفت بنتا في حياتي ثم خلفت الولد
فألينت نادية آتت بعد يأس وكمد
هإذا سألت عن الوليد أباه لم يعوزك رد
ولدى هو «القانون» لم أرزقه إلا بعد جهد

واعتراز يدرك المرء قدره إذ يراه يحسّ عظميا من مشيخة القانون الإداري في تاريخ مصر، فينسب إليه «أبوة» مجلس الدولة المصري (عبد الحميد بدوى باشا) في أول عدد من أعداد مجلة المجلس.

بل يورث اعترازه بأبوة القانون بنته الدكتورة نادية عبد الرزاق أحمد السنهورى فتفاخر «بأخوتها» لهذا القانون، ثم «تستلحق» كما يعبر الفقه الشرعى «أخوة» أربعة آخرين هم: قوانين العراق وسوريا والكويت وليبيا على التتابع، ثم «تستلحق» إخوة جددا أولهم كتابه الجامع (الوسيط) بأجزائه العشرة^(١) وثانيهم (مصادر الحق في الفقه الإسلامى) بأجزائه الستة وثالثهم كتاب (الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم إسلامية) قضى بهم أبوهم عن جيله من عظماء رجال القانون الذين لا يتكرورون، ديونا عليهم للفقه الإسلامى الخاص والعام.

٢ - وأما والده وقد نَجَلَه في بيت «بورجوازى» صغير من بيوت الطبقة المتوسطة - وهى واسطة العقد في المجتمع - لموظف في «المجلس البلدى بالأسكندرية» وما أدراك ما هو؟ دولة داخل الدولة. ودولة مختلطة كالمحكمة المختلطة - ذات امتيازات - بجبى ضرائب! وفيه أزجال خلدها شعراء العامة عن سطوته. ويكفى هنا القول بأنه هو الذى أهدى البحر الأبيض عروساً هى الأسكندرية. وجلاها بين موانيه في إيطاليا وفرنسا وأسيانيا وتركيا، فالموظف الصغير فيه كبير به، راقٍ برفقه دقيق دعوب أنيق تبعاً لإدارته^(٢).

ومن آثار ذلك ستجد في الصبى: احتراماً للوظيفة الحكومية، وتوفقاً في الدراسة على مستوى الأمة، إذ يدخل امتحان الدراسة الثانوية في الثامنة عشرة من عمره فيكون (الثانى في ألف من تلاميذ مصر)، وفي الثانية والعشرين من عمره فيكون (أول المنتسبين) وثانى الدفعة ١٩١٧ في خريجي مدرسة الحقوق، وهى المدرسة الأولى في الأهمية من مدارس نظارة المعارف في مصر. وهذه الدفعة هى التى ولى خريجوها إدارة مصر في نهضة سنة ١٩١٩ حتى قاربوا منتصف القرن. وكان تلاميذها أمل أمة جهادها كله بالقانون، لمقاومة جيش احتلال لا قبل لمصر به. وسيترأى فيه من آثار أبيه وتشجيعه على متابعة الكتاب حفظ الكتاب العزيز، واصطحاب البسملة التى يستفتح بها أمره وسورة الضحى

(١) كان يراجع البروفات بنفسه في دار المعارف. ولقد راجع بروفات الجزء الأول تلميذ له شكره في تقديم كتابه ثم رآه وزيراً للعدل في الستينات من القرن.

(٢) يقول إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء عن عمله في المجلس البلدى عشر سنين بعد عمله في النيابة العامة (أفادنى الشئ الكثير وساعدنى على شق طريقى بعد ذلك، فما البلدية إلا حكومة مصغرة تشمل كل فروع الإدارة التى لها نظائر في الحكومة).

التي أوجز فيها حاله عندما قدم لنا أسرته، والقدرة على نظم الشعر، وهو تلميذ يمارس فيه ضبط العبارة ووجازتها في اللغة التي لم ينافس أسلوبه فيها مؤلف فقهي طول حياته. وتتسامى آثار مراجعة الكتاب لتصبح درة في جبين الزمان، بالأحكام التي أصدرها في حماية الحريات وسيادة القانون، وبالسمت الكريم للحفظة النجيب ووقاره، إذ هو بين مشيخة القضاء رئيس، وإذ هو في مجمع اللغة العربية لغوى في الصدارة وسنراه ينظم الشعر ويستحب المعاني الشعرية حيث تكون.

٣ - وأسلم الكتابُ الصبيَّ إلى حيث تسلمه الساء هبة تسخو بها على السعداء هي عالم المثل العليا من سِير رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه لأمتهم، تقتدى بها أنفس هيأتها الساء للاعتبار والافتداء - محمد عبده - سعد زغلول - قاسم أمين وبقية الرهط العظيم الذين أنشأوا الجمعية الخيرية الإسلامية لمقاومة الاحتلال البريطاني ومفاسده وأقاموا المدارس ومنها مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية الابتدائية بالأسكندرية فكانت دراسته فيها مرحلة عميقة الأثر في حياته حيث ولى وجهه شطر العلوم الإسلامية وهو يتلقى علومه الابتدائية.

وكان من الأغراض الأساسية لإنشاء هذه المدارس وإدارتها:

١ - العناية بالتربية الدينية ومقاومة مدارس التبشير.

٢ - العناية باللغة العربية وتصحيح عيوب التعليم الذي فرضه الإنجليز.

لذلك نقرأ في التقارير السنوية المقدمة للجمعية مافي الامتحانات والتعليم من قرآن وحديث وسيرة وأدب.. وانضافت للمرحلة الابتدائية سنة إعدادية. وكان على التلاميذ حفظ ثلاثة الأجزاء الأخيرة من القرآن. وأكبر قدر من الحديث والسيرة والشعر والأناشيد والوطنية كما يؤدون الصلاة عند الظهر.

وكان حقا لحسن باشا عاصم أن يكون مديرا للتعليم طول حياته (١٩٠٧) وقد أبته سعد زغلول وتحدث عنه ابراهيم بك الهلباوى سنة ١٩٣٣ فقالا: إن مكانه بين رجال مصر سيظل شاعرا. وكان حقا لعبد الخالق ثروت باشا^(١) أن يخلفه ويبقى في وظيفته وهو وزير ورئيس وزارة، كما كان حقا أن يبقى عدلى يكن باشا في رئاسة الجمعية وهو وزير ورئيس للوزارة^(٢).

(١) أول الخريجين في سنة ١٨٩٣ عبد الخالق ثروت وثاني الخريجين في سنة ١٨٩٤ اسماعيل صدقي وأول الخريجين في سنة ١٩٠٠ مصطفى النحاس. والحكومات الثلاث التي رأسوها فاضت إنجلترا. وثروت هو بطل الاستقلال سنة ١٩٢٢ والنحاس هو الذي عقد المعاهدة مع الإنجليز سنة ١٩٣٦ فاستكملت إستقلالها وهو الذي أنقأها سنة ١٩٥١ لتتحرر من ربقتها الأول سنة ١٩١٢ نجيب الهلال والأول سنة ١٩٠٨ أحمد ماهر وللثلاثة أثر في حياة السهورى.

(٢) الإمام محمد عبده للمؤلف مطبعة دار المعارف الطبعة الثانية.

وكان حقا على سعد زغلول أن يبقى عضواً في الجمعية وهو زعيم الأمة ورئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب. فإنما كانت أعمالهم فيها قُرُبات إلى الله ومسئوليات عن النهضة التي بدءوها وقد خَرَّجت مدارس الجمعية أجيالا من أبرز الرجال في سائر معاهد العلم العليا بمصر. وهنالك بدأ الصبي يفهم القرآن والحديث واللغة ويفصح لسانه وقلمه.

وفي البيئة القرآنية نُجِب، لئلا بعد بضع سنين يعلن أنه اتخذ من سعد زغلول مثلاً أعلى له. حتى إذا صلب عوده وهو وكيل للنائب العام راح يدق بيديه القويتين أبواب المدرسة التي استصدر قانونها محمد عبده وغاضب سعد زغلول خديوى مصر حتى أقام بنيانها «مدرسة القضاء الشرعى» ولما احتل السنهورى مكانه بين أساتذتها العظماء وجد فيها «مهمة حياته». ٤ - وأما أمه فقد طالت حياتها معه وأورثته ما كان أعلى بذاته: فالدأب والتحمل، وتكريس الحياة للهدف النبيل، والاستمرار في العطاء الجليل والصبر الجميل، قد آل إليه منها. وهى شَنِئَتْه يسجلها التاريخ لأمهات الأنبياء والأئمة الأربعة لأهل السنة، ومثلها العالى الذى يتشبه به وهو سعد زغلول: مات عنه «عمدة إبيائه» وهو فى الخامسة من عمره، فكُرس حياته للزعامة فكان له ما أراد، وكان شقيقه فتحى باشا أصغر منه. كما كان السنهورى أصبر الصُبر على المجادلين، والمترافعين، ولما شاهدناه فى العمل لم نشهد فيه ما قال إنه أخذه عنها من سرعة الاندفاع - وربما كانت صفة مستخفية - تفجر إذا عيل صبره ككل الناس. بل لعل الأناة كانت أمضى أسلحته، أو لعل فى قوله هذا مراجعة منه لنفسه عن قَرَطات بدرت، لا عن سجية موروثه.

٥ - أما عروس البحر الأبيض - الأسكندرية - فقد أورثته خلتين إذا اجتمعتا لرجل صار ذهباً حمراء. نعى بها الثقة بالنفس والوفاء للأجلاء. والثقة بالنفس مولد دائم للإقدام والافتحام. ولذلك نجد كل (اسكندرانى) يعتز بمدينته وانتسابه إليها:

بناها الأسكندر الأكبر وفيها «الفنار» مثل «أهرام» العاصمة إحدى العجائب السبع فى العالم. ومكتبة الأسكندرية التى تسبق الإسلام بألف عام، وفيها درج أفلاطون وفيثاغورس وأرسيميدس. وعاش قيصر وأنطونيوس وكليو بطره، ولما استولى عليها عمرو بن العاص دانت له أفريقية، وفى العصر الحديث وعلى شواطئها، دمر الأسطول الإنجليزى أسطول نابليون ودمرت مصر الأسطول الإنجليزى نفسه سنة ١٨٠٧. وعلى حدود الأسكندرية هزمت مصر الجيش البريطانى سنة ١٨٨٢ عند كفر الدوار من بصره عشر عاما فكانت أقرب أحداث تاريخها الأثيل قبل ميلاد السنهورى

والأسكندرايون لذلك «عصبة» حيث يكونون: يصطحب منهم السنهورى سليمان

حافظ طول حياته حتى يوقع آخر ملوك أسرة محمد على تنازله عن الملك في حضرة سليمان حافظ ويقلعه وهو وكيل مجلس الدولة والسنهري رئيسه، كما يصطحب محمد عبد السلام إلى مجلس الدولة - وهذان زعيمان للمحاميين لها صورتان في قاعاتهم بالأسكندرية - والثلاثة في نسق واحد استعانوا بالوظيفة الحكومية وهم يدرسون الحقوق، كما استعان اسكندرانى رابع هو عبد الفتاح السيد باشا رئيس محكمة النقض وآخرون كثيرون.

وستبقى فيهم من تقدير مسئوليات العمل الحكومي أقدار متفاوتة في احترام الأداة الحكومية، وللسنهري في ذلك الصدارة لسبق أبيه وإليه وأستاذية النقراشي له، وللانضباط والتكريس الذي نشأ عليه. أما سليمان حافظ فنشأ ثائراً حتى لاقى ربه وأما محمد عبد السلام فكانت فيه مشايه من طباع الملائكة. والسنهري بينها - كالفضيلة - وسط بين طرفين. أما عبد الفتاح السيد فكان أقرب إلى المساهلة.

وسرى السنهري أحفظ الناس لتراث الأسكندرية وسنقرأ في أوراقه الشخصية أقوالاً يكتبها في ليون سنة ١٩٢٣ عن فنانها سيد درويش وألحانه وأثرها في الأمة لم يقلها أحد قبله إذ تعتبر «المؤلف الموسيقى العظيم شاعراً من صفوة الشعراء» كما يسبق من جاءوا بعده يقولون إن من الشعر ثرا. فهو يقول ذلك عن «الرجل» أيضاً ويرى فيما (يؤلفه المرحوم من الأدوار.. كثيرا من الشعرورقى العواطف وسمو الخيال) ويرجو أن يوفق «مصرى» ممن يشتغل بفن الموسيقى ومن يقدر الشعر قدره أن يجمع «ماكتبه» المرحوم ولحنه في كتاب وأن (يتناول الشعراء والكتاب تحليل المعاني السامية والعواطف الساحرة التي أحسب أنها موجودة في شعر الرجل منذ قرأت شيئاً قليلاً جداً منها وإني لأحسب أن الرجل لم يكن موسيقياً فحسب بل كان شاعراً من صفوة الشعراء).

فلنلاحظ الحس الوطني والأدبي والفني، يتفجر في الغربة من قريحة رائد يقدم قومه وقد أجمعوا بعد سنين أن ألحان سيد درويش لمصر ولطوائفها المختلفة تمثل نهضتها في ثورتها سنة ١٩١٩ وما تزال صداحة في الليل والنهار، ترانيم للريف والحضر، ودروسا في المعاهد، وتحققاً تتقرب بها إلى العالم العربي إذاعات العالم، ومن تلحينه النشيد الوطني «بلادي بلادي»

بين سعد زغلول ومصطفى كامل

وتفاجئنا الأوراق الخصوصية للدكتور السنهورى بمذكرة مؤرخة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ في ليون يختار فيها المكان الذى «أراد» لنفسه مذ كان صبيًا:

«لا أنسى وأنا في سن الخامسة عشرة وقد قلت لصديق إن أملى في الحياة قد تعين بين مصطفى كامل وسعد زغلول. والفرق بينهما جاء من أن مصطفى بدأ أن يكون وطنيا قبل أن يكون عظيما فجاءت عظمته من الوطنية. أما سعد فبدأ أن يكون عظيما قبل أن يكون وطنيا فجاءت وطنيته من عظمته».

فالإقرار بعظمة سعد وما أنتجته في سنة ١٩١٠ دليل على معارف جيدة لدى صبي، لم تكن لتتكشف يومئذ إلا لصفوة معدودة من المثقفين من أبناء جيله، وانكشف بعضها لكثيرين سنة ١٩١٣ عندما تولى زعامة الجمعية التشريعية ثم أخذت تتكشف للأمة بعد ثلاثة أرباع قرن سنة ١٩٨٨ إذ نُشر جزءان من المذكرات الشخصية لسعد ينتهيان قبل بدء الجمعية التشريعية ويعلنان بكل المقاييس جدارته بتمثيل مصر وحده حتى بدأت الجمعية التشريعية وعطلت سنة ١٩١٤ لكنه استمر في الكفاح ضد بريطانيا وضد الحديوى دفاعًا عن مقومات الأمة: التعليم، واللغة العربية، والوحدة الوطنية، وحرية الصحافة ونزاهة الحكم وسيادة القانون، وكان وزيرًا يعمل تحت إمرة الإنجليز هو والحديوى معًا، على مدى سنوات خمسة، عبر عن تفرد (بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٠٨) فأُسِّرَ إلى مذكراته

(إنى مملؤ حزنا، الأمة ضدى، والحديوى ضدى، والجرائد ضدى، والإنجليز ضدى، وضميرى لا يساعدى على ممالأة واحدة من هذه القوى بغير الحق، غير أنى سأناير على الجِدِّ والكفاح حتى ينفذ جهدى، فلا يُسمع بعد أن سعدا تحرك لغير الحق). ثم أُسِّرَ في الشهر ذاته إلى مذكراته في صدد الجرائد (والأمة لا تصدق إلا الكذب، اللهم إلا قليلا من أفرادها. حالة ليس لها إلا الله كاشفا. فعليه أعتمد)^(١).

(١) ومن قبل ذلك بأشهر كتب ي ناير (وقد أمضيت الليلة في أرق.. من جهة أشعر أن الإنجليز غير راضين لأنى شديد الوطأة عليهم. مخالف لهم في أميالم جار على مبادئى ربما لا تتفق مع مقاصدى. ومن جهة الجنب العالى (الحديوى) فإنه غير واثق بى لأنى من أصدقاء الشيخ عبده الذى كان يكرهه أشد الكراهية. وزاد كراهته.. - وإن كان ميتا - كتابان أيضًا كراهة الحديوى عد الشعب للشيخ عبده وأثارا في نفسه بغض أصدقاء المرحوم خصوصا وقد ورد فيها أنه استشار فيما تضمنه كثيرا من الفضلاء. وما أنى أصدق أصدقائه ممن الطبعى أن أكون أول ما يحظر ببال سموه والمتنعين حوله) والخطابان خاصان باقتراح نظام يقيد سلطات الحديوى.

وإذا كان الجندي يؤدي واجبه في كل الظروف فأدائه تحت نيران حامية من الجهات الأربع بطولة تفوق العظمة، واعتماده على الله وحده هو الذي قضى من أجله ألا يُستشهد لأنه يعدّه للغد.. وسعد يردد الكلمة الشهيرة لأستاذه محمد عبده عن مجلس النظار (جمعية الصم البكم). في حين يكتب اللورد كرومر من مصر إلى وزير خارجية بريطانيا في ١٩٠٧/٣/٣ قبل أن يتم سعد أشهراً ستة في الوزارة (سعد زغلول هو أقوى الوزراء الذين اشتغلت معهم. نصف وقتي الذي أقضيه معه يضيع في تهدئي له وإقناعه بالصبر.. لن أدهش إذا استقال قبل وقت طويل وقد تحدث معي في ذلك).

ولا ريب أن الصبي - في سنة ١٩١٠ - كانت تتراعى إليه في الثغر الذي خاض أول المعارك ضد الأسطول البريطاني من بضعة عشر عاماً، أنباء النزاع المستمر بين الوزير وبين المستشار الإنجليزي دنلوب من أجل العدوان المستمر (من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٠) على القيم التي يدافع عنها سعد بعظمة تنبيك عنها مذكراته. والأسكندرية حصن من حصون المقاومة المستمرة.

ولا ريب أيضاً في أن تاريخ سعد منذ الخامسة عشرة من عمره يدور في فلك لم يُتَح إلا له: جمال الدين الأفغاني فمحمد عبده ومقالات الحرية في الوقائع المصرية وتعيينه ناظر قلم قضايا الجيزة قبل إنشاء المحاكم واتهام الإنجليز له بتأليف جمعية الانتقام والحبس شهوراً سنة ١٨٨٣ والبراءة ثم المحاماة التي كان فيها أعظم محام في تاريخ مصر، والقضاء الذي رأس في دوائره الأستاذ الإمام نفسه. ومثله القاضي البلجيكي الذي حقق في الاتهام السابق معه. وقد يُجزئ في الدلالة على العظمة في القضاء مثل واحد نختاره من أقضيته: فسعد هو الذي قضى بإصدار القرار الإداري الاستبدادي قبل أن يخلق الله لمصر مجلس الدولة بنصف قرن. ولم يستطع قاض أن يصنع مثله!



لا ريب كان السهوري يعرف ذلك كله أو بعضه وإلا لما وصف سعداً سنة ١٩١٠ بأن وطنيته سبقتها «عظمته»

ولقد آل إلينا أثر بليغ الدلالة على مستواه التعليمي في ذلك العام الدراسي (١٩١٠/١٩١١) سجلته كراسة محفوظات تحمل اسم مدرسة محرم بك الثانوية بخطه الذي لم تغيره السنون في أوراقه الشخصية. فنشهد صبياً يافعا يتهلف على النهوض ببلاده سابقاً بين الأقران في زمان كانت مستويات التعليم فيه ذروة عالية، وهو شعلة تنوهج بالوطنية والنزوع إلى التضحية، حرى بأن يستقبل رسالة العظمة من سعد زغلول كاستقبال الأشياء لطاقة الكهرباء، أو كالإدراك تحدته الموجات بلا أسلاك.

نظارة المعارف العمومية

مدرسة قسم الاميرية
اسم التلميذ عبدالرابع احمد
السنة الدراسية الثانية صبا
المادة محركات
السنة المكتبة ١٩١٠ - ١٩١١

والكراسة تبدأ يوم ١٧/١٠/١٩١٠ بخطبة طويلة لأكرم بن صيفى التميمي^(١). وقوله لقومه:

(.. أعلى الرجال ملوكها. وأفضل الملوك أعمها نفعاً. شر الملوك من خافه البريء - الصمت حُكْمٌ وقليل فاعله. خير الزاد ما بَلَغَكَ المحل..) وهى علامات طريق ستنبهر فيها أنفاس السهنورى، حتى يُسهِم بأحكامه فى خلع آخر الملوك لمصر. وبسلوك يزدان بالقناعة والنَّصْفَة، يقدِّم به قومه فى كرسى الجامعة بما يعلمهم، وفى منصة القضاء بما يحميهم. وكل ذلك من معانى ذلك الدرس الأول من المحفوظات

وتتابع العلامات: فهذه عشرون بيتاً لأبى الحسن الأنبارى فى الوزير أبى طاهر أوهنا: علو فى الحياة وفى الممات لحقَّ تلك إحدى المعجزات وهاتان مقامتا الحريرى الرأزية ثم الصنعانية.. ثم أشعار لآخرين ثم تجد أشعاراً بعضها من مستوى أشعار المستوى التعليمى تنم عن أفكاره فى «المولد النبوى» فى العامين التاليين وفيها هموم للشباب المسلم يشكوها لرسول الله ﷺ، وفيها شعر إلى صديق

وهذه معارضة لشعر حافظ إبراهيم إلى غير ذلك...

فلا عجب إذا خرج النظام التعليمى فى تلك الأيام أمثاله. وقد بذل فيه سعد وسعه، كما كان إسهام محمد عبده فى امتحانات دار العلوم أسوة حسنة، وفى المدرسين حفى ناصف وحمزة فتح الله وسيد المرصفى، وفى الشعراء شوقى وحافظ، وفى المحاكم أمراء البلاغة القضائية تتردد أسمائهم فى المحاكم كما تتردد أسماء قاسم والهللواوى وعبد العزيز فهمى ثانى النقباء وعبد الخالق ثروت^(٢) أبلف النواب العموميين، والمستشار أوالمحافظ الشاعر إسماعيل صبرى.



ولا ريب كان اختيار السهنورى موضعاً لنفسه بين الوطنية التى أدت إلى العظمة والعظمة

(١) عرّفته الكراسه بأنه كبير المحكمين فى بنى تميم الذى جمع قومه على الإيمان برسول الله عند مبعثه ﷺ (٢) فى العشرة الأخيرة من القرن الماضى تخرج ثروت باشا سنة ١٨٩٣ من مدرسة الحقوق وكانت الدراسة فيها ٥ سنين وهو فى العشرين، وكان أول دفعته كما كان الأول فى امتحان الثانوية العامة لتلاميذ مصر. وللسهنورى فى ثروت مثل سيكر (فى الأولية) وكان ثروت لا يعرفه أحد ولم يبرز فى اللغة أو القانون إلا سعد رغلولى، وقد ساعده ليكون (ثانياً) عالماً، فكان أول نائب عام مصرى وسعد هو الذى عينه رئيساً للوزارة سنة ١٩٢٧ فآثره بذلك على حربه (الوفد) وتخرج إسماعيل صدقى فى العام التالى وكان ثانياً دفعته فى مدرسة الحقوق وهو فى التاسعة عشرة سنة ١٨٩٤ وقد أدخله ثروت فى وزارته سنة ١٩٢٢ وهى التى أعلنت استقلال مصر. وامتاز صدقى بلغته الفرنسية. وهو مشىء مجلس الدولة المصرى. وسيرد علينا حديث السهنورى فى رياسته.

التي أدت إلى الوطنية، رجاحة عقلٍ حفظت أماناً الشباب بعيداً عن المجازفة، فالوطنية وصف فطري فيمن لا يضلّه الهوى عن فضل بلاده. وستثبت السنوات العشرون التالية دقة نظر السنهوري إلى زعيم سيقول فيه شوقي بعد أن ختم الموت حياته وحقق أهداف ثورة سنة ١٩١٩ على الإنجليز وفرض سيادة القانون على الملك: أنه قذف عصاه في وجه الإنجليز وهم منتصرون مثلما قذف موسى عليه السلام عصاه في وجه فرعون^(١).

لامراء إذن في أن الصبي المميز حين وضع نفسه ذلك الموضع كان صبيّاً مُلهماً؛ إنه الشاب ذو النظر الثاقب تترامى بصيرته إلى بعيد فتحيط بالشرق كله فيكتب في ليون في ١٧ إبريل سنة ١٩٢٣: (أرى أن الأهم الشرقية أمامها أمران لا يحيص عنها: إما أن تجرى مع المدنية الغربية وهذا الطريق ليس مأموناً، وإما أن تحتط لنفسها مدنية تصل فيها الماضي بالحاضر.. فتحفظ لنفسها شخصيتها وتستطيع أن تجارى (تسابق) الغرب بدلاً من أن تجرى وراءه).

إنه الشاب الذي تنفذ بصائره إلى حقائق النظامين الاقتصاديين اللذين يتنازعان العالم كله فيكتب في ١٨ يوليو ١٩٢٣:

(١) من زعامة سعد زغلول وتأثير وجودها في الداخل والخارج وإفادة أوليائه منها بل وأعدائه، أنه كان معلماً وملهماً لمعارضيه من التلاميذ، ومن صانع السياسة العظيمة، تظهر لنا مذكراته أن ذهابه إلى مدرسة الحقوق يناقش الفاضلين من التلاميذ سنة ١٩٠٨ كان بالغ الأثر في المدرسة والتلاميذ فقد صاروا من الأعلام بعد عشر سنين ومنهم الذين جاء عنهم في مذكراته في ذلك العام (اجتمعت الأدلة عندي على أنهم ذوو تأثير على إخوانهم وهم مصطفى الشوربجي وأمين الرافعي.. وشفيق منصور.. فألقيت عليهم كثيراً من الصانح. (إنكم إن كنتم رجال الغد فليست رجال اليوم.. وما رأيكم كنتم في مسألة حقوقية كتابة تستلفت نظري ولا محاضرات كنت أشجعكم عليها وأشترك معكم فيها) (كنت أظنكم.. أقرب الناس إلى معرفة الروح التي تعمل في نظارة المعارف لصالحكم بلادكم..) وكأنما كان يدخر الرجال ليكونوا معه عندما يجيء الجدد. فسرى مصطفى الشوربجي هو الذي يسمى بيت سعد سنة ١٩١٩ «بيت الأمة» ووزيراً للعدل فيها بعد يجتمع مع السنهوري في لجنة مراجعة القانون المدني. وأمين الرافعي (أخا عبد الرحمن) أكتب كتاب ثورة سنة ١٩١٩ وشفيق منصور منها في قضية الورداني سنة ١٩١٠ ونائباً من حزب سعد محكوماً عليه بالإعدام في سنة ١٩٢٥ في القضية التي اتهم فيها رئيساً للوزارة (هنا بعد) أحمد ماهر والنقراشي بل سري من سياسة عدلي يكن - وكان سعد يعترض على تشيئه للأمة في مقابضة الإنجليز - أن يخفق في المفاوضات ويطالب الإنجليز بأن يصرحوا تصريحاً لمصر بما يسلّمونه للأمة وهو الاستقلال ويحتفظوا لأنفسهم بما لا يسلّمون به حتى تبدأ الثورة التي يترعها سعد، ثم يرفض ثروت ولاية الوزارة حتى تصدر إنجلترا التصريح، وتقبل إنجلترا، فيعلن استقلال مصر وتبقى ما سمته «تخفظات» للمفاوضة. وفي وزارة ثروت وضع دستور سنة ١٩٢٣ ولولا سعد وزعامته للأمة ما صدر التصريح ولا الدستور. وهو صانع الائتلاف في سنوات ١٩٢٦ - ٢٧ - ٢٨ وهي أزهى عصور الحياة البرلمانية في مصر.

وربما كان وصف صدقي باشا لشخصيته أوضح في فهم تأثيره في جيله وفيما بعده - وصدقي أجراً المنصوم على سعد في حياته - قال (كان شخصية جبارة وفي الوقت نفسه جذابة، غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد في الأنبياء).

ومن زعامة سعد زغلول تأثيره في السنهوري وإن لم يره..

(إذا تقدم أعداء الاشتراكية بحججهم المشهورة من أن الاشتراك في الأموال يعدم النشاط الفردى فيمكن أن يقال إن تربية الثروة للأولاد يعدم في هؤلاء النشاط والقوة على العمل).

مدرسة القضاء الشرعى

عين أول المنتسبين لدفعة سنة ١٩١٧ وكيلًا للنيابة بالمنصورة حتى نشبت ثورة ١٩١٩ يقودها سعد زغلول. زعيم الأمة المنتخب من سنة ١٩١٣ نائبًا عن دائرتين من دوائر القاهرة بمساعدة الحزب الوطنى (حزب مصطفى كامل) فوكيلًا للجمعية التشريعية. وفيها قاد المعارضة ضد الإنجليز والحديوى بجدارة واقتدار سلم بها الجميع بما فيهم الوزراء.

وانضم السنهورى إلى الثورة ونقله الإنجليز إلى أسبوط تأديبًا له

ولم يمض عليه عام حتى استعادته القاهرة أو أعاد هو نفسه إليها مدرسًا في مدرسة القضاء الشرعى التى أنشأها سعد زغلول تنفيذًا لقانون طالب محمد عبده به قبل وفاته سنة ١٩٠٥ لإصلاح القضاء الشرعى. وفي هذه المدرسة نبت بذور سيتولاها السنهورى بأسباب النباء في تربة طاهرة تتنفس أنفاس سعد زغلول^(١) ومحمد عبده بمنهجها التعليمى الذى يفصح اسمها عنه، وينظرها وأساتذتها وكما ورد فى كتاب (عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية):

(كان ذلك فى سنة ١٩٢٠.. فتركت وظيفتى إلى وظيفة بمدرسة القضاء الشرعى. فقد كنت شغوفًا بالفقه القانونى ولم تكن لى إليه إلا هذا السبيل. وأشهد أنه كان سبيلًا رحبًا كريم الوفاة وقد استقبلنى منذ بدايتى فيه الأستاذ عاطف بركات^(٢) ناظر المدرسة استقباليًا ينطوى على كثير من العطف والود، ثم عرفت فى المدرسة كثيرًا من أساتذتها^(٣) وأولهم أحمد أمين^(٤).

(١) فى مذكرات سعد زغلول (اجتمعنا اليوم الجمعة ١٢ مارس ١٩٠٩ وقبل الصعود (لرأس الحديوى الجلسة) قال لى بطرس غالى (ناظر النظار) إن العلماء المدرسين بمدرسة القضاء يجتمعون بمنزل أحدهم الشيخ مصطفى عبد الرازى (وزير الأوقاف فيما بعد ثم شيخ الأزهر) لتدبير المشاغبات الأزهرية ويستعملون اسمك.. فصرخت الحديوى.. ثم سعدا إلى الحديوى).

(٢) ابن أخت سعد زغلول وابن أخ فتح الله بركات باسا ابن خال سعد. وعاطف باشا من أشهر رجال التربية بوزارة المعارف. وقد أثر سعد به المدرسة لتحقيق الغرض من إنشائها.

(٣) الشيخ أحمد إبراهيم تلميذ محمد عبده وكيل كلية الحقوق، والشيخ عبد الوهاب خلاف والدكتور عبد الوهاب عزام والدكتور أحمد عبده خير الدين. وكل هؤلاء سعديون. وكان الشيخ محمد الحضرى وكيل المدرسة وهو من تلاميذ محمد عبده الذى اختاره للتدريس بكلية جوردون بالسودان كما أضاف - المرائى للقضاء به، وما تزال كتب الفقه الإسلامى المعاصرة وكتب السيرة عالة على مؤلفات الشيخ الحضرى فى أصول الفقه والسيرة.

(٤) صاحب ضحى الإسلام وفجر الإسلام وغيرها وسنراه صديق الحياة للسنهورى وهو غير أحمد بك أمين أستاذ القانون الجنائى الذى تخرج سنة ١٩٠٧ بمدرسة الحقوق والمستشار بحكمة النقض فى تشكيلها الأول وهو الذى حل السنهورى محله فى تدريس القانون بمدرسة القضاء الشرعى

كانت مصر في أوائل سنة ١٩٢١ وفدية خالصة. وكان توفيق نسيم رئيساً للوزارة. فعزل عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى من منصبه، إذ حسبه وحسب مدرسة القضاء الشرعى بؤرة تعشش فيها الوطنية، هذه الوطنية التى لم يتلوث بها توفيق نسيم باشا فيها روى عنه، فقامت مدرسة القضاء الشرعى أساتذةً وطلبةً يحتجون على هذا التعسف. ثم زادت المسألة تعقيداً بعد أن انقسمت البلد إلى فريقين. أغلبية مع سعد وأقلية مع عدلى على رأس الوزارة وكان عاطف فى الأغلبية مع سعد.

فجمعت حركة مدرسة القضاء الشرعى فى قسوة عنيفة وتناول القمع الطلبة والأساتذة جميعاً. وتفرق الأساتذة وانزل كل فى عمله. وعين الحكومة على الجميع. وانقسم الأساتذة إلى فريقين فريق انصرف إلى عمله لا يتكلم إلا همساً ومن وراء حجاب وهذا هو الفريق الأكثر شجاعة والأقوى قلباً. وفريق آخر أخذ جانب الحكومة وتكر لعاطف بركات وانقلب حرباً عليه وعلى شيعته. ووقف إلى جانبه اثنان أو ثلاثة أذكر منهم رجلاً قوى الإيمان نبيل الخلق هو المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خير الدين^(١) ولا أنسى له هذا الموقف طول حياتى.

وأضيت بقية العام فى هم ونكد، وبقي أحمد أمين على جهاده لا تخور عزيمته ولا تهين قوته يحتسب فى سبيل الله وفى سبيل الجهاد والمبدأ ما يلاقى من ضغط، وما يحيط به من عنف وقسوة حتى إذا انقضى العام قيص الله لى الخلاص وارسلت فى بعثة القانون إلى فرنسا. أما أحمد أمين فقد اقتلعت أعاصير الظلم من مدرسة القضاء الشرعى التى نشأ فيها طالباً وعاش أستاذاً وقذفت به إلى وظيفة قاضٍ شرعى فى بلدٍ ريفى).

بهذا البيان ينكشف لنا أمران: (١) أن مدرسة القضاء الشرعى كانت «رباطاً» للدفاع عن الوطن وأهله، (٢) وأن السنهورى أثر تدريس (الفقه القانونى) فيها أو الفقه المقارن على الفقه الذى تعلمه أول وأكثر ما تعلم فى مدرسة الحقوق وتولى لتطبيقه وظيفته القضائية وهى أقصد الطرق وأقصرها إلى الدرجات العليا، وسنراه بعد سنوات أربعة فارساً من فرسان الفقه العام فى الشريعة برسالة تستلفت الأنظار (فى الخلافة وتطورها) سبقتها بعام رسالة أخرى تمت إلى منهج فقه المعاملات فى الإسلام بالأسباب، بل سئرى الرسالتين تضافان إلى ثلاثة سبق بها مصرى نابه بجامعة ليون^(٢) ويفتتح أستاذها «لامبير» بهذه الرسائل (مطبوعات معهد الفقه المقارن) سنة ١٩٢٦ وسئرى هذا الأستاذ بعد سنوات أخرى يشيد بمساهمات السنهورى وبيحث فى الشريعة تشارك فيه الشيخ أحمد إبراهيم والأستاذ على بدوى فى القانون المقارن،

(١) عين أستاذاً للمنطق فى مدرسه الحقوق بعد إتمام مدرسة القضاء الشرعى.

(٢) نظرية التعسف فى استعمال الحقوق فى الشريعة الإسلامية للدكتور محمود فتحى وكتاب الأحكام العرفية ٢٦ -

والشيخ من زملاء السنهورى السابقين فى مدرسة القضاء الشرعى واللاحقين فى جامعة القاهرة، وهذه المشاركة أعلن المؤتمر العالمى فى لاهى سنة ١٩٣٠ وفيها بعدها أن الشريعة مصدر عالمى للتشريع.

هكذا حمل المبعوث إلى فرنسا نبأاً حسناً من مدرسة القضاء الشرعى، وذكرىات فقهاؤها الذين أسهموا فى نهضة الفقه الإسلامى فى تاريخه الحديث بأعظم نصيب، ولهم مواقف شرح بعضها الدكتور السنهورى بما وقر فى نفسه حتى اقتلعهما هى الأخرى تيار آخر من الجهل بمصادر الإصلاح فى الأمة.

ولقد قرأنا وسوف نقرأ أصداء تتردد فى مذكراته بأوربة. من منهج المدرسة ومواقف الأساتذة. ولكل واحد منهم تاريخ مذكور فى جامعات مصر والمؤلفات المتداولة الآن فيها.. حتى الشيخ محمد أبو زهرة كان تلميذا لهؤلاء فصار فى آثارهم وفدياً قحاً، وصيرته مواقفه إماماً للحرية الفكرية.

أما السنهورى فسيحفظ له التاريخ نداءه أمام لجنة القانون المدنى سنة ١٩٤٥ بوجوب «قضاء حق الشريعة» واستجابتها لطلبه وجعلها مصدراً من مصادر القانون، كما سئى السنهورى بمؤلفاته وتشريعاته، ثم فى أحكامه بمجلس الدولة، أميناً على تراث القضاء الشرعى فى العلم ومحاربة الظلم، ترفعه أماتته درجات فى «الفقه القانونى» بمعناه الذى أسلفناه من الإحاطة بالفقه الإسلامى والفقه المعاصر وتحقيق سيادة القانون، وقد جلى فى ذلك التراث سعد ومحمد عبده، وصلى فيه اللاحقون.

والسنهورى يمتاز بين اللاحقين بأشياء يهمنها معنى نستصحبه وهو أنه أراد الاقتداء بسعد فى يفاعه وثابر على ذلك فى مطالع حياته. وسئى سائر خطواته على الصراط المستقيم ذاته.

السنهورى من خلال أوراقه الشخصية:

احتفل العالم العربى فى عام ١٩٨٨ بالعمل العلمى الدقيق الذى أسهمت به الدكتوراة نادية عبد الرزاق السنهورى والدكتور توفيق الشاوى فى التأريخ لأبيها بنشر أوراقه الشخصية، وتلازم تاريخ هذا النشر لأوراق لم يعدّها كاتبها للنشر مع تاريخ نشر أوراق مثلها كان سعد زغلول يهمس إليها بشجونه دون أن يعدّها للنشر! فتلاقى عمل العالم الكبير وعمل المثل الأعلى الذى اتخذته لنفسه فى صباه. وهو لقاء تحدثه فطرتان متشابهتان لاصدفتان.

ودلتنا أوراق السنهورى على أنه كان جيلاً ثالثاً فى مدرسة محمد عبده. وأن منهج نهضة مصر على أساس العلم قد باركها الله على يديه وأنه طعمه وأطعم منه فى مدرسة الحقوق ومدرسة القضاء الشرعى. والأولى من عمل الشيخ رفاعة رافع والثانية من عمل الإمام محمد عبده

وتنفيذ سعد، إذ صارت إليه وزارة المعارف. فهذا ينبوع تتفجر دُفقه للناس منذ نيف وقرن لتعيد إلى مصر مكانتها وللსنهورى فيه نصيب.

ودلتنا الأوراق على أن الفقه الإسلامى كان مادة الصحة التى تصحو عليها الأمة منذ أنشأ الشيخ مجلس إدارة الأزهر، إلى المدرسة التى استصدر قانونها فى مجلس الشورى، إلى أوراق السنهورى فى الثلث الأول فى القرن العشرين. ودامت إشادته بهذا الفقه وتعليحه للناس حتى لاقى ربه فى الثلث الأخير من القرن.

والأوراق قسمان متساويان. قسم فى عهد الطلب فى مصر وفى ليون بفرنسا، وآخر يبدأ من سنة ١٩٢٦، حيث جدّ فى وضع ما تصوره فى القسم الأول موضع التنفيذ، وواتته نهضة مصر بالجامعات الجديدة وبمؤسساتها الدستورية والسلطات التى تولاهما فيها بعد إذ بايعه العالم القانونى فى مصر والدول العربية.

فى هذا الكتاب تمهيد لسائر المذكرات بواحدة فى سنة ١٩١٦ يعلن فيها وهو طالب بمدرسة الحقوق وجوب الرجوع إلى التاريخ الإسلامى واعتزامه تقوية إرادته. وهاتان عزمَتان تنمان عن شخصيته. يقول: (ولا أدرى لم لا أعرف تاريخ ميلادى فى التقويم العربى) ويختم بقوله (أريد تقوية إرادتى فهل أستطيع؟ سأرى).

وكذلك ترد فى فاتحة القسم الأول المذكرة رقم «٨» وفيها إرهابى بمهمة الحياة إذ يكتب فى يناير ١٩٢٢ فى ليون: (وددت لو أستطعت عند رجوعى إلى مصر أن أجتهد فى إنشاء دراسة خاصة يكون الغرض منها إيجاد طريقة جديدة لدراسة الشريعة ومقارنتها حتى يتيسر فتح باب الاجتهاد... وحتى يتيسر أيضا... أن تؤثر جديا فى القوانين المستقبلية للأمة المصرية...)

ويقول بعد أيام (رجعت الليلة من اجتماع عقدته جماعة من العمال... وقد تعرفت إلى الشاب... ووعدنى أن يدعونى فى اجتماعاتهم وهى اشتراكية شيوعية)...

وبعد يومين يكتب (... اعتقال سعد زغلول يدل على أن مصر تمر على وقت عصيب يعجم فيه عودها. وإن كانت الحياة دبت فيها فلن تموت).

وسنراه اشتراكيا «سعديا» حتى آخر حياته يجنى ثمار تعلقه بسعد. كما سيتجرع غضاضة الصاب من أجل ذلك. ثم يصير وزيرا مع «السعديين» مرات أربعة ثم يتولى أعلى مناصبه رئيسا لمجلس الدولة.

وفى مذكرة فى الشهر التالى (فبراير).. يقول:

(وددت لو وفقنى الله فى خدمة بلادى فى الوجوه الآتية:

١ - أن أشارك في عمل لإنهاض الشريعة الإسلامية وجعلها صالحة للتقنين في الوقت الحاضر.

٢ - أشارك في نهضة اقتصادية ومالية في مصر.

٣ - أشارك في نهضة لإصلاح طرق التربية والتعليم وما يدخل في ذلك من تربية المرأة.

٤ - أشارك في نهضة لإصلاح اللغة العربية.

.. وفقني الله أن آخذ نصيبى في ذلك).

وسأخذ أعظم الأنصبة في ذلك:

أما النهضة الاقتصادية ففتح لها الأبواب طلعت حرب وأما النهضات الثلاثة الأخرى فقد كان للسهنورى في كل منها كفل زاخر. وما أسعد المرء إذا حققت له الأيام ثلاثة أرباع آماله! وكان الربع الرابع يتعارض معها فلم يكن من فرسانه.

ولقد تولى تحقيق الثلاثة بنفسه، وبعمله، ثم تولى الوزارة التي كان أول وزرائها في العهد الحديث سعد زغلول نفسه! ولما تولى إصلاح اللغة كمؤلف جعل التأليف القانوني بها ذروة الأسلوب، وخدمها كعضو في المجمع اللغوى.

وأما الشريعة فقد أبدأ فيها وأعاد: كتب كتبه الضخمة وأنشأ قسماً لها بالجامعة المصرية يعطى دبلومات وأنشأ معهداً لها بتمامه في الجامعة العربية، وأصدر أجزاء ستة عن مصادر الحق في الفقه الإسلامى ووضعها مصدراً من مصادر الحكم في القانون المدنى.

وإذا لاحظنا أنه كتب هذه المذكرات كلها في الشهور الستة الأولى للبعثة زدنا يقيناً باستقامة فكره وطريقته «وظاهرة الاستمرار» ورعاية السماء له.

ولنلاحظ أن ما تسرده عينة من سائر مذكرات القسم الأول.. ونخص بالذكر عينة أخرى تدل على جوهر فكره في أول عام ١٩٢٣

- وددت لو خدمت القضاء في شينين؟ أن أصل في الشريعة جبل الماضى بالحاضر وأن أضع شرحاً للقانون المصرى.

- وددت لو خدمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطين الآخرين بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته.

ولسوف يصل الماضى بالحاضر فى الشريعة وشرح القانون، بقلمه وفكره، وبأعمال أعلى أثراً وذكرًا من الأقوال.

أما سيطرة القضاء على السلطين فاحتاجت إلى دستور ليصنعها، ثم إلى قانون بإنشاء مجلس الدولة، ثم إلى مرسوم ملكى يعينه للرئاسة من بين الجميع.. وبكل ذلك سعت مصر

وفي هذا كله دلالات، شتى من جهات مختلفة ومجتمعة، تدل على بصيرة وفقها الله إلى أن تطب لحاجات الأمة بالدواء الشافي وعلى إرادة خالصة لمصالحها، وعلى اختيار الله لتحقيقها ذلك الرائد الذى لا يكذب أهله السائر على منهج لا يخلفه والدعوب فى سعيه، الصدوق فى تفكيره، فى صحوه وفى نومه:

ففى فاتحة أوراقه الشخصية حلمه الكبير (رأيت فيها يرى النائم أن الغرب تشرق عليه شمس ساطعة.. ثم أدت وجهى نحو الشرق فخيلى أنى أنقل شمساً أوسع مدى وأسطع نوراً إلى أرجاء الأرض المواسعة.. وكأنى سمعت لفظ «العلم» يهمس ثم أفقت من نومي). ومضى عامان إلا شيئاً فأعلن بتاريخ ١٨/١/١٩٢٤ أن (الإسلام قوى لا تهضمه الجنسية ولا الاستعمار، ومحاول الغربيون أن يحولوا الإسلام إلى مجرد عقيدة حتى يسهل عليهم تفريق الأمم الإسلامية وهضم ما استمرؤه منها - وهذا هو الذى يجب مقاومته).

ومضى قدماً يعدّ نفسه لهذه المقاومة لنرى النصف الأول من أوراقه الشخصية طوال سنوات دراسته، قد تقاسمته بالتساوى، مواضيع ثلاثة تنظر بأعلى قدر من اهتمامه: ١ - الفقه الإسلامى وإبرازه فى ثوب عصرى، ٢ - وحدة الشرق الإسلامى، ٣ - والوطنية المصرية والاشتراكية.

وينتهى هذا الجزء من المذكرات بانتهاء دراسته فى فرنسا وحصوله على الدكتوراه فى (الخلافة وتطورها) وتقديم أستاذه لامبير^(١) لكتابته فيها.

رسالتان للدكتوراه ودبلوم:

ولا غرو أن يرتبط فكره فى الفقه الإسلامى برسالتين للدكتوراه سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦. والأولى فى حرية العمل فى القانون المدنى الإنجليزى والثانية فى القانون الدولى، هلى لها الأستاذ لامبير فى مقدمة ثانيتهما بقوله:

(لقد قررت منذ مدة طويلة استئناف نشر سلسلة الأبحاث التى بدأتها عام ١٩١٢ - ١٩١٣ وذلك بجمع ونشر مؤلفات تلاميذى المصريين.. ولكنى انتظرت حتى أجد لها بداية جديدة تتوفر لها المزاي التى توفرت فى الكتاب الأول الذى تكفل بنجاحها فى عام ١٩١٢ وهو الكتاب القيم

(١) لامبير (إدوار) زعيم مدرسة الماؤون المقارن فى فرنسا وهو من قبل ذلك ناظر سابق بمدرسة الحقوق بمصر تسبب الإنجليز - بافتراءات سجلتها مذكرات سعد زغلول - فى استقالته ليعينوا ناظراً إنجليزياً، فعاد إلى جامعته فى ليون بفرنسا سنة ١٩٠٧، وأنشأ قسم القانون المقارن الذى عمت مؤلفاته العالم وقال فى أكثر من مكان إن هذا القسم نواته دراسات جيل المصريين فى جامعة ليون فى العقد الأول من القرن، وإن أعمال السنورى استئناف لجهود هذا القسم فى العشرينات من القرن.

للمرحوم محمود فتحى حول نظرية التعسف فى استعمال الحقوق فى الفقه الإسلامى^(١).

لقد وجدت ضالتي المنشودة أخيراً على يد السهورى وهو من أنبيغ تلاميذى.

وهذا المؤلف الضخم الذى أقدمه ليس أول أبحاثه. لقد نشر السهورى فى عام ١٩٢٥ ضمن مجموعة مكتبة معهد القانون المقارن بحثاً ممتازاً حول « القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزى » وهو البحث الذى منحه كلية الحقوق بجامعة ليون جائزة أحسن رسائل الدكتوراه^(٢).

لقد قام بفحص القضاء المدنى والتجارى بأسلوب علمى دقيق فى إطار تتخلله أبحاث اجتماعية قانونية حول دور ومزايا كل من « القاعدة القانونية » و « المستوى القانونى ».. وهذا الأسلوب.. هو الذى لفت إليه أنظار الأستاذ الكبير موريس هوربو^(٣) وجعله يفرض نفسه عليه حتى أنه ناقش وجهة نظر السهورى حول « القاعدة » و « المستوى » مناقشة تنم عن تعاطف وتقدير كبير. ولقد جعل « هوربو » من هذه المناقشة حجر الزاوية فى نظريته حول « النظام القانونى »..

وانتقل لامير^(٤) من الإسادة بهذا المؤلف فى القانون المدنى إلى الكتاب الذى يقدم له وهو رسالة (الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية). ومما جاء فيه ملاحظته على مراجعته (أنه قد استطاع أن يغترف بنهم من المؤلفات المكتوبة باللغة العربية) ليذكر القراء بأن البحث الإسلامى وقوله (ولقد أجاد فى الإشارة إلى آثار مبدأ الضرورة فى تطور النظرية القانونية للخلافة). وترى بادى الرأى وصف لامير لأبحاث الرسالة الأولى بأنها « اجتماعية قانونية ». فهى جولة فى تأصيل حق العمل وحقوق العمال والمُدد الذى يعلو بها من أول القرن هنا وهناك. وفى العام الذى تقدمت فيه الرسالة كان « رامزى ماكدونالد » يرأس وزارة للعمال تفاوض « سعد زغلول » وهو رئيس وزارة.

(١) هذا المؤلف أول مراجع مشروع « قانون المدنى المصرى فى المادة الخامسة التى تحكم النشاط القانونى كله وهى الخاصة بحدود استعمال الحقوق، وقد قال عنه السهورى فى أوراقه بتاريخ ١٩٢٣/١٠/٥ (وقد عرمت بعون الله تعالى أن أبدأ بترجمة كتاب لمصرى وضعه باللغة الفرنسية فى سوء استعمال الحقوق فى الشريعة الإسلامية) والكتب طليعة تطور قانونى فى الفقه العالمى المعاصر، وقد أدعت به أعمال معهد القانون المقارن لئى أنشأ لامير فى جامعة ليون. (٢) اسم الرسالة الكامل (القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزى - العيار المرن والقاعدة الثابتة).

(٣) هو عاهل القانون الإدارى إذا استعمل تعبير السهورى عن عبد العزيز فهمى بمصر. وهوربو راند مجلس الدولة الفرنسى فى هذا القرن. وقدمت هيئة قضايا الدولة بمصر فقهه إلى مجلس الدولة المصرى فى مستهل عمله (راجع مذكرات قضائية فى جزأين من مطبوعات مجلة هيئة قضايا الدولة لعبد الحليم المندى).

(٤) وسنرى السهورى بعد نيف وعشرين عاماً يميزه الجراء الأرقى ويستثمره لصالح مصر فيشركه وحده معه بدلا من مجموعة الأجانب عند وضع القانون المدنى المصرى.

ولنلاحظ أن لبداً الضرورة أحكاماً واردة في القرآن والسنة فصلها الفقه الإسلامي في غير موضع وتنضاف إليه قواعد المشقة التي تجلب التيسير والحاجة التي تنزل منزلة الضرورة والاستثناء أو أصل الاستحسان وسرى السنهوري من فرسانها في مؤلفاته وتقنيناته وأحكامه. وأن ميوله الشخصية وعلاماته المنهجية تتبدى في اختيار هذا العمل العلمي ليكون أول رسائله فيه من مسائل أمهاتٍ عنده (العمل والعمال^(١)). الحرية وقبورها. (الإنجليز).

ولئن كان الإنجليز عدواً له ولبلاده من قبل ميلاده وسينازلهم في مجلس الأمن بعد ربع قرن (١٩٤٧)، إن قضاءهم يمتاز بأمرين يمد الفقه الإسلامي إلى كل منها بأسباب، وهما: ١ - العدالة النموذجية، والعدالة ركن الإسلام وآية الإيمان، ٢ - تحرر القضاء الإنجليزي في «ديناميكياته» من قيود النصوص، حيث «قواعد» مستخلصة من «الأقضية السابقة» التي تعالج الواقع لا النظريات

وقد علمنا من تقديم لامير لكتابه أن تعيد «القواعد» و«المستوى القانوني، والمعياري المرن والقاعدة الثابتة» كانت باكورة اجتهاده في تلك الرسالة التي أجّلّه من أجلها «هوربو» وجوهرها يمتّ بسبب وثيق إلى الفقه الإسلامي المبني على قواعد ثابتة في القرآن والسنة والإجماع وعلى حرية الاجتهاد عند عدم وجود النص، وهي حرية لازمة للفقه ومن أدواتها القياس والمصلحة والاستصحاب وأصل الإباحة وتحكيم دليل على دليل وسد الذرائع وغير ذلك من قواعد تستنبط منها أو تهدي إليها الأقيسة التي يشتهر بها المذهب الحنفي المعمول به في القضاء الشرعي - وقد انبعث السنهوري من مدرسته - تبنتها كتب الأشياء والنظائر أو القواعد التسعة والتسعون بالمادة الثانية من مجلة الأحكام العدلية (القانون المدني لتركيا حتى أوائل هذا القرن) وقد حوت التقنين المدني وتقنين المرافعات من الفقه الإسلامي وأتاحت للقضاء في الدولة العثمانية أقداراً كافية من المرونة في فقه المذهب الحنفي ليلبغ الفقه أو القضاء غاياته.

وما تزال «مرونة النصوص» صيحة التقدم الفني في التقنين والقضاء المعاصرين. وأثر هذه الرسالة الخاصة بالقضاء الإنجليزي في مصر كبير وإن لم ترجم إلى العربية. فهي العمل الأول للمؤلف الأكبر في القانون المدني يردد فحواها في مؤلفاته كافة بتقيد «القواعد» واختيار «المعياري المرن» و«المستوى القانوني» الذي حاول ماوسعه أن يفسح مداه للقاضي في حدود موضوعية، وله في ذلك أسوة سابقة من الطريقة السابقة للفقه الإسلامي سواء في المعاملات أو المرافعات أو الإثبات حيث «للعرف في الشرع اعتبار» والحاجة تنزل منزلة الضرورة والضرورات تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها وأمثال ذلك.

(١) عبد الرزاق أحمد السنهوري من خلال أوراقه الشخصية - المذكرة العاشرة في يناير سنة ١٩٢٢ وكثير بعدها.

وكما تأثر «هوربو» نفسه بالسهنورى أثر «هوربو» في مصر. فهو إلى جوار سيطرته على الفقه الإدارى في الجامعات كان في باكورة المراجع لمجلس الدولة المصرى عند إنشائه.

والدكتور حسن أحمد بغدادى - تلميذ السهنوى وصاحبه في أعمال التقنين وفي مجلس الدولة قبل أن يلى الوزارة - يرى رسالة «القيود التعاقدية لحرية العمل في القانون الإنجليزى» من أحسن ماكتب وإن كانت أول ما كتب.

أما دبلوم معهد القانون الدولى في باريس فحصل عليه بعد العام الدراسى (أكتوبر سنة ١٩٢٣ - يونيو سنة ١٩٢٤) وكافأ نفسه بإجازة نحو شهرين قضاها بين سان جانجليف وبروكسل ولاهاى وفي الأخيرة كتب نيفا وعشرين مذكرة تدل على انشغاله بدينه وقوانينه وتاريخ أمته فهى تدور حول القدرة الإلهية والعدل الاجتماعى والجمال. وسعد رغلول وأحمد عرابى وإنشاء جامعة لدول الشرق الإسلامى ومرونة الشريعة والإيمان والحب.



ويلتزم السهنورى منهجه في كتاب (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) حيث يقول عن تطوير الفقه الإسلامى (في حالة وضع الفقه الإسلامى في صورة تقنين حديث يحسن استعمال صياغة تشريعية مرنة تسمح للقضاء بمراعاة الملاءمة بين النصوص الثابتة وبين الحاجات المتطورة.. ولا يجوز أن يكون هنا اعتراض على موضوع استبدال الفقه الإسلامى بالقوانين الأجنبية.. لأن التغير سيتم بعد دراسة عميقة للفقه الإسلامى تبرز روحه العصرية).

ولقد خطط للأداة التى تعمل لهذا الفقه خطة عالمية في مذكرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٢٣ (والجامع الأزهر يحتاج إلى كثير من الإصلاح. فلو جعل على ثلاثة أقسام: القسم الابتدائى والقسم الثانوى.. منه ما يعد لقسم الدين والعقائد.. ومنه ما يعد لقسم الآداب. ومنه ما يعد لقسم الفقه الإسلامى.. وهو القسم الثانوى بمدرسة القضاء.. ومع إدخال لغة أجنبية شرقية (الفارسية أو التركية) ولغة أجنبية غربية (فرنسية أو إنجليزية).. ثم يأتى بعد ذلك الأقسام التالية، وهى قسم الدين والعقائد وهو القسم العالى بالأزهر الحالى (ويراعى فيه دراسة تاريخ الأديان الكتابية) وقسم الآداب. ويراعى فيه دراسة اللغة العبرية.. وقسم الفقه والقانون وهو القسم العالى بمدرسة القضاء الشرعى. ويراعى فيه دراسة اللغة الفرنسية. وتكون هذه الأقسام مكونة لأكبر جامعة إسلامية شرقية يبقى لها اسمها القديم وهو الجامع الأزهر).

وسنقرأ بعد «نيف وربع قرن قوله في أوراقه الشخصية وهو يستقبل العام السابع والخمسين وبعد أن قدم للأمة العربية قوانينها المدنية (إن مشروع الفقه الإسلامى وما ينبغى لهذا الفقه المجيد من دراسة علمية.. قد انغرس في نفسى وأصبح جزءاً من حياتى يكبر معها ولكنه

لا يشيب. فإذا ما استطعت أن أحقق أملاً يجيش في نفسي فأحمل جامعة الدول العربية على أن تنشئ جامعة علمية.. أمكننا دراسة الفقه الإسلامى والقانون المدنى).

وبعد عامين تقول أوراقه الخاصة (لقد شاء الله أن يكون هذا العام هو الذى يفتح معهد الدراسات العربية العالية فاللهم وفقنى إلى خدمة الفقه الإسلامى فى هذا المعهد) وقد وفقه الله فى ذلك ففضى سنوات طويلة فى هذه الخدمة ثم جمع دراسته فى مؤلفه الشهير (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى).

وما كان ذلك التوفيق الذى جمع آمال أمته من فاتحة القرن إلى منتصفه، فى حياة رجل بذاته وعلمه، إلا بركات من الله فى تلك الحياة، فتضافرت فى خدمتها ظروف الزمان والمكان مع ملكات الرجل وآماله.

ومن توفيق الدكتوراة نادية عبد الرزاق السنهورى فى الكتاب سالف الذكر أن تكشف لنا من ملاحظاتها لأعمال أبيها صفة كواحد من بناء مصر العظماء إذ يضع فى أساس البناء حجر الزاوية له وهو الفقه الإسلامى، وإذ يشيد المؤسسات على هذا الأساس الوطيد. وهو ما اختارت التعبير عنه «بهواية التخطيط للمستقبل». وماهى إلا شعور قاهر بالمسئولية عن بناء الأمة يجرى فى عقل بناء نادر الطراز هياً الله لبلاده. وعملت مدرسة القضاء الشرعى الكثير فى إعدادده، بعد أن تحول إليها من عالم القانون الفرنسى المترجم فى القانون المصرى ليعمل به القضاء.. قالت:

(الذى أعجبني وأدهشني بين كل ذلك هو أن اهتمامه بمستقبل الفقه الإسلامى والشرعية الإسلامية قد شغل الحيز الأكبر من هذه المذكرات الشخصية. وهو مالمسته قبل ذلك خلال اطلاعى على كتابه «الخلافة» أثناء عملى فى ترجمته. واستخلصت من ذلك أن النهوض بالفقه الإسلامى كان هدفاً أساسياً فى نظره وأنه رأى إعداد تلك الرسالة فور وصوله إلى فرنسا. وأن كثيراً من خواطره الشخصية كان صدى للآراء التى اطلع عليها وتوصل إليها أثناء دراسته لموضوع «الخلافة فى الفقه الإسلامى» الذى لم ينقطع عن التفكير فيه ودراسته طول سنوات دراسته فى فرنسا).

وأضافت (لذلك أيقنت أن أهم مميزات شخصية والدى كانت هوايته للتخطيط للمستقبل وقدرته الفائقة على الالتزام بالخطط التى رسمها والعمل للأهداف التى فكر فيها).

وهو يقين تشهد لها بصدقه عشرات المذكرات فى أوراق السنهورى الشخصية وشهده المعاصرون فى إنجازاته على مدى عشرات السنين فى معاهد العلم ومؤسسات الدولة ووزاراتها بل فى الجامعة العربية يكفى الإنجاز الواحد منها ليدخل من شارك فيه التاريخ من بابه الواسع، ثم يضيف لها سنوات الخمسة المثقلة بالعبء الكبير فى مجلس الدولة، ويستمر ليضيف بالقانون

المدنى الذى يحكم دولا خمسة، سبب «الوحدة» بينها على قواعده الجامعة من تصرفات أفرادها اليومية، ووحدة النظم القضائية الموجودة والجامعات التى تجرى دماؤها فى قلب العالم العربى دون أن يتمازى بتلك الآلاء شركاء.



وأعماله فى وزارة المعارف دليل صدق له : جاء فى المذكرات بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١ (أسجل لنفسى أن.. جامعة فاروق وجامعة محمد على كنت مساهما فى إنشائها إلى حد بعيد.. فجامعة فاروق (الاسكندرية) وضعت مشروع قانونها فى سنة ١٩٤٢ وكان وزير المعارف آن ذاك محمد حسين هيكل باشا، وجامعة محمد على «عين شمس» قررت إنشاءها وأنا وزير فى سنة ١٩٤٨ منتهزا مناسبة الاحتفال بالعيد المئتين لوفاة محمد على الكبير وقد أعددت مشروع قانون إنشائها قبل أن أترك وزارة المعارف إلى مجلس الدولة).

ولن أسهم فى مدرسةٍ أجر عظيم فما بالك بمن وضع الأساس للجامعة.. بل جامعتين ! تخدمان الملايين فى العالم العربى.

وإذا كانت الإسكندرية قد أزلت اسم فاروق وأعادت اسمها فى جامعتها وأحييت اسم مكتبة الإسكندرية العريقة، أو كانت جامعة عين شمس قد استبدلت اسمها باسم جامعة محمد على فهاتان ذكرىان تعيدان إلى الأذهان مجد أول جامعة فى العاصمة الثانية لمصر الحديثة وأقدم جامعة عرفها التاريخ لبنى الإنسان.. وإن للسنهورى مع المدينتين والجامعتين نصيبه من عطر ذلك التاريخ.

أما تاريخه فى جامعة القاهرة فأعلى حجة على صلابته معدنه واستجابته للتحدى والاعتدال على الانتصار. ومن آفاقها العالية كانت نقطة انطلاقه.

جامعة القاهرة - والقانون المدنى

من يقرأ أوراق السنهورى الشخصية يدرك سر قوته : شاب يتزعم دفعة من رجال القانون فى ثورة ١٩١٩ يتأخى تحريك الركود فى مصر والشرق والإسلام والفقه والفكر أينما كان، وفى ذهنه دائما مثل سعد زغلول ومصطفى كامل، لكنه يشعر بضعفه عن زلزلة الدنيا فيسر خواطره إلى أوراقه فتبقى سرا حتى وفاته، ومن الثورة والضيق وصدق الإرادة للإصلاح تولد عنده مزاج التحدى أو قبول التحدى فصار طابعا له جملة خلق رفيع وسلوك كريم وامتنياز علمى تفرضه سنوات دأب متواصل.

وكان من قدره أن تشحذ عزيمته مفاجأة الجامعة له بتحديثها الكبير له من أول يوم قدم نفسه إليها. ولما انتصر عليها تابعت انتصاراته.

فلقد تحدّته الجامعة بأن عليه أن يدرس القانون المدنى المصرى لا القانون الدولى الذى يحمل شهادة الدكتوراه فيه، لانتشغال كرسيه فى الجامعة بغيره. وزاد تحدّثها أن يحل فى التدريس محل عَلم من أفذاذ القانون المدنى انتقل من الجامعة إلى السلك القضائى هو الأستاذ أحمد نجيب الهلالى صاحب كتاب (البيع) وأن ينافس فى المادة أساطين رجال القانون المدنى المسيطرين ورئيسهم العميد الأول للكلية محمد كامل مرسى بك.

وقبل الدكتور الشاب التحدى فدرس - لدفعتنا - المادة فى العام الدراسى ١٩٢٧ / ٢٦ وخرج ظافراً بتقدير كبير آيته أن يكون كتاب (عقد الإيجار) الذى درسه فى ذلك العام من أحسن مؤلفاته للآن.

وفى عام ١٩٢٨/٢٧ درس الملكية والحقوق العينية كامل مرسى بك لنفس الدفعة، وكانت آخر دفعة لدرسة الحقوق التى دخلت فى كليات الجامعة. ومنها الوزراء ورؤساء الجامعات ورؤساء الهيئات القضائية الثلاث والسفراء ورجال المحاماة الكبار وفى صدارتهم النقيب مصطفى البرادعى يدينون جميعاً للعميد وللمدرس الشاب بالتقدير الكبير.

وسيزامله من تلك الدفعة بعض منهم فى التدريس بالجامعة وسيستعين بواحد منهم فى التدريس فى معهد الدراسات بالجامعة العربية.

ولما خرج منتصراً من التحدى فى سنة ١٩٢٧ كافأ نفسه بالزواج فى آخر العام الدراسى بتاريخ ١٩٢٧/٥/٥.

واغتلبته دراسات الجامعة حتى أعادته العراق إلى دراسة الفقه الإسلامى. ولم تصرفه التزاماته الجامعية عن البوح بمشاعره إلى مذكراته. يقول فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٨:

(اليوم يوم عيد ١٤ يوليو عند الفرنسيين وقد رأيت فى شوارع القاهرة الكبرى.. الزينات الفخمة.. أما أنا، المصرى الذى يشعر بأنه غريب فى وسط الزينات.. وقد كاد الدمع يقطر فى عيني.

وقد مررت على زينة مكتوب فى أعلاها (لتحيى فرنسا) فحاولت أن أهس فى نفسى (لتحيى مصر) ولكن لم أستطع فقد كنت أفكر فى هذه اللحظة فى أن مصر ليست تحيا الآن..). فسنقرأ بعد أيام أن الملك فؤاد جاء بوزارة لتوقف الدستور. كتب السهورى فى ٢٠ يوليو (أذيع بالأمر الملكى بوقف الدستور وإلغاء حرية الصحافة. الواقع أن الحرية لا تعطى ولكنها تؤخذ فإذا كانت هذه الأمة جديرة بالحياة فإن أمامها متسعاً لأخذ حريتها من الغاصبين).

وفي العام الدراسي التالي اتخذ سمته في هدوء وتؤدة إلى جوار أسماء وأساتذة عظماء عبد الحميد أبو هيف - أحمد أمين - محمد كامل مرسى - محمد العشماوى - على الزينى، وسينضم إليهم الشيخ أحمد إبراهيم (الأستاذ السابق بمدرسة القضاء الشرعى) فيكون الشيخ أول كتاب العدد الأول سنة ١٩٣١ لمجلة الكلية (مجلة القانون والاقتصاد) العميد محمد كامل مرسى بك الذى داوم الكتابة فيها.

وفي عددها الثانى يكتب الشيخ عن مصادر الفقه الإسلامى وفيها قوله:

(٥) - وهنا كلمة قلتها مراراً. وأقولها. ولا أزال أقولها. وهى أن أدلة الأحكام الشرعية متوافرة الآن وموجودة بجميع تفاصيلها. وما قاله المفسرون وعلماء الحديث وأئمة الفقه فيها. فالسبيل ميسرة جداً لوضع شرع محكم يؤخذ من هذه الأصول والمستندات العتيدة مع القواعد والضوابط... مع عدم المساس بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة.

وقد يتغير الأمر فغير يدل أن نستعير. وعلى هذا يجب أن تتوجه الدراسة فى المعاهد الدينية الإسلامية وغيرها من معاهد العلم العالية إلى هذه الوجهة).

فالدعوة لتقنين فقه الشريعة قد بدأها فى عصرنا الحالى واحد من تلاميذ محمد عبده^(١) هو شيخنا - الشيخ أحمد إبراهيم - فى سنة ١٩٣١ بمجلة القانون والاقتصاد وبدأها السهورى فى أوراقه الشخصية - فى ليون بفرنسا.



وفي العام الثانى للمجلة (١٩٣٢) ظهر بالقسم الفرنسى منها مقال بعنوان (الجامعة المصرية فى المؤتمر الدولى للقانون المقارن بقلم الاستاذ السهورى مع مستخرج من مداولات القسم العام للمؤتمر بقلم الأستاذ / أدوار لامبير) ومثل الجامعة فى المؤتمر وفد من شبابها فيه الاستاذ على بدوى - العميد فيا بعد - ببحث شرعى شاركه فيه الشيخ أحمد إبراهيم. وفيه أستاذان غير مسلمين، والدكتور السهورى.

وفي هذا المؤتمر صدر قرار أشرنا إليه من قبل يشيد بالشريعة كقانون مقارن ومشاركة المصريين وإنشاء قسم القانون المقارن (قسم لامبير) فى جامعة ليون، ابتداء من سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩١٤ ثم حتى سنة ١٩٢٦.

وفي سنة ١٩٣٦ نشرت بمجلة القانون والاقتصاد المقال الأشهر للدكتور السهورى عن

(١) قدم الشيخ محمد عبده لوزير العدل فى ١٨٩٩/١١/٥ تقريراً فيه طلبان واحد عام وآخر خاص. قال بعد سرد طويل كل ذلك يجب أن يوضع بين يدى لجنة من العلماء ليستخرجوا من الأحكام الشرعية ما فيه شفاء لتلك الأمة فى جميع أبواب المعاملات خصوصاً ما لا يمكن النظر فيه لتير المحاكم الشرعية. راجع كتاب الامام محمد عبده للمؤلف ص ٨٢ - الطبعة الثانية - دار المعارف.

تنقيح القانون المدنى. وهو وليد تفكير قديم عنده أفضى به مراراً إلى أوراقه الشخصية واختار لإعلانه على الملأ العلمى «مناسبة ذهبية» هى اليوبيل الذهبى للمحاكم الوطنية ولل قانون المدنى المطلوب تنقيحه، فأذاعت به مناسبات اليوبيل فى كل مكان واقرن اسمه بدعوة جديدة من دعوات الإصلاح ينشرح لها صدر المجتمع وأهل القانون خاصة، وكان من أخصهم به تلامذته. يقاربه منهم جماعة سميت «الشبان المصريين» فسلطت عليهم زبانية الملك أعين الرقباء، وحسبوا عليه اتصاله بالأستاذ/ محمود فهمى النقراشى أحد زعماء حزب الوفد. وأستاذه فى المدرسة الثانوية بالإسكندرية.

وكانت إحدى الوزارات الخاضعة للملك فؤاد قد حملت وزر فصل الأستاذ السنهورى سنة ١٩٣٤ / ١٩٣٥ وستحمله بعد ذلك أوتحاؤه وزارتان من وزارات الوفد.

وفى هذه الفترة من حياته أسرَّ إلى مذكراته:

القاهرة فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٤.

(أشد مأثر فى نفسى - فيما أنا فيه من أمر - وفاء الصديق وكنود الصديق)

وكتب بعد عشرة أيام:

(وعلمت أن بعض الطلبة قد بكى.. دموع إخلاص طاهرة كان لها أبلغ وقع فى نفسى.. إذا لم

تكن شجاعاً فلا تكن جباناً).

إلى المحاماة:

وكانت المحاماة مثابةً له. وهى أمل أفضى به إلى مذكراته فى ليون منذ بضعة عشر عاماً فى

١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ (.. ولو تم لى أن أشتغل فى الأعمال الحرة لاشتغلت بالصحافة والمحاماة).

وليس غريباً أن يتلاقى على الغيب فى ذلك التوق (إلى المحاماة والصحافة) مع سعد زغلول.

وإن لم يطلع أحد على مذكرات كل منها إلا بعد أن نشرت فى الثمانينات. قال الزعيم فى مذكراته (... ويرد على خاطرى أنى إذ استرددت حريقى (بالاستقالة من الوزارة) اشتغلت بالمحاماة والصحافة).

والمحاماة كما قال مصطفى مرعى مهنة الحرية والكرامة والكفاح والصحافة كانت من الأسلحة التى قاوم بها الملك.

لكن عمل السنهورى فيها لم يتحقق باختيار كامل منه بل كان ضرورةً تقدر بقدرها وتزول بزوالها. وعلى هذا تحقق أمله فيها بقدر. وسيعمل بالصحافة رئيساً لتحرير مجلة مجلس الدولة لكن العمل جاء تبعاً لرياسته للمجلس. والرياسة «التبعية» كالمحاماة «للضرورة» يشير إلى

أن الله سبحانه يؤتيه من كل ما سأل. وهاتان شهادتان للتصميم المنجح كلما أتحت الوسائل له. وستمضي به الأيام في إنجازات كثيرة تتاح له وسائلها فلا يضيّعها.

كان المحامي الجديد يدق أبواب الأربعين من عمره، وكان لا يخالط المحامين في قاعاتهم بل يدلّف إلى قاعة المحكمة مباشرة، ويؤثر تقديم مذكرة بدفاعه، فلم يعرف له أنه ترافع في جنابة أو حمل هوم متهم في جريمة ولكن كانت تسبقه سمعته كأستاذ للقانون المدني الذي يتزعم تغييره.

وأقبل عليه المحامون يطلبون منه المذكرات والاستشارات، في مكتب زامل فيه شريكه السابق في كتابها (أصول القانون) الدكتور أحمد حشمت أبو ستيت - مدّ الله في عمره - وهو محام كبير، يحمل الدكتوراه من باريس وخريج دفعة ١٩٢٨. فكانت زمالتها في الجامعة وفي المحاماة زمالة تحلوها الدنيا، قصّر مدتها انقطاع بطش الملك بوزارة جديدة وعودة الأستاذ بعد شهور إلى كرسيه في الجامعة سنة ١٩٣٥. وسيعود إلى المحاماة بعد فصله سنة ١٩٤٢. وسيبقى من عهد عمله في المحاماة المذكرة الشهيرة المقدمة لمحكمة النقض في (وصية غير المسلم وخضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية).

أما عن عمله بالصحافة فسيكون فيه مشابهة باهرة من عمل سعد زغلول في الوقائع الرسمية وغناء نزعة الحرية عند سعد حتى ليستصدر عند بدء اشتغاله بالمحاماة تصريحاً بمجلة قانونية تسمى (العدالة) وهو في عشريناته! وستصبح مجلة مجلس الدولة مجلى من مجالى سيادة القانون يشرف على أدائها وأداء فرسانها أستاذ لا يباريه إلا الأقاؤون من قرنائه أو أبناء جيله. وحسبها منه مقالة في عدد سنة ١٩٥٢ عن (الانحراف في استعمال السلطة التشريعية) ومقالان في أول أعوامها (١٩٥٠) من وكيل مجلس الدولة المستشار السيد على وعبد السلام ذهني بك عن (رقابة القضاء لدستورية القوانين).

وأذاع طلاب العراق بمصر اضطهاد الحكومة لأستاذ القانون اسم السنهورى خارج الحدود. فدعته العراق ليتولى عمادة كلية الحقوق فأنشأها، وأخرج مجلتها، وشرع في إعداد قانون للعراق يحل محل مجلة الأحكام العدلية، فازداد تعمقاً في المذهب الحنفى الذى كان مطبقاً في العراق بمجلة الأحكام العدلية. وسبح في بحار الفقه الإسلامى بمذاهبه الأربعة وقارن بين القانون والشريعة من جديد.

وثمة ترعرعت صداقة وطيدة مع الأستاذ ضياء شيت خطاب نائب رئيس محكمة النقض بالعراق.. ثم رجع إلى مصر يلاقى أمه اللقاء الأخير سنة ١٩٣٦. وإلى جامعة القاهرة يتولى عمادة كلية الحقوق فيها وبعد عشرة من تلامذة العراق فيها ليتولوا أمانة القضاء والتدريس في العراق بعد إتمام الدراسة.

مع الملوك

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ نراه وزيرا للمعارف يستقبل في جامعة القاهرة الملكين فؤادا وعبد العزيز آل سعود. وروى الاستقبال مؤرخ صدوق السنهوري في مجلة المحاماة بمصر سنة ١٩٨٨ هو الأستاذ عثمان حسين عبد الله النائب السابق لمحكمة النقض المصرية رواية شاهد عيان:

(كان سمته على المنصة سمنا رفيعا ترى فيه شموخ العلم والكرامة. حيا الملكين بمجرد إيماء من رأسه. وألح في خطابه إلى ماضى المسلمين العظيم الزاهر وإلى علم علمائهم وسبقهم في مجالات الحضارة. ودعا إلى اتحادهم وأخذهم بأسباب التقدم والعزة حتى يعودوا إلى سالف الأجداد. يومها لم أصفق للملكين بقدر ما صفقت لكرامة العلم والعلماء).

ولقد كان طبيعياً أن صيياً مميّزاً وضع نفسه بين «الوطنية العظيمة» لمصطفى كامل «والعظمة الوطنية» لسعد زغلول وفتحها أعلن في رسالته عن الخلافة أن «أولى العلم» في الإسلام لهم في محل الاجتهاد «سلطة التشريع» أن يمثل شموخ هذه السلطة، - وهو عميد سابق لكلية الحقوق، - أمام ملكين من ملوك الدنيا.

مشروع مصر ومُوحّد العالم العربي - (١٩٣٦ فما بعدها)

١ - ألحّت حكومة العراق في طلب عودته إليها وأثر هو البقاء في مصر، ربما ليرقب عمل لجنة ثانية ألفتها حكومة الوفد بتاريخ ٢٠/١١/١٩٣٦ لتتقيح القانون ولم تدخله فيها، مع أنه كان قد انضم إلى لجنة أولى مؤلفة في فبراير من العام ذاته ولم يشهد جلساتها، كان يرأسها مراد سيد أحمد باشا^(١). وكان مستشارا سابقا بهيئة قضايا الدولة ووزيرا سابقا للمعارف.

وسينقسم حزب الوفد (١٩٣٧) في عهد هذه الوزارة قسمين «سعديين» بزعامه أحمد ماهر والنقراشي، و«وفديين» هم الأغلبية برياسة مصطفى النحاس.

(١) هذه اللجنة ورئيسها خاصة صفحتان تكتبان بلاء الذهب.

فهي قد شكلت سنة ١٩٣٦ من تسعة أربعة مصريين وخمسة يمثلون المحاكم المختلطة أو الأجانب وحُلّت قبل عقد المعاهدة مع إنجلترا سنة ١٩٣٦ وقبل مؤتمر مونتره الذي تعهدت فيه الحكومة المصرية بالأغلبية التشريعات بمصالح الأجانب.

١ - وقد جال رئيسها مراد باشا جولة مستشار عظيم في الفقه المعاصر والفقه الشرعي في جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ انتهت فيها المناقشة مع العلماء الأجانب بأن جعل مراد باشا «المسيو لبنان دى بلفون» المستشار هيئة قضايا الدولة يضع بيده مشروعاً للنص الأول للمادة الأولى في القانون المدنى كالآق (إذا لم يوجد نص في القانون يمكن تطبيقه حكم القاضى طبقاً للمبادئ العامة التى يتضمنها القانون المصرى بما في ذلك الشريعة الإسلامية).

وعينت الوزارة السنهورى قاضياً بالمحاكم المختلطة. وهى وظيفة أكبر رتبة وأعلى فى السلم الإدارى من وظائف الجامعة. وظاهر أن التعيين كان حلاً لخلاف. فالسنهورى عميد لا يرتاح إليه الرقباء لصلته السابقة «بالشبان المصريين»، ولا الوفديون لصلته الوثيقة بالنقراشى، وسيظهر فيما بعد أن الرقباء يدرجون اسمه بين كشوف جمعية أنصار السلام وينسبون إليها ميولاً شيوعية. ثم عُين مستشاراً مساعدًا يهيئ قضايا الدولة.

ولم تتقدم لجنة تنقيح القانون فى عملها، وتغيرت الوزارة وجاءت الانتخابات - الملكية - بعد إقالة الوزارة الوفدية وقاطعها الوفد فجاءت - بأغلبية برلمانية للسعديين والدستوريين وتولوا الحكم.

وطلبت وزارة العدل تعيين لجنة من رجلين هما السنهورى «ولامبير» (مثلاً للأجانب بدلا من قضاة المحاكم المختلطة أو أساتذة أجانب) وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء فى يونيو ١٩٣٨ تعاونها لجنة من قضاة مشهود لهم^(١)، وأنجز الفريق العظيم مهمته وعرض مشروع القانون

وإذا لم يجد القاضى فى القانون لمصرى قاعدة منطبق على الرأى طبق المبادئ المشتركة بين الدول). وهذا النص صريح فى أن الشريعة تطبق مع النصوص. وليس أبعد من ذلك غرض أنصار الشريعة. وصريح فى أن المبادئ المشتركة بين الدول لا تطبق إلا عند عدم وجود نص فى الشريعة. والشريعة - كما أنزها الله - صريحة فى أنها تحكم كل شيء. والاجتهاد أصل فيها. من أجل ذلك. وكما يقول الشافعى فى رسالته (كل ما نزل بمسلم فيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة...) وعلى المجتهد طلبه.

٢ - وأتبع مراد باشا هذه الجولة بأخرى فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٦ فى صدد المادة الخاصة الخاصة بإساءة استعمال الحق وتحديد مدها.

(تراجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى).

وهذان النصان يحملان القانون المدنى جميعه.

٣ - ويجمع بين مراد باشا والسنهورى وبين لامبير - أستاذ الأخير - أن لامبير كان ناظر مدرسة الحقوق الخديوية عندما راود دنلوب سنة ١٩٠٧ لامبير على أن يغير تقدير مراد سيد أحمد من درجة ممتاز إلى أقل منها، حتى لا يعين مصرى أستاذاً فى مدرسة الحقوق. وحقق سعد زغلول الموضوع وأنصف مراد باشا من دنلوب وأنصف لامبير. وكان مراد واجعا من دراسة الحقوق فى سويسرا بدرجة الدكتوراه. (يراجع الجزء الثانى من مذكرات سعد زغلول) وقد عين مستشاراً هيئة قضايا الدولة ثم وزيراً، مسفيراً، وكان امتياز فى اللغة الفرنسية مشهوداً من عهد سعد زغلول فى وزارة المعارف وكذلك كان امتياز أخيه عبد الرحمن باشا سيد أحمد الوكيل الأول لمحكمة النقض - ورئيسها عبد العزيز فهمى - وعبد الرحمن باشا - وقد درس الشريعة بالأزهر - وقد درس فى سويسرا وعاد مشهوداً له هو الآخر.

(١) واختير أيضاً الدكتور حلمى بهجت بدوى من هيئة قضايا الدولة ليعاون اللجنة ثم اختير الدكتور زهير جرائه والدكتور سليمان مرقص والدكتور شفيق شحاته المدرسين بكلية الحقوق سكرتيرين فنيين (وسيتولى الأخيران التدريس فى معهد الجامعة العربية).

كما استعانت اللجنة بحضرات القضاة بمحكمة مصر الوطنية عبد العزيز محمد (رئيس محكمة النقض فيما بعد) ومحمد عزمى (النائب العمومى فيما بعد) ومحمد نجيب صدقى (المستشار بمحكمة النقض فيما بعد) وأحمد زيد (ابن الشيخ محمد زيد الأيبانى الأستاذ بمدرسة الحقوق).

ومذكرته الإيضاحية على استفتاء عام ١٩٤٢ دام ثلاث سنين استفتحتها الدكتور السنهوري بمحاضرة عنها في الجمعية الجغرافية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٢ وفي ٢٩/٣/١٩٤٥ شكلت «لجنة للمراجعة» يرأسها السنهوري باشا، وقد أصبح وزيراً للمعارف وفي عضويتها ثلاثة سبكونون وزراء منهم مصطفى الشوربجي وقد أسلفنا اسمه تلميذاً ناقشه سعد، وعلى أيوب وزير التربية في ذلك العهد، وكامل مرسى بك العميد السابق والمستشار عندئذ بمحكمة النقض ورابع سيصطحيه السنهوري وكيلًا لمجلس الدولة هو سليمان حافظ^(١).

١) قبل عقبه لأمر عضوه مقرر بعد معاهدة مونتري سنة ١٩٣٧ وفيها تعهدت براعاة مبادئ القانون الدولي في التشريع الذي سيسرى على الأحكام ولا يثنى مع المبادئ المعمول بها في التشريع الحديث وتعهد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أجلًا لانتهاء المحاكم المختلطة، وفي سنة ١٩٤٢ - أُنجزت لجنة السنهوري - لأمير مشروع القانون المدون ونصت المادة الأولى منه على مصادر الأحكام وهي (نصوص القانون وإلا فالعرف وإلا فمبادئ القانون الطبيعي وإلا فقواعد العدالة) وأضافت في فقرة ثالثة (ويستلهم في ذلك الأحكام التي أقرها القضاء مصرياً أو أجنبياً وكذلك يستلهم مبادئ الشريعة الإسلامية)، وفي سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء مدة استفتاء الأمة على القانون اقترح معالي السنهوري باشا في لجنة المراجعة (تعديلاً يجعل مبادئ الشريعة مصدراً رسمياً ملزماً ويوضع في الترتيب قبل مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة حتى يجد مجالاً عند التطبيق فوافقت اللجنة) وأصبح نص المادة كما يلي:

مادة ١ - تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل..
٢ - فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية (الأكثر ملاءمة لنصوص هذا القانون دون تعيد بمذهب معين). فإذا لم توجد بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.
٣ - ويستلهم القاضي في ذلك كله الأحكام التي أقرها القضاء مصرياً كان أو أجنبياً) وألغى لمحس مجلس لنسوح قيدي (أكثر ملاءمة ودون تعيد بمذهب معين) وألغت الفقرة ٣ لأن القواعد العامة تنفي عنها ولا مشاحة في أن المقصود من لفظي مبادئ الشريعة «هو فقه الفقهاء» فيها. ولقد طامنا دعا الدكتور السنهوري إلى الاجتهاد وأعلن وفاء «الشريعة» يشهد بذلك أرفاقه الشخصية بالعشرات ثم مقالات في السياسة الأسوعية عن الإسلام والشرق وفي المحاماة الشرعية سنة ١٩٢٩ عن الدين والدولة، وفي المجموعة المهداة إلى (جني) سنة ١٩٣٧ عن المعارف القانون - وقد سلف تعليقا على منهجه فيه - وفي المجموعة المهداة إلى لاميير سنة ١٩٣٨ عن الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع وفي مؤخر لاهاى سنة ١٩٣٧ عن المسئولية التصديرية في الشريعة الإسلامية، وقد نذر نفسه للاجتهاد في الفقه الإسلامي بعد صدور القانون، وروى، ودعا المجتهدين باستمرار ليدلوا بدلائلهم. ولقد قال في مقاله عن الدين والدولة (إن الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعي بأمرها تستطيع أن تجارى القانون الحديث دون تقصير) وهو يقصد فقه الفقهاء ولما قدم كتاب الوسيط في أبريل سنة ١٩٥٢ قال: (قد حان الوقت ليتعاون الفقهاء المصريون م زملائهم فقهاء سوريا والعراق ويتكاتفوا جميعاً لإرساء أساس قوى للقانون المدون يكون قوام قانون المستقبل).

وفي سائر كتبه أشاد بانضباط الفقه الإسلامي ودعا إلى أن تقوم نهضة علمية لدراسة الشريعة ورجا (أن يكون من وراء ذلك جعل الفقه الإسلامي مصدراً رسمياً للقانون الجديد ويعاون على قيام هذه النهضة). وأعقب ذلك بأعماله في مصر في المعهد بالجامعة العربية وفي كتابه الضخم عن مصادر الحق في الفقه الإسلامي وقوانين الكويت والبحرين والإمارات العربية وغيرها حيث كان يدخل فيها من الفقه الإسلامي ما رآه. وقد سجلنا فضله في ذلك الباب في كتاب (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي سنة ١٩٧٣) وما جاء فيه (كان الدكتور/ عبدالرازق السنهوري أكبر أنصار الفقه الإسلامي من رجال القانون والقضاء من أبناء جيله...).

٢ - كان الدكتور السهنورى قد عين وكيلاً لوزارة المعارف سنة ١٩٣٩. ولما وليت وزارة الوفد في فبراير سنة ١٩٤٢ أحالته على المعاش فرفع الاضطهاد الجديد^(١) ذكره من جديد في المحيط الدولى ومدت إليه الدول العربية بالأسباب.

روى الأستاذ ضياء الدين شيت خطاب أن الحكومة العراقية طلبت من السهنورى وضع قانونها المدنى وبدأت ذلك العمل لجنة برياسته (فوضع القانون المطبق الآن. وهو أول قانون حديث يتلاقى فيه الفقه الإسلامى والقانون الغربى وتميز بطابع الاعتدال والتوسط بين الاستقرار والتطور وبين حماية الفرد وحماية المجتمع).

وفي هذه الأثناء طلبت الحكومة المصرية طرد السهنورى من العراق. ولم توافق الحكومة العراقية. وهددت الحكومة المصرية بقطع العلاقات !! فتدخل السيد سعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا.. لكى يسمح له بالإقامة في دمشق، في ذلك الوقت وضع هناك القانونين السورى والعراقى. سافر فعلاً إلى دمشق وغضبت الحكومة المصرية... وهددت الحكومة السورية لوجوب إخراجه فسافر إلى الأسكندرية. والتحق به هناك بعض الأساتذة العراقيين لإكمال وضع القانون المدنى العراقى).

وفي هذه الفترة كتب في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ (يتمنى أن تتوحد في مصر المحكمة والمدرسة وأن تقوم الصناعات الكبيرة وأن يؤخذ من التركات ما يكفى لتربية جميع أبناء الأمة لا فرق بين غنى وفقير حسب حاجاتها).

والذى فصله الأستاذ ضياء الدين بحمله السهنورى في تسامح عفيف وشكر لله سبحانه: في بغداد في ١٢ أغسطس ١٩٤٣:

= ودأب علماء الأزهر وأساتذة الجامعات على إعلاء كلمة الشريعة في المؤتمرات العالمية وتتابع إقراراتها بمكانة فقه الشريعة كنظام قانونى مستقل قادر على التطور. وفي سنة ١٩٤٥ مثل مصر في مؤتمر واشنطن لوضع نظام محكمة العدل الدولية حافظ باشا برمضان وكان وزيراً للعدل ومن أقواله للمؤتمر (إن الشريعة الإسلامية يخضع لها قسم هام من سكان الكرة الأرضية وإنها تمثل مدينة الإسلام وإنها واحدة من المدينات الكبرى...) فاحتفظ المؤتمر لذلك القسم الهام من سكان الكرة الأرضية بمقعد لقاض بين قضاتها كان عبد الحميد بدوى باشا من كبار شاعليه.

(١) وهذا انحراف لم يفقره المؤرخون، جاء في كتاب (في أعقاب الثورة المصرية) لعبد الرحمن الرافعى (أحالت هذه الوزارة... الدكتور عبد الرزاق السهنورى وكيل وزارة المعارف إلى المعاش ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ سوى أنه ليس وفدياً. ومع أن الحديث كان قد استمض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشاراً مملوكياً (في هيئة قضايا الحكومة) لوزارة العدل لكى ينقطع إلى الحياة التشريعية..).

وكان وزير المعارف في هذه الوزارة أحمد نجيب الهلالي باشا.

اليوم أتممت الثامنة والأربعين من عمرى وقد وصلت في هذا اليوم نفسه إلى بغداد، بعد مسعى دام طويلاً وقد وفق الله المسعى. فحمدًا لله وشكراً.

ونظم الشعر - في بغداد - في ١٢ سبتمبر ١٩٤٣:

أبا حنيفة هذا فقهكم بقيت منه الأصول وقامت أفرع جدد
ماذا على الدوحة الشفاء إن ذهبت منها الفروع وظل الجذع والوريد

وكتب في دمشق - في ٢٤ يناير ١٩٤٤:

«العروبة» هي الغاية العليا التي تسعى لتحقيقها البلاد العربية في الوقت الحاضر. ولا شك في أنها غاية سامية وقابلة للتحقيق»..

وفي دمشق في ١٠ فبراير ١٩٤٤:

(أجل هنا الخطوط الرئيسية «للاتحاد العربى»^(١)).

يعقد ميثاق عربى فيما بين مصر وسوريا (بعد أن يضم لها شرق الأردن والعراق ويكون الميثاق مفتوحاً لانضمام الدول العربية الأخرى... وأتوقع أن ينضم له في مستقبل بعيد بلاد المغرب (تونس - الجزائر - مراکش)).

والسنهورى إذ يحبى أبا حنيفة فيعلن خلود أصوله يتأدب بأدب الأنمة، فلقد حياه الشافعى فلم يظهر خلافه معه وهو يصلى إلى جوار قبره فلم يرفع يديه.

وفي دمشق يحدثنا عن قيام «الجامعة العربية» وستقام بعد عام! ثم يحدثنا عما سوف يقع بعد أربعة عشر عاماً بين مصر وسورية من «وحدة»! وبعد نيف وأربعين عاماً بين مصر والعراق والأردن واليمن من «مجلس التعاون العربى»! وعن توقع انضمام المغرب إليه بعد وقت! وكلها آمال عصره حققتها الشعوب في حياته أو بعدها وهى منتصرة.

فلنتذكر أنه وضع خطأً لذلك في القسم الأول من أوراقه الخصوصية وهى تنتهى قريباً من الربع الأول من القرن العشرين للميلاد. ويحمل قضايا القرن الذى وُلد فيه إلى القرن الذى ولدنا فيه - لكنه يبقين وحد الأمة العربية (بتوحيد قوانينها المدنية) فأصبحت تلتزم في حياتها اليومية نصوص قانون واحد في أقطار خمسة بعد سنوات وهى خطوات على الطريق سيبتمها الآخرون من بعده.

(١) تزخر أوراق السنهورى بمذكراته عن الوحدة العربية حتى سنة ١٩٢٦ كما أشرنا من قبل وفي مقال له في «السياسة الأسبوعية» سنة ١٩٣٢ وأتبع ذلك بمقالات ثلاثة في مجلة الرابطة العربية سنة ١٩٣٦ وفي عام تقديم مشروع القانون المدنى لمجلس النواب كتب مقالا في المجلة المصرية للقانون الدول سنة ١٩٤٦ عن (الروابط الثقافية والقانونية بين البلاد العربية) ناهيك «بالقانون المدنى» الذى تناقلته الدول العربية.

ولما كرر الملك فاروق لعبة الانتخابات لتزوير إرادة الشعب ولتشكيل حكومة يسيطر عليها، جاءت الانتخابات إلى الحكم بحزب السعديين والأحرار الدستوريين ودخل السنهوري الوزارة ممثلاً للسعديين سنة ١٩٤٥ كوزير للمعارف وتتابع تعيينه في وزارة أحمد ماهر ووزارة النقراشي ثم صدقي (وزيراً للدولة) ثم في وزارة إبراهيم عبد الهادي ثم رئيساً لمجلس الدولة.

في مجمع اللغة العربية:

في ديسمبر سنة ١٩٤٦ رحب لطفى السيد رئيس مجمع اللغة العربية بعشرة صدر بهم مرسوم ملكي استجابة لطلب المجمع لإنجاز مهامه ثم قال (وسيتولى الزميل المحترم الأستاذ أحمد أمين تقديم الزملاء. وإنهم لأهل للتكريم من الترحيب ونحن في حاجة إليهم ليعاونونا في بلوغ المقاصد التي نيطت بالمجمع).

وتولى الأستاذ السابق في مدرسة القضاء الشرعي تقديمهم وفيهم ثلاثة سابقون من زملائه فيها. (السنهوري وعبد الوهاب عزام وعبد الوهاب خلاف) وفي وجود الأربعة بالمجمع بعد ربع قرن، وبعد إلغاء المدرسة، شهادة على مكانتها من ضمير الأمة. قال أحمد أمين فيها قال: (عشق الغرض هو روح المجمع، بل روح كل جمعية. إن وجد العشق تحقق الغرض... وقد كنت أقرأ أخيراً للكندى فصلاً في شروط الفيلسوف فجعل من أهم شروطه عشق الحقيقة. . ويذكر المؤرخون أن أول مجمع بهذا المعنى إنما كان في مصر. شهدته الأسكندرية في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد على يد بطليموس الأول.. وكان ذلك نواة لمدرسة الأسكندرية ومكتبة الأسكندرية.

لو أنا ورثنا هذا المجمع من هذا التاريخ وطورناه من هذا التاريخ لكان لنا الآن خير مجمع وخير لغة وخير علم...

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم بتعيين هؤلاء العشرة.. والحق أنه لم يراع في اختيارهم إلا وجه الله والعلم فكل منهم له مقام محمود في علمه وجده.

فبعد الرزاق السنهوري رجل ضليع في القانون. له عزيمة لا تكل ولا تمل. ألف في القانون تأليف كثيرة.. ووضع مشروع القانون المدني لمصر ورمى إلى توحيد القوانين بالممالك العربية فوضع أيضاً مشروع القانون المدني للعراق وهو يعمل في وضع مثل ذلك لسوريا واهتم بالفقه الإسلامي يشجع على دراسة عصرية للانتفاع بكنوزه).

وأعطى أحمد أمين الباقيين حقوقهم يتصدرهم إبراهيم مذكور - وسيرأس المجمع بعد طه حسين - وتتابع أسماء عبد الوهاب عزام وزكى المهندس وأحمد زكى والشيخ محمود شلتوت

ومحمد شرف ومصطفى نظيف ومحمد فريد أبو حديد وعبد الوهاب خلاف ثم قال (هذا أيها السادة عرض سريع لهذه العشرة الطيبة)^(١).

وإذا لوحظت الوجازة المحيطة في تعبير أحمد أمين فإن ما تغنى به هو وضع القانون وابتقاء التوحيد والتشجيع على دراسة الفقه الإسلامى دراسة عصرية. وهو يبرز جهد حياة كاملة في الجهاد لهذه الأغراض العظيمة. ثم هو يكاد يتغنى بفضائل «العشرة الطيبة» وإن في تأليف كشف واحد منهم لأنشودة في سمع الزمن. لا تتكرر.

ولم يدخر السنهورى وسعه في المجموع. وواجه عقدة الخوف من تطوير اللغة ببيان في مؤتمر المجموع سنة ١٩٤٨ أرجع الأصول في تطور اللغة إلى أصول الفقه. وهى أصول التزامها في كتاب الخلافة (النص القرآنى والسنة والإجماع أو الاجتهاد) ومما جاء في بيانه قوله (لا نستطيع أن ننكر على أى جيل حقه في أن يساهم في صنع لغته وهى أن يتدع من الألفاظ ما يفي بحاجاته.... فإن الألفاظ التى يتدعها تكسب مكاناً في اللغة مشروعاً لا يجوز إنكاره) وقال: (ذلك مصدر يفرض نفسه وتحتمه سنن الوجود ويقتضيه القانون الطبيعى).

(١) ولا ريب أن عبارة «العشرة الطيبة» مناجاة موجهة منه إلى صديقه ورفيقه. فالسنهورى من كبار عشاق الحقيقة في فن سيد درويش كما مر بنا. والعشرة الطيبة اسم «أوبريت» شهيرة لسيد درويش جارية على الألسن، وكما ناجى الصديق صديقه في كتابه حياقي، قال أحمد أمين فيما قال عن رحلتها أياما عشرة في باريس سنة ١٩٣٢. (وضع لى صديقى برنامجاً دقيقاً طويلاً رتبته بإمعان وبعد تفكير طويل ليربى أهم ما فى باريس من جد ولهو. وعلوم وفنون وأبنية ضخمة وأثار رائعة. ويربى المدينة والريف والعاصمة والضواحي وكان برنامجاً شاقاً وصعباً.. ولم يسمح لى أن أستريح ولو قليلاً، كان ذلك فى عشرة أيام. وقد أنجمت خلال هذه الأيام العشرة بالمعلومات والمناظر والمعارض والأحداث حتى لكأنى أشاهد رواية شريطها عشرة أيام واحتجت إلى سنين بعد ذلك لأهضم ما أنجمت به...).

فلقد كان السنهورى يأخذ الأمور بقوة حتى فى الفسحة أو البهجة فى معاهد باريس أو فى الريف الفرنسى.

مجلس الدولة

أكتوبر ١٩٤٦ - أبريل ١٩٥٤

السنوات الثمانية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) من القرن العشرين بمصر عدسة صغيرة تريك خمسين عاماً سبقت وأخرى ستجىء.. وتريك القضاء المصرى فى النصف الأول من القرن وهو يلقى السلم إلى النصف الثانى منه، فى يد جيل فى صدارته رجل وضع نفسه وهو صبى بين عظمتين لسعد زغلول ولمصطفى كامل فلما بلغ شأوه كان - بحقه - رئيس مجلس الدولة، وتريك النصف الثانى وهو يد يده إليه ليتلقى منه الأعنة، وكان قاضياً نتج فى فقه الشريعة، ووضع فى حجره القانون المدنى للوطن العربى ليوحده على القاعدة القانونية. وتلاقت آماله فى شعار سعد زغلول «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة» معلنة أن السلاح فى يد القادة ينحى للشواح على صدور القضاة، ولم يأبه بأن الثورات تأكل بنيتها مثل ربة الخصب والنماء فى الأساطير (ساتيرن). ومن ثمة كان مجده والابتلاء الذى أصابه.

ولّى الملك إسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ رئاسة الوزارة ليفاوض الإنجليز وأيده مجلس نواب ممن كانوا ألد خصومه، وأخفق، لكنه قدم لبلاده مجلساً كانت تربيته من نيّف وسبعين عاماً هو مجلس الدولة.. وفيه قول عبد الرحمن الرافعى:

(من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الوطنية وجاء مكملًا لصرح العدالة فى البلاد ومبينًا لحقوق الأفراد وحرّياتهم)،

فلقد ألغى قيّدًا على القضاء فى لائحة ترتيب المحاكم تمنع التصدى للأمر الإدارى بالإلغاء وأنشأ نظامًا متكاملًا مختصًا بذلك، لم ير الآباء المؤسسون سنة ١٩٢٣ أن يضعوه لأن مصر لم تكن مهيأة له. لكن إسماعيل صدقى - ولم يكن من أعضاء لجنة الدستور - رأى بناء على مبادأة من وزيره للعدل كامل مرسى أن النظام الحزبى الذى أفلح الملك فى إفساده، صير مصر أحق البلاد به، وكان الوزير عميدًا للحقوق وافدا إلى الوزارة من محكمة النقض، فوزن أعضائه إلا قليلين عند اختيارهم من مستشارى الاستئناف بموازن الذهب، وتولى بعد إنشاء المجلس رياسته وافتتح الملك داره فى فبراير ١٩٤٧.

وهكذا ولد مجلس الدولة المصرى عملاقًا تفوّق على السلطة التشريعية بامتياز الفنى، وسبق القضاء المدنى باقتداره على رد المظالم وحماية الحريات وسيادة القانون، حتى إذا قامت الثورة

سنة ١٩٥٢ كان أقدر أجهزة الدولة على ملاحقتها وإصدار تشريعاتها، وكان السنهورى هنالك ومعه سليمان حافظ.

كان لمصر مجلس دولة سنة ١٨٧٩ عطل الإنجليز عمله، ولما خلاص لمصر استقلالها في التقنين والتنظيم القضائي بعد مؤتمر مونترية أعد عبد الحميد بدوى^(١) - رئيس هيئة قضايا الدولة - مشروع قانون لمجلس الدولة عام ١٩٣٩ تم آخر سنة ١٩٤١. لم تكن ترتاح له الأحزاب حتى قدمه لمجلس النواب^(٢) نائب كان عضواً سابقاً بهيئة قضايا الدولة^(٣) باعتباره اقتراحاً منه وفي مستهل مذكرته الإيضاحية ما يعبر عن فلسفته أنه (إعلان عن تقدم الأمة وتمتعها بالحرية والتزامها بسيادة القانون).

ولما وليت وزارة إسماعيل صدقي أدخلت عليه تعديلات وصدرت مذكرتها الإيضاحية بأنه (إصلاح في الإدارة) لييسر قبوله لدى النواب الذين تتألف منهم الوزارات.

والسنهورى قد هيأته دراساته ووظائفه ليدير هذا الجهاز الضخم بقوة. فهو قد تلقى دبلوم القانون العام سنة ١٩٢٤ فأصاب طرفاً من العلوم الإدارية وأحكام مجلس الدولة الفرنسى ودرس قواعد العدالة الإنجليزية في شئون العمال وظفر فيها بشهادة الدكتوراه سنة ١٩٢٥ وسهر أغوار الفقه العام الإسلامى سنوات طويلة أظفرت به شهادة الدكتوراه في الشريعة عن الخلافة سنة ١٩٢٦ وهى قمة النظام الحكومى في تاريخ الحكومة الإسلامية. وقد مارس الإدارة القضائية كوكيل للنيابة سنوات وتولى عمادة كليات الحقوق، وعمل عضواً في هيئة قضايا الدولة وهو وزير مخضرم في وزارة المعارف أكبر وزارات مصر وأحوجها إلى إصلاح حال الموظفين - تسبقه إلى مجلس الدولة ظلّاماتهم وكان قد فتح لها الأبواب فبلغت الآلاف.

(١) يقول عنه الدكتور السنهورى في تقديم مجلة مجلس الدولة «الدرة اللامعة في جبين القانون والعقل القوى الشامل المحيط.. عرفته مصر وهو يسك فيها زمام الإدارة والسياسة حقبة طويلة من عهودها الأخيرة فيخلق بها إلى مستوى رفيع يليق بأمة عريقة الحضارة.. ثم ما لبث أن فاضت جهوده الجبارة فتدفقت في الميدان الدولى حيث يرفع الآن رأس مصر غالياً بين قضاة محكمة العدل الدولية..» وهو أول رؤساء هيئة قضايا الدولة في عهدها الحديث. ويقول عنه «وإذاً كان صحيحاً أنه لم يشهد مولد مجلس الدولة فصحيح أيضاً أن المجلس ليس إلا ولداً أنجب، إذا هو لم يشهد مولده فإن هذا لا ينتقص من أبوته لهذا الولد البار..».

(٢) هو الأستاذ محمود محمد محمود وفيه قول بدوى باشا في العدد الأول من مجلة مجلس الدولة عن «تحويل لجنة قضايا الحكومة إلى مجلس الدولة» - «ولعلنا كنا نتنظر طويلاً لو لم يقيض الله لمشروع ١٩٤١ فاضلاً من أفاضل النواب ممن صح إيمانهم بالمصلحة العامة ووجب الشجاعة والقدرة على الدفاع عن رأيه. فتنباه وقدمه على أنه اقتراح من أحد أعضاء البرلمان. حينذاك رأت الحكومة من الأولى أن يكون الأمر بيدها..».

وكانت آخره وظائفه رئاسة ديوان المحاسبة حيث قدم تقريراً عن انحرافات القصر الملكى وجرى من جرائم الاستجواب الشهير في مجلس الشيوخ على لسان مصطفى مرعى وكان أكبر صدمة أصابت الملكية في أيامها الأخيرة، وأبوه محمد محمود باشا رئيس الوزارة مرات وجده محمود سليمان باشا رئيس حرب الأمة ووكيل الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول.

لكن تأهيله الأصل لمنصبه ينبع من عزمه على تغليب القضاء على غيره من السلطات، وهى رغبة طالما ردها فى أوراقه الشخصية فى شبابه، وينبع من فقهه المدنى فى المقام الأول، وهو حاصل دراسات فى الطبيعة الإنسانية وممارستها اليومية بين مواطنيه فى إطار تفرضه عليهم أنظمة إدارية بالية وعادات وأعراف ترخى العنان للانحرافات من حكومات أمرها عليهم جيش العدو من عشرات السنين. على رأسها ملك يعمل لحساب الإنجليز وحساب نفسه، أشاعت فى طوائف منهم أخلاق المهزمين من التدابير والتباغض.

ولما ظفرت مصر بالاستقلال سنة ١٩٢٢ لم تمض سنتان حتى تأمر الملك والإنجليز على الحكم الوطنى وتحول الجهاد الوطنى إلى مدافعة الملك عن الدستور ووقف مؤامراته لتفتيت وحدة الأمة لتستسلم له. ولم تستسلم الأمة وإنما استسلمت الإدارة.

وكانت - على الجملة - بقايا إدارة إنجليزية تركية مملوكية تنمى فى الشعب نقائصه وتستصفى الخيرات لنفسها بخدمة جميع الأحزاب بإخلاص أو بغير إخلاص على مدى أعوام عشرين من ثورة ١٩١٩ وأصبح إصلاحها هماً لكل ذى بصيرة.

وكان من بصيرة السنهورى أن يفتن إلى رأس الفساد فى النظام مذ هو شاب فى فرنسا ويكتب: (ليون فى ٥ مارس ١٩٢٣: إذا كان لابد من نظام ملكى يتوارث فيه العرش فلا أقل من أن يكون من حق الأمة تربية ولى عهد عرشها.. تربية صحيحة يراعى فيها صالح الأمة قبل كل شىء).

فالحق أن الفساد الملكى بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) كان أس الفساد فى الحكم وأن إنشاء مجلس الدولة سنة ١٩٤٦ كان محاولة كبرى لإصلاح الحكومة وتقليم أظافر الملك وإدخال روح جديد فى جهاز الإدارة وكفّ غرب الأحزاب بخضوع الجميع لسيادة القانون وإبتغاء المصلحة العامة للأمة. وهى مهمة ندب لها أنفسهم رجال معدودون فى مجلس الدولة الجديد على رأسهم كامل مرسى سنة ١٩٤٦. وسيخلفه السنهورى سنة ١٩٤٩. ولقد تعلم السنهورى على رؤساء الحزب الذين عمل معهم أشياء: والأول مقتحم، والأخير متدفع، ولكن أهمها هو ما تعلمه على أستاذه كما قال وهو النقراشى، من العمل للنؤب لبلاده والتزام الشعارات التى أفصح عنها وهو يعرض قضية مصر على مجلس الأمن فى ١٩٤٧/٧/٣١ وفيما هو راجع أدراجه:

«إن المعاهدة بين مصر وإنجلترا مجرد شيع وإنها أثر من آثار القرصنة «وإن مصر فى خصومة سافرة مع إنجلترا» «وإنها ستقوى جيشها وتعيد بناء نفسها».

وسيكون للسنهورى فى هذا البناء دوران: بصور «القانون المدنى» فى العام التالى سنة

١٩٤٨ بعد معارك جديدة سيشار إلى بعضها فيما بعد، وبولاية رئاسة مجلس الدولة ليتحمل تبعات «سيادة القانون» فيه ابتداء من العام التالي في سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٥٤. وما كان أنفذ تعبيره إلى أبواب السماء وقلوب مواطنيه بشكر الله لعيد ميلاده وشكره على أنه قضى يوم عيده في خدمة بلاده.

نيويورك في ١٢ أغسطس ١٩٤٧:

(بالأمس ختمت السنة الثانية والخمسين من عمري واليوم أفتتح الثالثة والخمسين.. وأحمد الله على أنى في هذا اليوم أتعاون مع زملائي في وفد مصر لدى مجلس الأمن. نطالب بحقوق البلاد العادلة المقدسة. وفقنا الله إلى تحقيق مطالب الوطن).

مجلس الدولة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩:

انتقلت شجون مصر إلى مجلس الدولة^(١) من أول يوم. إذ هو بعبارة عامة «ديوان المظالم» في جوار الحاكم وقد تعاقت القرون في انتظاره. ولما أنشئ تقاسم بحق النصف مع هيئة قضايا الدولة أعضاها سنة ١٩٤٦ وانتقل منها إليه أعضاء قسمي الرأي والتشريع فيها وأنشئت فيه محكمة «القضاء الإداري» لتختص بإلغاء قرارات الحكومة إذا تجاوزت سلطتها فبدأت بعشرة مستشارين من محكمة الاستئناف يرأسهم رئيس المجلس.

وعاوت هيئة قضايا الدولة المحكمة الجديدة معاونة صادقة فهي تمثل الحكومة في كل قضية بالمحكمة. والقضايا تعلن إليها وتبلغ بها الحكومة وتقدم ما تراه دفاعاً صالحاً عنها.

وكان أول المعاونة تمكين المحكمة من أوراق القضايا في الملف الحكومي بتمامه. كما نقلت إلى إدارات الحكومة اتجاهات المحكمة في قضائها، وتدرجت في إمداد «قسم القضاء الإداري» فيها

(١) قدم كامل باشا لرئيس الوزارة صدقي باشا مشروع القانون الجديد وشاركه في إعداده وتنفيذه المستشار محمد سامي مازن وكان رئيساً لأحد فروع هيئة قضايا الدولة في «قسم القضايا الوطنية بالقاهرة» وهو الذي مثل الحكومة في مناقشة القانون في المجلسين التشريعيين. وكان المؤلف يعمل في هذا القسم بعد انتقاله إلى هيئة القضايا بناء على بدل بينها وبين النيابة العامة سنة ١٩٤٠.

وكان المستشار محمد سامي مازن الركيزة الأساسية لقسم القضايا الوطنية من عهد رئاسة يونس باشا صالح (١٩٤٠) ثم محمد رياض باشا (١٩٤٥) وله أبحاث مشهورة منها ما نشرته الحكومة في كتاب اليوبيل الذهبي للمحاكم الوطنية. وله مؤلف في الالتزامات - وهو طالب - وهو الذي أجرى القسمة بين مجلس الدولة وهيئة القضايا سنة ١٩٤٦ - وكنت حاضرًا - وحرص كامل باشا على تعيينه عضواً بمحكمة القضاء الإداري في تشكيلها الأول. ثم رأس الدائرة الثالثة ثم اختاره حسين سري باشا سنة ١٩٥٢ وزيراً للمعارف. وللدائرة الثالثة برياسته حكم شهر لحماية كتابة المصحف الشريف. وقد نشأت صداقتنا في المحكمة وهو الذي اقترح انتقالى إلى هيئة القضايا سنة ١٩٤٠.

وكانت الأحزاب التي تشكل مجلس النواب أحزاب أقلية فطنت إلى أن مجلس الدولة سيحد من إنطلاقها بإلغاء القرارات الإدارية فكانت غاطل في بحث القانون حتى تسقط وزارة صدقي باشا وكان حريصاً على صدره. بل قدم للملك مذكرة جاء فيها أن هذا القانون من مفاخر وزارته ومفاخر عهد الملك.

بالمترافعين المتمرسين باختصاصه^(١) - واهتم ذلك القسم بمراجع القانون الإدارى الفرنسى وهى صدى لصوت مجلس الدولة الفرنسى المعروف باتجاهه المطلق لحماية الحقوق والحريات، ثم دعا القسم للتدريس لأعضائه علماء القانون الإدارى بفرنسا منهم (ريفر وجليان وقالين) ممن كانوا يحاضرون فى جامعة القاهرة واستدعى مدرسين للفتين الفرنسية والإنجليزية، يدرسونها للأعضاء فى ناديهـم.

ومن جراء المساعدة الفقهية والنزاهة فى عرض الآراء لتسديد القضاء الجديد وتوسيع اختصاصه بلغت رئيس الحكومة (النقراشى) شكاوى مجهولة التوقيع عن طريقة القسم فى الدفاع (ومنها قضية كانت مرفوعة ضد مجلس الوزراء ضد رئيسه) وكان رد مصطفى مرعى أن كل قضية عرضت بحرية ونزاهة فكر ترتب على عرضها كذلك، أن كسبتها الحكومة. وأرسل لرئيس الوزارة بعض المذكرات وشكره النقراشى على عمله فيها، وأجابه أنها من عمل غيره وقد أومأنا إلى ذلك فى الفصل السابق.

كان مجلس الدولة ملحقاً بوزارة العدل لكن رئيسه كان حريضاً على الفصل بين الحكومة وبين محكمة القضاء الإدارى، وبلغ المدى فى ذلك يوم دعا وزير العدل، وكان رئيساً سابقاً لهيئة قضايا الدولة، المستشارين الجدد بمحكمة القضاء الإدارى إلى حفلة شاي بفناء وزارة العدل وبدرت منه كلمة من معناها أن محكمة القضاء الإدارى مطالبة بأن تعرف خصائص نشاط الإدارة.. فطلع الأهرام فى اليوم التالى بملاحظة - من إملاء كامل باشا - ارتاع لها الوزير والرأى العام، كما عزف أعضاء المحكمة عن وزارة العدل. ولما تغير الوزير جاء بعده وزير حزبي بادل المجلس صدوده بمثله. وظل العزوف تائماً حتى زار جماعة من محكمة القضاء الإدارى وزيراً جديداً للعدل ينبهونه على وجوب وجود دفاع قوى للحكومة يساعد المحكمة على إدراك الحقائق أينما تكون، فعرض الأستاذ / أحمد مرسى بدر على مصطفى مرعى وهو مستشار بمحكمة النقض أن يلى رئاسة هيئة قضايا الدولة على أن يرفع القانون مرتبه فوق مرتب النائب العام^(٢)، فأثرها على منصبه فى محكمة النقض على ما شرحنا فى الفصل السابق.

وبولاية مصطفى مرعى هذه الوظيفة فى أبريل ١٩٤٨ صيرها عاملة ناصبة ليل نهار. وجمع فى يده خيوط النشاط الحكومى المعروض على مجلس الدولة وصار المحامى الأول للدولة. وارتفعت الهيئة درجات تظهر فى الفصل الخاص بهذا المحامى الضخم فى تاريخ مصر. ولما تركها بعد أشهر

(١) توافع المؤلف فى قضايا هذا القسم منذ إنشائه وتولى رئاسته عندما تولى الأستاذ مصطفى مرعى رئاسة الهيئة فى أبريل سنة ١٩٤٨ وطبعت هيئة القضايا بعضاً من مذكراته، وجمعتها وأعدت طبعها فى الستينيات - فى جزئين ومن قضاياها ما أشير إليه فى هذا الكتاب.

(٢) عمل هيئة قضايا الدولة أمام القضاء الإدارى أشكل بعمل النيابة العامة أمام القضاء المدنى والجنايى. والرؤساء الثلاثة الأولون لمجلس الدولة كانوا أعضاء هيئة قضايا الدولة. ومثلهم ثلاثة لاحقون كانوا من أعضائها.

ثمانية (أبريل - ديسمبر ١٩٤٨) كانت هذه الشهور أجدى على النظام القضائى المصرى من إصحيحات سنوات ثمان. ولما أصبح وزير دولة فى وزارة إبراهيم عبد الهادى تبادرت إلى تعيين لسنهورى وسليمان حافظ فى رئاسة مجلس الدولة ووكالته.

وهذا فرضت الكفايات القانونية نفسها على غفلات النظام الملكى، فستولى مصطفى مرعى اتهام الملك أمام مجلس الشيوخ ويقضى السنهورى ضده فى مجلس الدولة وستتأزل عن العرش أمام سليمان حافظ ويقدم له قلمه ليقع به، وكان إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى عندما تعين الأول ثم رئيسا للحكومة عند تعيين الأخيرين.

قضايا الأفراد:

سن مصطفى مرعى للجهاز الحكومى سنة احترام الأحكام من قريب أو بعيد. وسن لرئيس هيئة القضايا أن يترافع بنفسه لا بمستشاريه فى قضية لوزارة الصحة رفعها وكيل الوزارة طالبا إلغاء قرار نذب له، نظرتها الدائرة الأولى بالمجلس برئاسة الرئيس، وهى قضية من مئات قضايا الموظفين أضافت إليها مرافعة قيمة فنية مثلما كان لاجتهاد المحكمة مبدأ جديدا لحماية الموظفين قيمته الفنية إذ حكمت لصالح الطاعن باعتبار نذبه نوعا من النقل غير جائز، لكن مصطفى مرعى أضاف قيمة أخرى من القيم العليا للدولة هى سيادة القانون وأحكام القضاء حين سأله الحكومة - بعد الحكم - عن جواز فصل الطاعن أو إحالته إلى التأديب من جراء ما ارتكبه من أعمال كانت سببا للنذب فأجاب: هذان جائزان لكن لا أراها بعد صدور حكم المحكمة احتراماً للأحكام^(١)، فبقى الوكيل وعاد إلى وظيفته. وبقي مصطفى مرعى ساهراً على علاقات مجلس الدولة بالوزارة طوال مدة عمله وسيبقى كذلك بعد أن ولى الوزارة، وبعد أن أقال نفسه منها. فخاصم الملك أعنف الخصام فى مجلس الشيوخ ذوداً عن الأمة، وخاصم نظامه فى قضية كبيرة بمجلس الدولة أوردنا دفاعه فيها فى الفصل السابق، ثم ألقى المحاضرات على القضاة والمحامين دفاعاً عن سيادة القانون وإعلاء كلمة القضاء^(٢).

(١) هذا الاحترام للأحكام مبدأ وزارة العدل منذ نشأت من نيف ومائة عام عندما قدم الإنجليز سنة ١٨٨٣ سعد زغلول وزملاء له بتهمة تأليف جمعية الانتقام لطرد الإنجليز وشكلت لجنة مختلطة برئاسة قاضى بلجيكي وعضوية المسيو دى هلس وثلاثة مصريين وبرأت اللجنة المتهمين ولم تفرج عنها الحكومة مدة ثلاثة أشهر وكتب محافظ القاهرة بطلب نفيها إلى السودان ورفض وزير العدل (حسين فخرى باشا) بمذكرة عرضها على مجلس الوزراء محتجا بأن ذلك يعد تحدياً للقضاة الأجانب الذين جاء بهم لتنظيم القضاء فى البلد) وتأخر النفي وبقي السجنان فترة. ثم أفرج عنها.

(٢) ومن أجل هذا: رأينا رئيساً لاحقاً هيئة قضايا الدولة هو المستشار محمد عب؛ العزيز ملوخية - مد الله فى عمره - يصفق له مجلس الشعب بأحزابه مجتمعة وهو يشيد بما جاء فى تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة بجلسته ٢٣ يناير ١٩٨٩ [من أن قوة أى نظام سياسى تستند إلى مجموعة الضمانات القانونية والاقتصادية والدستورية التى يكفلها لكل المواطنين تأكيداً لحرية الرأى والتعبير] ويضيف [إن القضاء هو الذى يراقب السلطة التنفيذية ولكن لا يجوز أن تراقب السلطة التنفيذية القضاء] ويطلب أن [يقتصر اختصاص محاكم أمن الدولة على الأمن السياسى].

اشتهر حرص مجلس الدولة على الحرية الشخصية بعد قضية وحيد يسرى باشا (ابن سيف الله يسرى باشا وكان في مقدمة أعوان ثروت باشا لاستصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبه أعلن استقلال مصر وصار السلطان فؤاد ملكاً).

ومن نزع الملك فاروق وأوهامه أمر بملاحقة سيارة وحيد باشا إذ يخرج من داره بسيارات تسبق سيارته أو تلحقها. فشكا للوزارة فتنصلت فرفع الأمر إلى محكمة القضاء الإداري. وأنكرت وزارة الداخلية هذه الملاحقة وبنّت هيئة القضايا^(١) على هذا الإنكار الوصف القانوني: أن الملاحقة لو صح حدوثها تكون «عملاً مادياً» لا قراراً إدارياً. ويكون منعه من اختصاص النائب العام.

وأدرك كامل باشا - وهو رئيس سابق لقضايا الخاصة الملكية - وجه الصديق في الشكوى وأجل الدعوى مرة بعد أخرى، وكان محامى المدعى الأستاذ مصطفى الشوربجي - وقد سلف علينا شأنه في الدفاع عن الحرية وهو تلميذ بالحقوق وسعد زغلول وزير للمعارف - كان يعلن أن موكله أصبح في حماية المحكمة، وفهم المسئولون في الحكومة ما في التأجيل وتكرار التأجيل إلى أجل قريب من إشارة ذات معنى.. وأخيراً جاء الأستاذ المحامى يقول إن الملاحقة زالت. وذاع دفاع المجلس عن الحرية الشخصية في كل وجه حتى ليرفع شاووش في شرطة الإسكندرية قضية يطلب التعويض عن أمر أصدره إليه حكمدار الإسكندرية ونفذه بحلق شاربه الطويل فعوضته المحكمة بجنيهاً كانت كافية لتقرير المبدأ.

ومن القضايا التي تكرر التأجيل فيها قضية الأستاذ / محمد كامل النحاس - من أسرة النحاس باشا - رفعها على مجلس الوزراء إذ أحاله إلى المعاش وعين بدلا منه صهر رئيس الوزراء نفسه. واقتصر دفاع الحكومة على التمسك بقضاء مستقر للمحاكم من أن على رافع الدعوى إثبات ما يدعيه من تعسف واستعرضت المحكمة في مداولاتها «ملف الموظف» ولم يظهر لها «منه» مسوغ للفصل، وأجلت القضية أجلاً بعد أجل، وأخيراً وجدت بقراءة جديدة طلباً من المدعى بالإحالة إلى المعاش لضعف نظره مع ضم سنتين لخدمته، ورأته قد بقي بعد ذلك أكثر من سنتين فقضت برفض الدعوى. وهى القضية التي ترتب عليها تعيين الأستاذ مصطفى مرعى رئيساً لهيئة قضايا الدولة.



على أن المحكمة اختارت أن تبدأ عملها بقضية من القضايا السياسية هي القضية رقم ٥

(١) توافقت في هذه القضية. واستعمال ضمير المتكلم فيها يرد. من بيانات يجعل لها قيمة شهادة العيان ويعنى عن بناء الفعل للمجهول في أخبار حدثت أداء لوظيفة مما يسوغ الإخبار به.

للسنة الأولى. فهي قضية صحفية رفعها سكرتير حزب الوفد ضد صدقي باشا باعتباره وزيراً للداخلية إذ اعترض على طلب إصدار الأستاذ محمد فزاد سراج الدين صحيفة وطلب إلغاء هذا القرار الإداري والتعويض عنه.. وفي هذه القضية دفعت الحكومة بعدم سريان القانون الخاص بمجلس الدولة على ما سبقه من وقائع. وصدر الحكم موضحاً ذلك المبدأ ورفض الدعوى^(١).

ومن قضايا السنة الأولى كذلك قضية شركة قناة السويس ٣٥٥ سنة ١ ق بطلب إلغاء قرار لجنة التوفيق لصالح عمال الشركة. وقد رأى دفاع الحكومة أن يعرض كيف يتداول مجلس الدولة الفرنسي نظر قضايا «الجهات ذات الاختصاص القضائي» ومهد لذلك الدفاع بانحياز الحكومة إلى العمال - ولم يكن ذلك مألوفاً - قال:

(العمال - قبل الأموال - عصب المشاريع في الحضارة المعاصرة. والدولة في حياتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال والعمال من النهوض بمشاريعهم في آفاق صافية وظروف مواتية، وكلما صلح بالعمال ربا المال عند أصحاب الأعمال وتواصل النماء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وسلمت الأمة مما تعالجه أهم أخرى من زلازل النظام..) ورفضت دعوى الشركة..

أما السنة الثانية فمن قضاياها القضية ١٢٩ المرفوعة من السيدة / أنجي أفلاطون وكانت مدرسة بمدرسة الليسييه بطلب تعويض عن تأخير سفرها لحضور مهرجان الشباب في «براج» بتشيكوسلوفاكيا ولما سافرت أخلت بتعهداتها للوزارة فحضرته. ودفعت الحكومة بحقتها في السيادة في شئون الأمن، وهي تسوغ لها منعها ومن باب أولى تأخيرها، وقدمت مستنداً يفيد أن أمريكا صنعت مثل ذلك في صدد عضو بمجلس النواب الأمريكي.. ورفضت الدعوى. ومن قضايا السنة الثانية أيضاً قضية ورثة عمدة ادعوا حقاً في الاستمرار في دعواه ولم يكن أحد منهم يصلح للترشيح واهتمت الحكومة بتحديد الصفة والمصلحة للمدعين ورفضت الدعوى..

ومن قضايا ذلك العام قضية بطلب إلغاء مصادرة كتاب طعن مؤلفه في قراءات القرآن ورسم المصحف استناداً إلى كفاالة الدستور (حرية الرأي) ورفضت الدعوى..

ومنها القضية ٣٢٠ سنة ٢ ق عن تفسير معاهدة فرساي استفتحت فيها الحكومة بقول غير مألوف في ذلك العهد، (وقعت وقائع هذه القضية في فاتحة القرن الحالى وما تزال آمال صاحبها تترامى في منتصفه. كانت الحرب التى يشكوها صراعاً بين عدوين جعلاً مصر ميدان معاركها! ودّ أحدهما لو تدفع مصر التعويض عند الاعتداء عليها!! فلما أذن لمصر أن يكون لها قضاء إدارى لاح له قبس من الأمل في القضاء الجديد فلجأ إليه مخالفاً كل أوضاعه). ورفضت الدعوى.

(١) المذكرات المشار إليها في هامش سابق تحوى في أول الجزء الأول مذكرات الحكومة في هذه القضية.

ومن القضايا قضية رفعت بالطعن في قرار رئيس مجلس الشيوخ في صدد «علاوة» بذلت فيها جهداً كبيراً في الدفاع عن مبدأ الفصل بين السلطات وكف محكمة القضاء الإداري عن التصدى لقرار في علاقة المجلس بموظفيه.. وصدر الحكم باختصاص المحكمة لصالح الموظف. (ومذكرات الحكومة في القضايا السبعة السابقة واردة في مجموعة المذكرات المشار إليها من قبل).

قضايا الموظفين:

انتزعت الأمة دستورها انتزاعاً من الملك فكان يعطله أو يستبدل غيره به حسبما يأذن له الإنجليز. وبعد أن أرغمت الأمة على إعادته كان ابنه أسوأ منه: قسم الأغلبية الشعبية أفراراً يغلب واحداً منها على آخر فأصبحت مدة الحكم الشعبي الحقيقي (أقلية ضئيلة) بين مدد الحكم البرلماني. فلا تكاد حكومة تنصف الموظفين حتى تقال من مناصبها. ودانت أداة الحكم للملك وداهنته من الخوف والعجز والطمع، ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ظهر عجزها عن الوفاء بحاجات الأمة في العصر الحديث.

وبدا لمجلس الدولة من فور إنشائه أن إنصاف الموظفين همه الكبير، سواء في المحكمة الإدارية أو في قسمي الفتوى والتشريع. فأخذت القضايا الخاصة بهم في التكاثر. وظهر الإحباط أو اليأس الذي تعانيه أجهزة الحكم لانعدام القدوة الصالحة واستقلال الرأي منهم، وتعلق نيلهم حقوقهم برضاء الرؤساء، وجهل هؤلاء بلوائح الموظفين، واحتفاظ قلة ضئيلة فيهم بمفاتيح الطلسمات في اللوائح والتعليمات. لإيتاء أصحاب الحقوق حقوقهم. فلم يكن للمجلس معدى عن اقتحام العقبات ليبلغ بإنصاف الموظفين غرضه.

وللهمة الأولى ظهر فهم قضائي جديد لهذه القوانين لحمته الرحمة وسداه فقه أبدأ فيه رجال المحاماة وأعادوا. وبدأت أقضية المحكمة وفتاوى المجلس تأخذ سبيلها إلى قوانين جديدة للموظفين وتأديبهم وإلى تاليف قانونية في حقوق الموظفين وإلى قضايا فردية أو جماعية للدفاع عن هذه الحقوق أمام مجلس الدولة. حتى ازدادت أرقام قضاياهم في المجلس زيادة كثيرة عن قضايا العمال أمام المحاكم العادية.

وتأمين الموظفين كما نصت مذكرة القانون [يقتضى شمولهم بالحماية في كل الصور والمناسبات التي يقعون فيها تحت سلطان الحكومة].

وفي حين كان للعمال نقابات تدافع عن حقوقهم ومكن لهم سعد زغلول في وزارته سنة ١٩٢٤ بإصلاح في لجان التوفيق والتحكيم في نزاعات العمال وأرباب الأعمال، وكان للمحامين

نقابة أعد قانونها وهو وزير للعدل سنة ١٩١٢، لم يكن للموظفين - ومنذ منتصف القرن فقط - إلا مجلس الدولة.

وما يزال أداء الموظفين في أواخر القرن أضعف حلقات النظام الإداري بمصر. ومن النماذج التي أسفلناها يظهر انتصار المجلس للموظفين ويتجلى منه المعنى الكبير للمقولة التي كانت تتردد على الأفواه عند إعداد قانون مجلس الدولة وهي أن إنشاءه كان إصلاحاً دستورياً، فهو في قضية العلاوة التي حرّمها مجلس الشيوخ موظفيه كان يقتحم عقبة الفصل بين السلطات بقوة، وفي قضية النقل النوعي كان يمد جناحه بعين باصرة إلى كل ما يتعلق بالموظفين، وفي قضية اللواء م.ع.س أصيب الملك بما يشبه اللوثة من جراء إلغاء الأمر الملكي بإحالة لواء إلى المعاش وإعادته إلى الجيش، والملك قائدته الأعلى، يريد ليتخفف من هوم الضباط بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. وهي هوم فجرتها الثورة سنة ١٩٥٢ ثم عاجلت الاختصاص بشئون الضباط في قانون خاص بالجيش شاركت هيئة قضايا الدولة في إعداده.

قضية مجلس الدولة:

على أن القضية الكبرى في ذلك العهد، كانت قضية المجلس نفسه - وهي قضية للأمة - مع حكومة أقلية ذات أغلبية في مجلس النواب فرض عليها صدقياً باشا إنشاء مجلس الدولة وكانت تتحين الفرصة لانتقاص شأنه، وكان الدفاع فيها من كامل مرسى خالداً في تاريخ القضاء، أخذت به حكومة الثورة في قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٥. ويظهر لنا ذلك من تقرير الرئيس كامل مرسى عن أعمال المجلس في عامه الثاني (سبتمبر ١٩٤٧ - سبتمبر ١٩٤٨) تنفيذاً لنص المادة ١٨ في قانونه، وهو آخر تقرير قدمه رئيسه الأول، وهذه القضية تعرضها الصفحات من ٢٢ إلى ٢٥ من التقرير تحت عنوان تعديل قانون المجلس وبما جاء فيها:

(ذكرت في تقريرى عن أعمال المجلس في عامه الأول أن ثمة أموراً كشف عنها العمل يقتضى تنفيذها تعديل القانون...

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن القانون الحالى لا يشتمل على نص يجعل محكمة القضاء الإدارى صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية كافة كما هى الحال في جميع التشريعات الخاصة بمجلس الدولة في البلاد الأخرى.

وتحقيقاً لأوجه الإصلاح المتقدمة اقترحت الجمعية العمومية لمجلس الدولة في مشروع أرسلته إلى وزير العدل في ٢١ من مايو ١٩٤٧، النص على أن يكون لمحكمة القضاء الإدارى الولاية العامة في جميع المنازعات الإدارية وكذلك..

هذه التعديلات التي اقترحتها المجلس إنما كان الباعث عليها شمول اختصاصه منازعات لم تتناولها النصوص الحالية فيكون ذلك أكفل في صياغة الحقوق وأمكن في تأدية رسالته، ولكن الحكومة في التعديل الذي اقترحته وتقدمت به إلى البرلمان عاجلت الأمر على نحو يمس استقلال المجلس، فلم تقر الحكومة اقتراح جعل محكمة القضاء الإداري صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية كما هي الحال في جميع التشريعات الماثلة قديمها وحديثها (الفرنسي والبلجيكي واليوناني والسوري) بل كما هو الحال في التشريع الذي وضعه الشارع المصري لمجلس الدولة منذ نيف وستين عاماً بالأمر الصادر في ٢٣ أبريل ١٨٧٩.

ولم يقتصر مشروع الحكومة على عدم إقرار هذا النص...

ثم لم يقف مشروع الحكومة عند الحد من اختصاص المجلس على هذا النحو في بعض المنازعات الإدارية بل إنه تناول تشكيل المجلس وطريقة تعيين مستشاريه بما فيه «هدم» لاستقلاله وإنقاص من ضمانات المتقاضين لديه». فلم يستلزم المشروع موافقة الجمعية العمومية على تعيين المستشارين كما هو الأمر في التشريع الحالي بل اكتفى بأخذ رأيها بالنسبة إلى رئيس المجلس ووكيله ومستشاري الرأي والتشريع واستتبط طريقة تنتهي آخر الأمر بإعلاء كلمة السلطة التنفيذية إذا ما اختلفت مع الجمعية العمومية للمجلس في شأن من يعينون بمحكمة القضاء الإداري. وليس أمس باستقلال المجلس من أن يرى أعضاء يدخلون في جمعيته العمومية دون موافقتها ومن أن يرى رئيساً أو وكيلاً له مفروضاً عليه...).

واستطرد التقرير في بيان دواعي استقلال المجلس بتعيين الرئيس والوكيل والمستشارين وإلحاقهم بالأقسام من «دفع كل مظنة»...

وأضاف (وإذا كان كل ما تقدم صحيحاً بالنسبة إلى الرئيس والوكيل ومستشاري المحكمة.. فهو قائم بالنسبة لمستشاري الرأي.. ولكن مشروع الحكومة جعل تعيين الرئيس والوكيل ومستشاري الرأي والتشريع بعد أخذ رأي الجمعية العمومية للمجلس فيمن يرشحهم الوزير لهذا التعيين وأما بالنسبة لمستشاري المحكمة فقد جعل التعيين عن طريق ترشيح الوزير ضعف المناصب الحالية لتختار الجمعية العمومية من بينهم، فإذا لم يقع اختيارها على أحد المرشحين عرض الأمر على مجلس الوزراء ليعين من يرى تعيينه من بين المرشحين، ولم تكشف المذكرة الإيضاحية للمشروع المقدم من الحكومة عن علة هذا التعديل.

ولا وجه للتحدي بالمسئولية الوزارية في هذا المقام لأنه من المعلوم أن هذه المسئولية إنما تكون في حدود القوانين، فحينها يجعل القانون لحكمة خاصة زمام التعيين في يد هيئة غير الوزير فإنه لا يكون مستولاً عن هذا التعيين الذي قطعت فيه هذه الهيئة ما دام المرجع في الأمر إلى

حكم القانون وهو من وضع البرلمان الذى يسأل الوزير أمامه...^(١). واستطرد التقرير يهاجم الحكومة فيما تسمع به الجميع. قال:

(ولعله من المناسب أن أتعرض لما قد يراه بعض الباحثين أن من الخير بقاء مجلس الدولة شاملاً لمحكمة القضاء الإدارى وقسمى الرأى والتشريع أو من الأولى قُصره على محكمة القضاء الإدارى وضم قسم الرأى والتشريع لإدارة قضايا الحكومة...). فأدحض فى جواب هذا السؤال فكرة قُصره بما قررت اللجنة التشريعية بمجلس النواب ذاته عند وضع التشريع، وبمصلحة القسمين ومحكمة القضاء الإدارى وهيئة قضايا الدولة، وأضاف فى جوابه جواباً عن سؤال آخر وضعه ببيان أن أقسام هيئة القضايا كانت منذ ١٩٤٣ تابعة لمجلس الوزراء، لا لوزارة العدل.

وكل ما جاء فى ذلك التقرير ستقبله حكومة الثورة وتحدث بقبوله إصلاحاً فى نظام مجلس الدولة وتضيف إليه إنشاء محكمة إدارية عليا كمحكمة النقض - ونظاماً للمفوضين تمكيناً لاستقلاله. بل إن الدولة ستضيف تقديرًا لعمل كامل مرسى باشا بتعيينه - وهو فى المعاش - رئيساً للجامعة القاهرة.

...

(١) فى المدة من أبريل إلى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ كان مصطفى مرعى رئيساً لهيئة قضايا الدولة. وطلب إليه بحث فكرة إضافة اختصاص محكمة القضاء الإدارى إلى دائرة فى محكمة النقض فكلف اثنين من مساعديه بحث الفكرة (الضم أو عدمه) دون أن يعرف أحدهما ما كلف به الآخر، وأبدت رأى بمذكرة قدمتها على الأسس التالية:

١- أن إنشاء مجلس الدولة كان إصلاحاً دستوريا وليس الرجوع فيه إلا نزاعاً لمكاسب الأمة.
٢- أن حاجة محكمة القضاء الإدارى للبقاء فى قمة قسمى الرأى والتشريع مؤكدة، (أ) ففيها يتربى رجالها فى المدرسة العملية للقانون الإدارى، (ب) مصلحة محكمة النقض أكثر تأكيداً من القضاء الإدارى. فقضاياها فى ازدياد وستفوق عدد قضايا النقض، (ج) ومن الحفاظ على استقلالها هى أن تبقى بعيدة عن النشاط اليومى للإدارة. وحدته عن مذكرة باقترح قدمته لصبرى أبو علم وهو وزير للعدل سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ بإنشاء دائرة فى محكمة مصر للقضاء الإدارى قدمتها يوم ذلك لآى لم أكن أعرف حاجة القضائين المدنى والإدارى لاستقلال كل منهما عن الآخر ولم تكن مصر ظفرت بمجلس الدولة. واقترح تمام الاقتناع، ولا شك فى أنه أقنع الحكومة به. فقد وثدت هذه الفكرة إلى الأبد، وكانت صلته الشخصية بكامل مرسى طول مدة عمل كل منها فى الحكومة وثيقة حتى إيتيادان الأعضاء بين الهيئتين لخدمة هؤلاء الأعضاء وتقدير مصطفى مرعى لمجلس الدولة يبرز فى مسارعة الحكومة - ومصطفى وزير دولة - بتعيين السهورى رئيساً للمجلس خلفاً لكامل مرسى.

وزادت العلاقة الجديدة بالمجلس وثيقة بتعيين سليمان حافظ. وصلة مصطفى مرعى بسليمان حافظ أقرب إلى أن تكون عائلية، وهى يومية، ناهيك عن مبادئ الحزب الوطنى قديمه وجديده، ولا يحسب عارفوها أن أسدها يكتم سرا - ولو شخصياً - عن الآخر.

السنهوري في مجلس الدولة

ركبت حكومة إبراهيم عبد الهادى ومجلس النواب رأسيتها ونشر القانون الذى حذرها منه كامل باشا في ٣ فبراير ١٩٤٩.

وفي أول مارس سنة ١٩٤٩ دُون الدكتور السنهوري في أوراقه الشخصية (اليوم حلفت اليمين لتوليتي منصب رئيس مجلس الدولة. اللهم تولني بهداك وتوفيقك في هذا العمل الجديد).

وهذا أول وآخر تدوين منه لتاريخ استلامه وظيفة تولاهها، وإيثاره لها على منصبه كوزير للمعارف دليل على أنها كانت منتهى آماله، ولقد كان بها حفيًا، إذ ترك الوزارات التى يُقتل رؤساؤها (أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ وبعده النقراشى سنة ١٩٤٨ وسوف يُشرع في قتل الثالث إبراهيم عبد الهادى بعد أشهر سنة ١٩٤٩). وخواطره عن الامتياز وعن المؤهلات وعن المجد والإيمان والصحة والسعادة تفصح عن ذلك.

قال في المذكرة التالية لمذكرة حلف اليمين:
(القاهرة في ٨ أبريل ١٩٤٩: يبدو أن الأناثية المغروسة في الطبيعة البشرية هى التى تفسر الظواهر النفسية الآتية:
أولاً: لا يكاد يعترف الناس للرجل الممتاز بصفاته الممتازة إلا إذا اطلعوا على مواطن النقص فيه..

ثانياً: لا يعترف المتنافسون للرجل الممتاز بامتيازه حتى يزول هذا الامتياز أضعف..
ثالثاً: الناس أسرع للاعتراف بمزايا الميت عن الحي...)
وقال في المذكرة التالية في ١٢ أغسطس (.. تنقضى الأيام سراعاً ولا تنقضى الآمال وهأنذا أنتقل من «أمل تحقق» إلى أمل أدعو الله أن يتحقق...)
وخالجه ذكريات المجد فأفضى إلى المذكرة التالية بشعوره عن إنجازاته في بيتين من الشعر
بالأسكندرية في أغسطس:

(إني ختمت بذلك «القانون» عهداً قد مضى وبدأت عهداً

وأقيمت للوطن العز يز مفاخرًا وبنيت مجداً^(١)

وأفضى إلى المذكرة التالية بشعر في الإيمان بالله وفي التالية لها ذكر منحافرنسا وسام (اللجئون دونير) له لتنظيمه، إذ كان وزيرا، تعليم اللغة الفرنسية بالمدارس. وأضاف (ويعلم الله إنى لم أعن بتعليم هذه اللغة إلا أن التلاميذ المصريين في حاجة إليها. ولو أن وساما مصريا منح لى لقاء هذه الخدمة الوطنية لاستحسن ذلك، فالحمد لله الذى أراد ألا أمنح وساما أجنبيا إلا بسبب خدمة وطنية).

وفى ١٩ ديسمبر أخذ يسبح فى البحار العالية فى السياسة العربية فدون لنا قراءة ملهمة لصفحة الجامعة العربية (فهى إما أن تنكص إلى الوراء فتتحلل الجامعة وإما أن تتحول الجامعة إلى دولة اتحادية ثم إلى دولة متحدة).

ولقد كان من حقه على تاريخ القانون وعلى الوطن أن ينظم الشعر فى انتهاء عهد وإبتداء عهد، لينظم من هذه المفاخر ومن الوظيفة الجديدة عقداً هى فيه واسطة العقد، وأن يسجل على ورقة من أوراقها بيان زمان ميلاده ومكانه، وأبويه وبواكير دراساته لتبدأ منها دراسة تاريخ حياته.. هناك بلغ ذروة البلاغة فبدأ بسورة الضحى. وأضاف «وهأنذا أحدث بنعمة ربى».



أقبل الرئيس الجديد لمجلس الدولة على العمل بجهد ففى فى العشرين من العمر: فهو رئيس الدائرة الأولى حيث تُنظر طعون الأفراد بطلب إلغاء القرارات الإدارية يوم الثلاثاء، ورئيس المجلس اختصاص القاضى المستعجل فى الأمور التى يُخشى فوات الوقت فيها، وقد تكاثرت. وفى كل أسبوع تعرض عليه أهم مسائل قسم التشريع يوم الأحد، وهو رئيس الجمعية العمومية لعشرات المستشارين وإليها تنتهى كبرى مشكلات أقسام الفتوى لكل الهيئات الحكومية والوزارات ومن رؤساء الدوائر أو الأقسام زملاء يسبقه بعضهم فى السن أو فى القضاء أو الخبرة بالنزاعات الإدارية، فلم ينقض العام حتى لحق بهم ليفوقهم من بعد كرئيس لا يعرف الكلل، والحفاظ تذهب إلى داره وتجيء منها، ومن العجيب أن الجزء الأول من كتابه «الوسيط» قد ظهر فى هذه الفترة.

وكانت الأجواء مشحونة برائحة القتل الذى ينتاب الزعماء من أحمد ماهر إلى النقراشى إلى قتل رئيس محكمة الجنايات الحازندار بك وبعد ولاية إبراهيم عبد الهادى للحكم بستة أسابيع

(١) وأى مجد كتوحيد الأمة العربية على قانون من مصادره الشريعة الإسلامية تتعامل بمقتضاء شعوبها فى حياتها اليومية فتصوغ وحدتها صياغة ذاتية، إلا أن يكون ذلك المجد قري لله والوطن. روى زميله محمد مصطفى القللى أن الحكومة عرضت عليه [وقتئذ مبلغا ضخما لقاء الجهد المضى الذى بذله.. وألح عليه وزير العدل إلحاحا شديدا فرفض بكل إباء. وأنا أعلم فى يقين مدى حاجته وقتئذ.. وأنه عونه ورازقه فهاهو عيد الرزاق كما كان دائما..].

قُتل الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين وارتعدت فرائص الحكام من معقبات الانتقام، وأجاب الإخوان بالشروع في قتل إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء نفسه في مايو. وقد شرع واحد منهم قبل ذلك في حريق محكمة القاهرة وحكم عليه في مارس. ثم استقال إبراهيم عبد الهادي وجاء الملك بوزارة ائتلافية لإجراء انتخابات فكانت هدنة على دخن. كان سليمان حافظ وكيلاً لوزارة العدل^(١) فعُين وكيلاً للمجلس ورئيساً لأقسام الفتوى والتشريع. واجتمع الصديقان على سياسة واحدة يعاونها رجال كبار من مشيخة القضاء: السيد على السيد ومحمد عفت وبدوى حمودة وسامي مازن ومحمد على راتب ووحيد رأفت، وكلهم ولى رئاسة المجلس أو الوزارة أو هما معاً، إلا وحيد رأفت إذ انتقل إلى عمل خارج المجلس وكذلك عبد المنعم رياض وحلمى بهجت بدوى فاروقا المجلس مبكرين: الأول بالوفاة والثاني إلى عمل آخر. أما طاهر محمد باشا فبلغ سنّ المعاش في رئاسة كامل باشا. وتبارت دوائر القضاء الإداري وأقسام الفتوى والتشريع بروح جديدة ينقثها سليمان حافظ في أقسامه حيث كثرة الأعضاء والسنهوى معه^(٢). والأول يكره الأحزاب جميعاً إلا الحزب الوطني القديم والجديد - والثاني خلع رداء السعديين منذ ولى رئاسة المجلس. لكنه لم ينخلع مما سطره منذ ربع قرن بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ في مذكراته في ليون: (ووددت لو خدمت الضاء في شيء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطين الآخرين وبعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته)^(٣).

(١) في إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) كان سليمان حافظ ومصطفى مرعى مستشارين محكمة النقض هما أكثر رجال القضاء اهتماماً بمصاير مصر بعد انتهاء الحرب وكانت كراهة سليمان حافظ للملك والأحزاب - إلا الحزب الوطني - معروفة لكثيرين وإن كان يتقن الصمت ويحيد الكلام. وله أثر في لجان القانون الذى روى مراده وله ومصطفى مرعى معاً صلات دائمة بالرفيق عزيز المصرى بزوراته في داره بعين شمس في سنوات الحرب وكان يعدّها (بقية الناس). جاء في بحثنا الخاص بالأستاذ مصطفى مرعى سنة ١٩٧٥ الإشادة بسعيه وسليمان حافظ وهما مستشاران لدى الحكام العسكريين للإفراج عن اصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحى رضوان والمرحّم يوسف حلمى وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد. وكان فتحى رضوان كثير التردد على عزيز المصرى وسرى سليمان حافظ في سنة ١٩٥٢ يتولى بنفسه التمهيد للإفراج عن فتحى رضوان من اعتقال جديد.

(٢) أخذ السنهوى ألواح القانون الإداري بقوة وهاج شجونه - لأول وهلة، عشقُ الفرض من مجلس الدولة - كما أعلن أحمد أمين قيمة «عشق الفرض» في استقباله وكما قد طالما غناه السنهوى في شبابه فأشد في روعيته في أول تقرير منه عن المجلس (٤٨ - ١٩٤٩) قولاً من الشعر المنشور (إن مجلس الدولة له رسالة جليلة سامية فهو يقف إلى جانب الإدارة المصرية يعاونها فيها تحمل من تبعات وأعباء ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث يقوم مجلس الدولة ويصيح حقيقة واقعة بل لعله أن يكون حقيقة رائعة - روعته أن الإدارة المصرية أعلنت بقيامه أنها تقف إلى جانب الحق والقانون لا تظلم ولا تتعسف. وأن صدرها يتسع للشاكي يناقشها الحساب فتصفه أو تتصف منه: وروعته أن الأفراد والجماعات يرون فيه غوثاً للملهوف وملاداً للمائد وموتلاً للحرىات).

ولا ريب في أن لإسماعيل صدقى وكامل مرسى والمستشار محمد سامى مازن من هذا الشعر المنشور نصيباً

وسوف نقرأ له بعد أسابيع من اصطدامه بحكومة تؤيدها الأمة بأغليتها الساحقة همسه إلى نفسه (القاهرة في ٢٣/٣/١٩٥٠ : نظام الحكم في مصر في أشد الحاجة إلى الإصلاح والاستقرار. ويبدو لي أنه يصعب إصلاح السلطة التشريعية أو إصلاح السلطة التنفيذية، على أهمية هاتين السلطتين. فيجب إذن البدء بإصلاح السلطة القضائية. ويكون الإصلاح في النظم بحيث تكفل استقلال هذه السلطة استقلالاً تاماً وبحيث تستطيع السلطة أن تقوم بوظيفتها بما ينبغي من النزاهة والحيدة ثم يكون هذا الإصلاح في رجال القضاء أنفسهم..).



والقارئ يلاحظ أنه مدرك للصعوبات، وأنه يحصر تفكيره في القضاء وحده، ولا ريب كان ما همس به إلى نفسه راجعاً إلى الخلاف الذي اشتعل فجأة بينه شخصياً وبين الحكومة. ففى يناير من العام الجديد حدث تغيير في الدولة كبير. عبرنا عنه في فاتحة سنة ١٩٥٣ بما يلي^(١):

(كانت صيحات الشعب في التماس الإصلاح كهزيم الرعد أو أشد... وكان الملك يعالّن الشعب جهرة بأنه يريد أن تتوازن «الأحزاب» في مجلس النواب. وفهم الشعب قصده وهو إضعاف القوة البرلمانية، فرد عليه كيده، وأحرز الوفد - حزب الكتلة الشعبية - أغلبية ساحقة مكنته من ولاية الحكم وحده. وكان يوم ٣ يناير ١٩٥٠ يوم «ثورة شرعية» في صناديق الانتخاب..

ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات، أنها حركة شعبية كبرى ذات إقجام كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهرى شامل.

واستفاضت التحقيقات والاستجابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد..

ثم شرع البرلمان القوانين الجديدة التى وعدت بها الحكومة...

لكنه وهو وليد الثورة الدستورية - والوزارة وليدته - رضى أن يكون من الوزارة بمثابة وليدها. فلم يقدر أن يكون قائداً لها لتبلغ بالثورة غرضها، فتكف غرب الملك. فدار النظام الحكومى حول ذاته مرة أخرى لمداواة ملك تمادى فبطر ولم يفتن لخطر..).



وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ كررت حكومة الوفد موافقها سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٢ مع السهنورى مرة أخرى قبل أن يمضى على تأليفها أسابيع ثلاثة ففناجزته حيث كان. وفاتها أنه كان فى ذلك

(١) كتاب من أجل مصر - البطل أحمد عصمت ص ٦٧ - ٦٩ الطبعة الثانية.

اليوم في أمنع مكان، غير قابل للعزل، فطلبت إليه أن يعتزل منصبه إلى غيره بدعوى أنه كان وزيراً حزبياً، وحقيقة الأمر لا تستقى إلا من مصادره: السهوى ومجلس الدولة وجمعية العمومية رواها تقرير من السهوى عن أعمال مجلس الدولة في عامه الرابع تحت عنوان (د - حادث جلل في تاريخ مجلس الدولة) جاء فيه ما يلي:

(والآن أنتقل إلى حادث وقع في مجلس الدولة في عامه الرابع، ولعله أخطر حادث وقع للمجلس منذ إنشائه إلى اليوم، فقد اعتدى على المجلس في استقلاله وكرامته، ولما كان هذا الحادث الخطير وقع على المجلس في شخصي فسأورد الحوادث سرداً موضوعياً، وأذكرها كما وقعت حتى يكون هذا التقرير سجلاً أميناً لما يقع في المجلس من حوادث وما يلزم به من أحداث).

في يوم الخميس ٢٦ من شهر يناير سنة ١٩٥٠ كنت على موعد مع وزير المالية السابق^(١) لأتحدث معه في شئون ميزانية المجلس، بناء على طلب وزير العدل. فلما انتهيت من الحديث في الميزانية قال وزير المالية إنه يريد التحدث إلى في موضوع دقيق يتعلق برياسة مجلس الدولة، فتولاني شيء من الدهشة، ولكنه أسرع إلى القول إنه يتكلم باسم الحكومة، وقد اختاره زملاؤه الوزراء لمخاطبتي في هذا الشأن، وذكر أنني كنت منتمياً إلى حزب سياسي وفي رأي الحكومة أنه لا يجوز لوزير منتمي إلى حزب سياسي أن يتولى منصباً قضائياً، فزادت دهشتي إذ لم أكن من جهتي أتوقع أن يتحدث إلى وزير المالية في شيء من ذلك.. فأجبت الوزير أنني لا أرى ما يمنع من أن وزيراً سابقاً يعين رئيساً لمجلس الدولة حتى لو كان هذا الوزير قد انتمى إلى أحد الأحزاب السياسية وقت أن كان وزيراً.. وما دمت قد استقلت من الحزب الذي انتمى إليه وقطعت صلتى بجميع الأحزاب السياسية منذ توليت القضاء، فلا يجوز أن يقوم أي اعتراض على شغلي لمنصبى الحالي.

- فقال الوزير: ولكنك اشتركت في انتخاب رئيس هيئة حزبية ومرسوم تعيينك في طريقه إلى القصر.

- فأجبت: وهل كان المرسوم قد صدر وقت أن فعلت ذلك؟ ألم أكن وقتئذ عضواً في هذه الهيئة وكان من واجبي أن أشترك في انتخاب رئيسها؟ ثم بعد أن صدر المرسوم، أوقع مني - وقد حلفت اليمين - تصرف قضائي يدل على أنني رجل حزبي؟
- فأجاب الوزير: فيما أعلم لم يصدر منك تصرف حزبي.

(١) كان الأستاذ الدكتور محمد ركني عبدالمتعال أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة القاهرة وقد عينه الوفد وزيراً مع زميله بالجامعة الدكتور حامد زكي أستاذ القانون الدولي الخاص ولم يكونا عضوين في الوفد ولا في مجلس النواب أو الشيوخ.

- قلت: وفيما لا تعلم تستطيع أن تسأل.
- ثم قال الوزير كلاماً فهمت منه أن رفعة رئيس الديوان الملكي إذ ذاك - حسين سرى باشا - وافق الحكومة على رأيها هذا.
- فأجبت أنه يدهشني أن يكون رفعة حسين باشا سرى من هذا الرأي وقد زرته عندما تولى رئاسة الوزارة أخيراً^(١) فرحب بي ترحيباً بالغاً، وقال إنه يعرف أنى لست برجل حزبي..
- وانتهى الوزير إلى أن يقول: إذا شئت فاختر منصباً آخر.
- فقلت: وأى منصب آخر تريدني على أن أختاره. ألم أكن وزيراً وفضلت مع ذلك رئاسة مجلس الدولة على منصب الوزير.
- ثم قلت إن الحكومة إذ تتقدم إلى أن أتنحى عن منصبى بدعوى الحزبية هي التي تتصرف تصرفاً حزبياً معيماً، وإن واجبي هو أن أدفع اعتداءها على كرامة المجلس وعلى استقلال القضاء وسأبقى في منصبى لأقوم بهذا الواجب.. وإن بينى وبينكم دستور البلاد وقانون مجلس الدولة. ثم سلمت وانصرفت.
- وأعقب ذلك أن صدرت جرائد الحكومة في الأيام التالية تهاجنى في عنف شديد وتطلب خروجي من رئاسة المجلس.
- فأرسلت في يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ كتاباً إلى وزير العدل بسطت فيه الحديث الذي دار بينى وبين وزير المالية، وفي اليوم ذاته أرسلت صورة من هذا الكتاب إلى رئيس الديوان الملكي راجياً رفعه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك.. وانتظرت رد وزير العدل فلم أتلُق شيئاً، وزادت جرائد الحكومة عنفاً في مهاجتي تحت عناوين ضخمة نشرت في أظهر صفحاتها.
- فرأيت من واجبي أن أدعو الجمعية العمومية للمجلس للاجتماع فاجتمعت في أول فبراير سنة ١٩٥٠ وعادوا للاجتماع فتولى الرئاسة أقدم الوكيلين حضرة صاحب العزة سليمان بك حافظ.. وبحسبى أن أسجل القرار الذي انتهت إليه الجمعية وهذا هو:
- (.. ولما كانت الجمعية ترى أن تعيين رئيس سابق لرئاسة مجلس الدولة ولو كان هذا الوزير منتصباً إلى أحد الأحزاب السياسية جائز قانوناً مادام الوزير السابق قد استقال من حزبه.. ولذلك كان في مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية العمومية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله).
- أبلغتُ قرار الجمعية إلى وزير العدل كما طلبت الجمعية..

ولكن وزيراً آخر عضواً في الوزارة القائمة أخذ ينشر في الصحف أحاديث تمس شخصي كرئيس المجلس بما لا يتفق مع كرامة هيئة قضائية..).



الحق أن عرض الواقعة على الجمعية كان خير وسيلة للدفاع وأن الجمعية سجلت على الحكومة مخالفتها للقانون واعتداءها على استقلال المجلس، ولم يشذ أحد عن الإجماع وأن الحكومة تراجعت من فورها عن متابعة ما نسبته لرئيس المجلس بأى إجراء، وحكومة الوفد هى التى أصدرت قانون استقلال القضاء وكان وزير العدل صبرى أبو علم سنة ١٩٤٢. ولقد يلاحظ أن تقرير رئيس المجلس فى آخره أشار إلى عضو آخر ينشر فى الصحف أحاديث تمس شخص رئيس المجلس.

ولعل الأزمة كانت بقايا خصومات نشأت بين أساتذة الجامعة منذ كان السهورى بينهم. وأى هذا كان «الحكومة الشعبية» بدأت أسابيعها الأولى بمخالفة أغرت بها أعداءها ولم ترض أصدقاءها.



ولا يرد لهذه الأزمة ذكر فى أوراقه، لكنه كتب (القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠:

- ١ - قيمة المرء ليست فيما يقول بل فيما يفعل.
 - ٢ - صاحب الحق الذى يعطف الناس عليه يكون شجاعاً، وأشجع منه صاحب الحق الذى لا يبالي عطفت الناس عليه أو لم تعطف ما دام يعتقد أنه على الحق).
- وبعد أيام كتب (القاهرة فبراير سنة ١٩٥٠): لا يذل بلداً عسف الحكام بل استخذاء المحكومين، ولو أن كل محكوم شجعت نفسه فقاوم العسف لكان العنف الذى يصيبه من المقاومة أيسر من العنف الذى يصيبه من الضيم).

ثم أخذ فى ١٤ مارس يكفكف الدمع على صفحات أوراقه الشخصية.. فكتب:

أُكفكف الدمع فى صمت وتأسية من بعد أن أخلف المحبوب ما وعدا
وألم النفس صبراً لست أملكه وفاقد الشيء لا يعطى الذى فقدا

وفى ٢٣ مارس كتب مذكرته التى أسلفناها عن إصلاح القضاء والسلطين الآخرين.

وفى ١٤ أبريل سجل تقديره للرأى العام. فكتب (يوجد رأى عام فى مصر تخشاه الحكومة وتخشاه البرلمان وتخشاه كل السلطات مهما علت، وكفى للاستيثاق من ذلك أن تُثار مسألة تحرك هذا الرأى العام فإذا به يتحرك وإذا به يقف وقفة لا تستطيع أية سلطة إلا أن تتحنى أمامها..).

وفي ٢٠ أبريل وازن بين أرباحه وخسائره في أخلائه فكتب: (أضع جنباً إلى جنب ما قاله شاعران عريان:
قال الأول:

وزهدني في الناس معرفتي بهم وطول اختباري صاحباً بعد صاحب
فلم تُرنى الأيام خلا تسرنى مباديه إلا ساءني في العواقب
وقال الآخر:

هي الكف مضرّ قطعها بعد دائها وإن قطعت شانت ذراعاً ومعضباً
إذا العضو لم يملك إلا قطعه على مضضٍ لم يُبق لحماً ولا دماً
ولا يتطامن إلى الأيام فيكتب:
(القاهرة في ٢٢ مايو ١٩٥٠):

(ستمضي بنا الأيام هوناً وتارة سراعاً وما ندرى إلى أين نذهب)

وهذه المذكرات تفصح عن سريرة الفقيه الصادق الذي كانه. وأهملها تعويله على الرأي العام. وهو لم يكن وجهاً مألوفاً للرأي العام، بل هو مشرع ذو مقام بين العلية من قلة من الرجال في أحزاب الأقلية، وإنما الذي تحرك له الرأي العام، هو وصف رئيس مجلس الدولة، في حين لم يتحرك من أعوام طويلة سابقة في الثلاثينات يوم أساء عضو من الحزب نفسه في مجلس النواب بكلمات إلى رئيس محكمة النقض، وصاح عبد العزيز فهمي في قصر الملك معلناً اهتزاز كرسی القضاء وسويت المسألة.

ولكن الرأي العام في منتصف القرن كان قد ظفر في المحكمة الإدارية بكسب شعبي أغناه عن نص دستوري فحرص عليه وعلى الرجل الذي لا يعلم فيه إلا خيراً، ومن ثمة كان فوز رئيس المجلس بهذا الكسب الشعبي فوزاً له وللمجلس وللأمة معه. وشاركت حكومة الأغلبية نفسها في ذلك الفوز^(١). بتراجعها عن المساس باستقلال المجلس^(٢)، وكان الملك في بداية حكمها مشغولاً بأمره تلقاء اتجاهات الأغلبية الشعبية.

(١) يجد السهري موقعاً عبد العزيز فهمي في تأييه المنشور في مجلة المجلس سنة ١٩٥١ فأعاد إلى الأذهان ذكرى فوزه منذ عام فقال في تأييد عبد العزيز فهمي (إذا كان التقيد قد أدى للقضاء كل هذه الخدمات الجليلة فإنه قد أدى له فوق ذلك خدمة أجل وأصح. هي المحافظة على كرامة القضاء.. حتى إذا شعر بهذا الكرسي يهتز وهو جالس فوقه وضع منصبه العالي في كفة وكرامة القضاء في كفة أخرى. وخرج القضاء من هذه المعركة. رافع الرأس موفور الكرامة (والوصفان من عبارات سعد زغلول).. وسننا للقضاء سنة ألا يطأطئه رأسه.. وقال عنه (كان يمثل جيلاً مباركاً على مصر: باكورة محمد عبده زعيم النهضة الدينية وسعد زغلول زعيم النهضة الوطنية وقاسم أمين زعيم النهضة الاجتماعية. وكان هو من خواتيم هذا الجيل زعيم النهضة القانونية).

(٢) حياً عبد العزيز فهمي كامل مرسى وحياً الدكتور السهري وزملاءهما جميعاً بكلمته المنشورة في العدد=

ثم أخرج الوفد د. زكي عبد المتعال من الوزارة في نوفمبر ونقل وزير الدولة د. حامد زكي إلى وزارة الاقتصاد وأحلّ وزير دولة جديداً محله ونقل كذلك وزير العدل وأحلّ محله محمد الوكيل وهو الرئيس السابق للجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ وتقديره للسنهوري كبير. والذين قاربوا هذه الوقائع لا يذكرون أن رئيس الحكومة أو واحداً من كبار الوزراء أعلن رأياً في المسألة فهم أعلم الناس بأن العمل في الأحزاب لا يمنع ولاية القضاء. والوفد قد عين المئات من أتباعه في القضاء، كباراً وصغاراً بل إن رئيس حزب الأحرار الدستوريين (عبد العزيز فهمي) كان أول رئيس لمحكمة النقض. وسليمان حافظ ومحمد زكي على ومصطفى الشوربجي ومحمد شكرى كيرشاه محامون أو خطباء مشهورون في الحزب الوطنى عينت وزارة على ماهر ثلاثة منهم في محكمة الاستئناف ومنهم اثنان وليا قضاء النقض وواحد صار وزيراً للعدل. وحكومة الوفد هى صاحبة قانون استقلال القضاء.

وحاصل ما فات أن مجلس الدولة استقر في ضمير الأمة من أول نشأته وكان إقبالها^(٣) عليه في ازدياد، وأن الحكومة الوفدية على ما فيها من قوة خفضت جناحها لمجلس الدولة في حين نقلت النائب العام الذى أظهر فضائح الملك وحاشيته في الأسلحة الفاسدة للجيش سنة ١٩٥١ إرضاءً للملك وحاشيته ! بل إنها شرعت بعد ذلك في إصدار القوانين لتكميم الصحف لولا أن عاجلها أعداء مصر بحريق القاهرة، لتقال الوزارة ويقف الجهاد الوطنى ويساقى المجاهدون إلى المعتقلات ويبقى الحكم رجراجة بين أيدي الملك والإنجليز.

= الأول من مجلة مجلس الدولة فقال (القضاء الإدارى من ناحية، وولاية العميدى كامل مرسى ثم السنهورى يؤارهما صفة من الزملاء الأجلاء، نعمتان غتا لنا فكانتا دينارين بفرهم). وأضاف بيان ما يعنيه بالفرهم = أنه تحديد لائحة المحاكم المدنية اختصاص القضاء المدنى بعدم التعرض للقرار الإدارى بالإلغاء وقصرها القضاء فى صلبه على التعريض (وله فى التعريض من الحكومة قضاء شهر من محكمه النقض) وقال عن الدينارين:

(وشامت المقادير أن يلى ذلك القضاء الكامل العميد كامل مرسى ومن بعده العميد السنهورى. وهما نعمة أخرى تمت لنا. فلست إذن متجاوزاً حد الواقع فى قولى إن درهما - وهو القضاء الناقص - قد استبدلنا به دينارين هما: هذا القضاء كاملاً مستقلاً ثم تعاقب هذين الفقيهين الجليلين فى رياسته محوطاً بهالة من الزملاء الفقهاء الأجلاء) وهى شهادة من (عاهل القانون) كما سماه الدكتور السنهورى، للتشكيل الأول لأعضاء المجلس فذكر القراء بالتشكيل الأول لمحكمة النقض ومن حقه أن يشهد لكفايات هؤلاء وهؤلاء.

(٣) أشادت مجلة مجلس الدولة بقرار الجمعية العمومية فقالت (وستبقى هذه الصفحة خالدة على وجه الدهر يقرؤها من يجرى. بعدنا فيحس أن هؤلاء الذين سبقوه كانوا فى مستوى الموقف التاريخى الذى كان عليهم أن يقوه فلم يتخاذلوا ولم يترددوا بل هبوا جميعاً إلى القيام بواجبهم وأرسوا بقرارهم التعتيد الحجر الأساسى فى استقلال المجلس. عندئذ سيلم أن السلف قد ترك له تراثاً هو أثنى ما ترك سلف خلف. تراثاً عماده الحق والعدل وقوامه العزة والكرامة). (٤) بلغت قضايا العام الأول ٣٦٧ قضية ثم أخذ العدد يتصاعد مع تعاقب السنين إلى ٨٦٥ فى العام الثانى ثم إلى ٥٦٨ فى الثالث ثم إلى ٧٠٦ فى الرابع ثم أخذ يتضاعف كالمثاليات الهندسية فصار ١٦١٨ فى العام الخامس ثم صار ١٨٨٣ فى العام السادس ثم بلغ ٤٤٤ فى العام السابع حتى بلغ فى العام الثامن ١٤٩٤٩ قضية. دعك من عشرات آلاف الآراء فى أقسام الفتوى والتشريع.

في الجلسة

هو ذا رجل يألفه الناظر إليه. لا بائن الطول ولا قصر. معتدل القامة، عظيم الهامة، مكث - رضى الطبع، مأمون البفتات، تعلن قسما وجهه تواضعه وإقباله على المترافعين إليه، وقد يجلس وفي جفونه آثار سهر طويل مع القانون الإداري ومشاكل الوزارات والتشريعات، أو شروح القانون المدنى، تسبقه إلى الناس سيرته كأستاذ في الجامعة كبير، وإلى الجالسين عن يمينه وشماله أنه علمهم أو أنهم رجعوا إليه في مراجعهم، وأنه لا يكون رأيه إلا بعد المداولة معهم، ويحببه إلى المترافعين أنه قد يستعدهم أو يستزيدهم أو قد يجادلهم بل قد يثنى عليهم^(١)... وقد يستحب عماميا ناشئا في هيئة القضايا يطبق «مبدأ الضرورة» في الاستيلاء على مصرف فيطلب إليه أن ينتقل إلى العمل بمجلس الدولة^(٢).

وإذا استعصت مسألة في القانون عهد إلى مستشار لبحثها، ويظهر البحث في مجلة المجلس فيما بعد.

ولم يكن رئيس جلسة تقليديا، نعى في مقاله الشهير عن تنفيج القانون المدنى، على ناظر النظار نوبار أنه تسبب في استقالة رئيس محكمة الاستئناف الوطنية لأنه رفض سماع مرافعة باللغة الفرنسية فالمرافعة يجب أن تكون بالعربية - ومع ذلك أذن السنهورى لشارل بك أيوب أن يترافع بالفرنسية ليتيح له الإنقاذ في عرض آرائه - وكان مستشارا في هيئة قضايا الدولة (بالإسكندرية) يترافع في القضايا المختلطة - وهو صاحب كتاب من مراجع السنهورى في رسالة الدكتوراه سنة ١٩٢٦.

(١) قال له الأستاذ / زكى غريبى صاحب مقال أسلوب المرافعات في كتاب اليوبيل الذهبى الذى أُنشأ فيه بأسلوب سليمان حافظ وكلاهما مشهور فى أدب المرافعة - (كانك ستقضى ضدى؟ قال كيف؟ قال: إن القاضى لا يثنى على مرافعة المحامى إلا ليظيب خاطره عما سيحكم به).

(٢) هو الأستاذ المستشار عمر حافظ شريف. ولم يلبث إلا شهورا حتى نُدب لمكتب رئيس المجلس ثم مكتب رئيس الوزراء ثم مديرا لمكتب رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر. وفى سنة ١٩٦٦ شكل وزير الأوقاف لجنة تجلية مبادئ الشريعة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فأسهم بنصيب كبير فى المشروع الذى أعدته اللجنة لقانون المعاملات المدنية وقد صار نواة لمشروع القانون الذى وافق عليه الأزهر والموجود بمجلس الشعب وكنا معا فى اللجنتين وكانت آخره وظائفه نائب رئيس للمحكمة الدستورية العليا.

وكانت له إشارات تنفذ إلى القلب، فالمرافعة عملاقان هما الأداء والتلقى.. وهى تبعد من الغرض إذا ألقى بدم بارد أو استقبلت بوجه جامد^(١).



وسرعان ما تغير إيقاع الحوادث بولاية الوزارة الوفدية.. وقد شرحنا ذلك سنة ١٩٥٣ في المرجع السابق (من أجل مصر) ومما جاء فيه..
(..شرع البرلمان الجديد القوانين التقدمية التى وعدت بها الحكومة وكان أهمها إلغاء الأحكام العرفية التى استبقتهن وزارات الأقلية لتحكم بسلطانها بعد الحرب، وبجانية التعليم والضمان الاجتماعى...)

أما الشعب فلم يعرف الإدارة. بل شرع فى وجه الملك أمضى أسلحته وهو سلاح الحرية الذى تسلمه من البرلمان يوم إلغاء الأحكام العرفية..
وجرت الأقلام وأقيمت الاجتماعات والمظاهرات.. وهوجم فيها الإنجليز والملك فى أسرته وثروته.. وثارت الجماعات والأفراد وبخاصة (الاشتراكيون) وفرسان (اللواء الجديد) للحزب الوطنى و (الإخوان المسلمون) تبارى أعلامها فى نشاط جبّار له صريف وجرس..
وكان أخطرها مقالات مصطفى مرعى....)

وترددت أمام مجلس الدولة وفى الصحف هذه الأصوات بعنف، وتلقاها رئيسه بنزاهة، ونصّفة ومازاه من بين أعضاء المجلس أن القضايا المستعجلة كانت تنظر أمامه وحده طبقاً للقانون حتى عدل البرلمان هذا النص وصار الاختصاص للدائرة لا لرئيسها.
وفى قضايا الطعون فى قرارات مصادرة الصحف أو قضايا منع الاجتماعات حرص الرئيس على تمكين الحكومة من إهداء كل ذرائعها، وذات يوم أشارت الأوراق إلى «جماعة أنصار السلام»، وهى جماعة متهمه بالميول اليسارية فبدأ له أن تقدم الحكومة إليه أوراقها، ورأت هيئة قضايا الدولة أن تحجبها عنه مراعاة لمكانته، إذ كان معروفاً أن فيها اسمه..

(١) فى مناسبة انتهاء أجل المحاكم المختلطة (أكتوبر ١٩٤٩) شيعها المحامون فذكروا مظالمها. وكنت فى الجلسة فعقبت باسم الحكومة بكلام فيه حياد إذ لم أنس أن رئيس الجلسة كان قاضياً بها. وانصرفت. فأرسل الجلسة منعقدة يستدعيني. وطلب إلى أن أمل ما قلته على كاتب الجلسة فأخذت أمل كلاماً يشبه معناه ما سبق قوله. فقد كان مرتجلاً.
قال الرئيس: لا. إنك قلت شيئاً آخر.

قلت: ماذا قلت يا معالى الرئيس؟

قال: قلت أحسن كلام. قلت إنها مثلت مرحلة فى تاريخ مصر لا فى تاريخ مجلس الدولة ومجلسنا نشأ خالفاً من قيودها، مستقلاً بالاختصاص فى القضاء الإدارى للمصريين وغيرهم، ولهذا يحتكم إليه الأجانب والمصريون.
قلت: قليدود هذا الكلام الجميل.

قال: «يدون بإملائك»..

وفهمت أن تحببى له بلغته.. وأمليت.

وأعطت الصحافة قضايا الحريات حقها من النشر وكانت الوزارة حريصة على ألا تُفقد الملك البقية الباقية من سمعته، ثم أصدر في يونيو سنة ١٩٥٠ مرسوماً ملكياً بإبطال تعيين الأستاذ مصطفى مرعى في بضعة عشر عضواً معينين من الشيوخ بما فيهم رئيس مجلس الشيوخ بعد استجواب مصطفى مرعى الشهير عن الأسلحة الفاسدة وارتشاء أعوان الملك. وقد أشرنا إلى ذلك فيما كتبناه عنه.

ومع الأسف الشعبي بدت الوزارة في صف واحد مع الملك وحملت وزر هذا الإجراء. وفي أكتوبر منعت نشر عريضة ضد الحكومة رفعها إلى الملك أقطاب المعارضة والمستقلون يظهر فيها توقيع مصطفى مرعى وأسلوبه.

مع ذلك لم يكن الوزراء شخصياً يضيّقون صدرًا بأحكام حماية الحريات التي تتابع من المحكمة. فقد كانوا يحسون بأن الملك يتربص بهم، ومنهم من بدت البغضاء من أفواههم في المجالس الخاصة. وإليك أمثالا من نزاعات ذلك العهد.

قضيّتا مصر الفتاة أو الاشتراكية:

١ - قدم الأستاذ أحمد حسين طعنًا ضد قرار إلغاء جريدة مصر الفتاة وطلب فيه طلباً مستعجلاً بالإيقاف حتى يفصل في الموضوع. وكان الدكتور السنهوري يستعمل اختصاص رئيس المجلس به فينظرها بمكتبه. ومن التعليقات عليه في ذلك قيل عنه نكته: إنه كان يمتحن التلاميذ بنفسه! وكثيراً ما أدخل الامتحانات من حرموا منها، إلا أنه في القضايا التي يحتشد لها الناس كان ينظر الطلب في قاعة الجمعية العمومية لمستشاري المجلس. وفيها نظرت قضية جريدة مصر الفتاة حيث اجتشد شباب الحزب الاشتراكي.

ودخلت نقابة الصحفيين خصماً منضماً للمدعى:

ترافع محامي المدعى الأستاذ علي الحشنتجاني وكان من خطباء الحزب السعدي مدركاً أن رئيس المجلس يجب أن يسمعه فأتمتع السامعين..

وترافع عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإداري^(١). فبدأ بهجوم على (معلمي الاشتراكية)

(١) ١ - قسم القضاء الإداري: يرأسه واحد من نواب رئيس هيئة قضايا الدولة مؤلف من مستشارين ومساعدين لهم لمواجهة القضايا أمام مجلس الدولة وفروعه ويتناوب بالتخصص في القضايا الإدارية. وقد درج رئيسه (المؤلف) على أن يحضر بنفسه في القضايا التي تهم الدولة ورئيسها أو رئيس الوزراء إذا كان بها مبادئ تسرى على سواها. وقد عمل به ثم رأسه من سنة ١٩٤٨ حتى خروج الدكتور السنهوري سنة ١٩٥٤ ومن أعضاء هذا القسم اثنان انتقلا إلى مجلس الدولة وصار كل منهما رئيساً له وثلاثة رؤساء هيئة قضايا الدولة، كما رأس بعضهم دوائر محكمة الاستئناف.

٢ - ورأس المؤلف هيئة قضايا الدولة ابتداءً من مارس ١٩٥٦ إلى أبريل ١٩٦٨.

الذين ليس لهم منها إلا الادعاء! وأشاد بجهد السابقين الذين أرسوا أسس الاشتراكية الحققة. وقرر أن مصر تتصدر الدول المتمدنية «بقانونها الاشتراكي» المتغلغل في معاملات الشعب اليومية وفي أحكام المحاكم الوطنية.

وصغى قلب الرئيس:

وأصغت أفئدة الحضور لأقوال تُسمع لأول مرة في الجلسات، واستمرت المرافعة: فمصر دولة يحكمها قانون مدني اشتراكي النزعات يطبق من عامين ومن واجبنا أن ندافع عنه، وأن نعطيه فرصة التطبيق.

وأخذ الرئيس يستمع بكّله. فهذا قانونه.

واستمرت المرافعة بطراز خطابي يتجاري وخطبة محامي المدعى:

هذا القانون الذي تبيع به الأمة وتشتري به صباح مساء. تقرر مادته الأولى أن الشريعة الإسلامية مصدره. وتقرر المادة الخامسة أن الحقوق تستعمل في حدود حددها فقه الشريعة دون إطلاق الحقوق كما ورد في قانون نابليون.

واستمرت المرافعة تعدد مزايا القانون من حماية المدين والفقير والضعيف والمضطرب والمذعن، وعند حدوث طارئ لم يدخل في حساب العاقدين. وأطالت المرافعة في إشراك القاضي في تفسير إرادة العاقدين وتكميل العقد وتكييفه (وقد سبقت مناقشات علمية في هذا الموضوع يكتب الرئيس في مناسبة سابقة).

واشتراك القاضي هو اشتراك للمجتمع وفرض لأعرافه، وهو تطبيق عميق للاشتراكية ليس بالكلام كما تنادي «الصحف». ولكن بالفعل الذي يجعل القول حقيقة واقعة وسلوكاً بالقانون.

وانتقلت المرافعة إلى أن مشروع القانون كان يحيد من «إطلاق الملكية» وما يزال في المذكرة الإيضاحية أن للملكية «وظيفة اجتماعية».

وساير الرئيس مرافعة تنحو هذا النحو من الاحتجاج بالقانون الذي وضع مشروعه، وسأل: متى ستنتظر القضية الموضوعية؟

وأجبت بعد أسابيع.

وقضى الرئيس بأن تؤجل لنظرها مع قضية الموضوع.

وخرج أنصار «الاشتراكية» يبرطمون.

٢ - وكان الأستاذ إبراهيم شكرى قد أخطر وزارة الداخلية بعزمه على إصدار صحيفة جديدة هى «الاشتراكي» وأعلنته الوزارة باعتراضها فقطعن فى هذا القرار طالباً بإلغاء. ونظر الطعن فى مكتب الرئيس: وفى أثناء المرافعات سأل الرئيس - دون أن يقصد تأجيل القضية - ما الذى تم فى قضية صحيفة مصر الفتاة؟.

وانفجر محامى المدعى الأستاذ أحمد حسين - محامى المدعى وصاحب مصر الفتاة وزعيم الاشتراكية - بعبارات غير مألوفاً فى الجلسات يقول له ما فى هذا المعنى: إني متنازل عن قضية مصر الفتاة ومتنازل عن هذه القضية: إنك... وإنك... وإنك... وخرجنا من مكتب الرئيس حتى لا يطول المشهد ويزداد الحرج.. وكان الرئيس صبوراً عفواً... وفى الغداة قدمت الحكومة طلباً بإثبات تنازل الأستاذ أحمد حسين عن الحق فى دعواه.



ولما نظرت القضية بعد أشهر قضت المحكمة فى يونيو ١٩٥١ برفض دفع الحكومة وحكمت لصالح الأستاذ أحمد حسين بإلغاء القرار الصادر بإلغاء جريدة مصر الفتاة تطبيقاً لنص المادة ١٥ من الدستور التى تحمى حرية الصحافة ونهت - فى مواجهة نقابة الصحفيين - إلى أن الدستور، بحمايته تلك، يفترض الصحافة رشيدة لا تميل مع هوى ولا تتجه إلا لمصلحة عامة.

قضية بورصة القطن:

ونذكر عنها ما يدخل فى أغراض هذا الكتاب وسيرد للقضية ذكر فيها بعد. لم يُرَ السهنورى فى الجلسات ضاحكاً قط بعد أن رده خصم فى هذه القضية كان فى صف الحكومة. ولم تبرح ذكرها فكره فى أدق المناسبات.

دارت هذه القضية حول إلغاء قرار لوزير المالية خاص ببورصة القطن طلب المدعون وقف تنفيذه. وقرر رئيس هيئة قضايا الدولة المستشار عبد الرحيم غنيم أن يترافع فى القضية بنفسه. وكان جمهور الحاضرين من تجار الأسكندرية أصحاب الملايين فنظر الطلب المستعجل فى قاعة الجمعية العامة للمستشارين. وكنا فى رمضان. فاتفق المترافعون مع الرئيس على أن تكون المرافعة بعد الإفطار، وأن تبدأ فى التاسعة مساء.

ولما جاء دور رئيس هيئة قضايا الدولة بدا من تطرقه للتفصيلات أنه سيصل بمرافعته إلى موعد السحور، وبعد نحو ساعة قاطعه الرئيس بكلمات يفهم منها أنه ينبه على أن الكلام من أول الليل (غلط) فتوقف المترافع عن المرافعة ثوانى كافية ليدرك السامعون أنه غير راض عن

رئيس الجلسة. ثم استأنف الكلام بهدوء بطيء إلى أن قارب موعد السحور وتوقف على أن يعود في اليوم التالي لاستكمال الكلام.

وفي الطريق إلى منزله بمصر الجديدة سأل زميل لنا وهو يبرح السيارة: هل ستمر كلمة السنهوري بلا رد؟ ولم نسمع جوابا.

وفي الصباح قيل لنا إن الباشا تاجر القطن قد رد الرئيس!

وكان أول رد في تاريخ مجلس الدولة! وتوقفت القضية حتى فصل في قضية الرد بعد أيام برفضه.

وفيما بين المواعدين جرى سليمان حافظ بالصلح بين صديقيه. واتفقوا على أن يدخل عبد الرحيم غنيم على السنهوري في غرفة المداولة فيعتذر السنهوري له. ودخل الرجل وخرج معجلا. وسألناه وأجاب: «قال لي معدتي بتوجعني!».

أما الحكومة فستت قانوناً يسوى في المرتب بين الرئيس..

والحق أن الرجلين كان بينهما «شيء» منذ عامين سجله محضر جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ وكان سليمان حافظ أحد مستشاري محكمة النقض الحاضرين فيها ومن الحاضرين أيضا أستاذة كلية الحقوق منهم من صار وزيرا في الوزارة الوفدية سنة ١٩٥٠ شديد الخصام للسنهوري - وقد أشار إليه في تقريره الذي قدمه عن العام الرابع ولم يذكر اسمه كما سلف علينا - أما المستشارون فكانوا ثمانية حضر الجلسة السادسة والخمسين في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ منهم ستة فيهم عبد الرحيم غنيم وسليمان حافظ وحسن الهضيبي والمفتي الجزائري. أما الهضيبي فقال (إن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعا يجب أن يكون قائما على أحكام القرآن.. وإني أعني كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول صلى الله عليه وسلم.. (من أجل ذلك لم أشارك في مناقشة مشروع القانون المدني موضوعا. ومن رأيي أن يصدر كيفما يكون.. فخطؤه وصوابه عندي سيان.

وإني أعلم تمام العلم أنكم غير مستعدين لقبول هذا الرأي)

وأما السنهوري فكان ممثلا للحكومة - وهو وزير للمعارف - يعترض على أي تأجيل (وإلا فلن ينتهي مشروع القانون المدني خلال عشرين عاما) كما قال في الجلسة، وللتعبير عن اعتراضه على انسحاب المفتي الجزائري بك استعمل كلمات (تحمل مسئولية هذا الكلام). فقال عبد الرحيم بك (بعد أن سمعت أن المطلوب هو محاكمة أصحاب هذا الرأي فلا أستطيع البقاء).

فقال السنهوري (أية محاكمة تقصدون؟ هذا كلام لا يجوز أن يقال)

وقال عبد الرحيم بك (إني أشعر تماماً أن الروح المقصودة هي محاكمة المستشارين) وانصرف المستشاران واستمر الدكتور السنهوري يقول:

(أريد أن أقرر أنني لا أستطيع أن «أحاسب» عبد الرحيم بك على انصرافه. وأريد أن أقرر أيضاً أن الجزائري بك رئيس الدائرة المدنية ورئيس المستشارين.. وقد «تحدثته» قبل أن ينصرف أن أناقشه قبل خروجه فأبى ذلك)

وفي آخر الجلسة قال السنهوري باشا (إني على استعداد لمناقشة كل من له ملاحظات على النصوص في أي وقت يشاء خصوصاً وأن عبد الرحيم بك غنيم له ملاحظات) وهذا القول الأخير قيل في آخر الجلسة الطويلة التي خرج في أولها عبد الرحيم بك.. ولا ريب في أن المستشارين قرأوا محضر الجلسة لأنهم قدموا مذكرة بعد أن جاء في المحضر كلمات (محاسبة عبد الرحيم بك على انصرافه) و(تحدى الجزائري بك بمناقشته قبل خروجه)^(١).

قضية الاجتماعات والمظاهرات:

كان مجيء الأغلبية الشعبية ثورة على الملك في صناديق الانتخابات، وفي حين كان الأحرار الدستوريون والسعديون في سبات عميق وكانت الوزارة تقف مع المفاوضين الإنجليز في طريق مسدود، نهدت قوى المثقفين ودعا ممثلو الإخوان المسلمين والاشتراكيين والحزب الوطني إلى عقد اجتماع بمناسبة ذكرى ١١ يوليو ١٨٨٢ يوم ضرب الأسطول البريطاني بمذافعه ثغر الإسكندرية ليبدأ منها أعماله الحربية لاحتلال البلاد، وتقدم الممثلون للهيئات الثلاثة بطلب إلى وزارة الداخلية. ورفض الوزير فطلبوا إلى محكمة القضاء الإداري إلغاء ذلك القرار بالرفض ووقفه، وفي الشهر ذاته قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥١/٧/٣١ بوقف قرار الرفض لأن سلطة الحكومة في هذا المنع قيد استثنائي وارد على أصل حق هو إحدى الحريات العامة. فلا تستعمله

(١) تفاصيل هذه المسألة بين المستشارين وبين الدكتور السنهوري واردة في الجزء الأول من الأعمال التحضيرية للقانون المدني.

وهي تؤيد ما ذكرناه عن اهتمامه بالشريعة في كتابنا (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي طبعة سنة ١٩٧٢ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وماتنطق به أوراقه الخصرية التي ظهرت في سنة ١٩٨٨ أو رسالته عن الخلافة في سنة ١٩٢٦ وإنما اكتفى السنهوري بما ورد من نصوص في القانون لسبب سياسي هو تعهد مصر في مؤتمر مونتريه سنة ١٩٣٧ بالأمم القوانين مصالح الأجانب ولذلك كانت لجان التقنين شركة بين المصريين وعدد مساوٍ من الأجانب.

الحكومة إلا للضرورة القصوى وعندما يقوم لديها أسباب حقيقية لها سند من الواقع ومخضع تقديرها لها إلى رقابة المحكمة^(١).

ثم نهبت المحكمة إلى أن حق الاجتماع ليس منحة من الإدارة تمنحها أو تمنعها كما تشاء، وهي أسباب تفصح عن قوة ذلك الحق وملاءمة استعماله في تلك الأيام.

ولم تلبث جماعة أنصار السلام أن تقدمت بطلب إقامة مظاهرة بمناسبة ذكرى توقيع المعاهدة مع الانجليز في أغسطس سنة ١٩٣٦ فرفضته الوزارة وطعنت الجماعة في القرار طالبة الغاء وتقدم الوزير للمحكمة بأسباب الرفض ولم تقبل المحكمة وقف تنفيذ القرار لأن مخاوف الوزير على الأمن العام إذا قامت المظاهرة كانت تقوم على سند حقيقى يبرر منع المظاهرة.

إلغاء المعاهدة:

طفقت جلسات السهنورى بمجلس الدولة تشى بالأسى طوال مابقى من عامى الحكومة الوفدية، وran على القلوب أن تلك الأيام لامناص من أن تكون نهاية نظام، بعد أن استسلمت وزارة الأغلبية للملك ولم تتفق مع الإنجليز، واستيقن الإنجليز أن حزب الأغلبية أصبح حزباً بلا مستقبل فلم يحسموا أمراً في المفاوضات معه، وهذا انتهت سياسة المفاوضات التى تمخض عنها قرار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧.

وبادر النحاس باشا الإنجليز بعمل عظيم في أكتوبر ١٩٥١ فألقى المعاهدة التى وقعها معهم عام ١٩٣٦ واستصدر قانوناً بذلك - وقعه الملك بعد أن استشار نجيب الهلالي باشا - وكان بحاميا - فأشار عليه بالموافقة.

وانطلق «الفدائيون» إلى معسكرات الجيش البريطانى يصيرونه في مقاتله ونظمت الجامعات صفوفها، وانضم إليهم بعض الموظفين.

وبارك النحاس باشا هذا الجهاد.. واعتمدت الوزارة ميزانية للتدريب الشعبى.

(١) أعد ثروت باشا مشروع الدستور سنة ١٩٢٢ وعطل الملك فؤاد إصداره أكثر من عام ثم أرغمه الإنجليز على إصداره في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وفي الشهر التالى صدر قانون الاجتماعات ثم صدر قانون الأحكام العرفية ثم قانون التضمينات.

وفي سنة ١٩٢٨ أعد البرلمان قانوناً جديداً للاجتماعات فأصدر اللورد لويد (المنسوب السامى) إنذاراً للنحاس باشا بسحبه من البرلمان. فاكفى بالتأجيل. وran القانون القديم على القلوب، ينفذه (الرئيس السياسى) بترات الرياضات الإنجليزية. وكان حكمندرا العاصمة والإسكندرية آخر من ترك منهم وظائف الحكومة. وفي عهدهما أطلق النوبيس النار على طلبة الجامعة في مظاهرة ولمصر جامعتان في الهدلين في ذلك العهد. وبقى ذلك! ليس يدين بالولاء للسلطة الدائمة التى تغير الوزارات وهى الملك. حتى قامت الثورة سنة ١٩٥٢.

وفي جنازة الشهيد الطيار أحمد عصمت أناب النحاس باشا^(١) عنه وزير الدولة عبد المجيد عبد الحق، وهكذا أصبحت الحكومة «حكومة مجاهدين».

وأخذ الجيش البريطاني بغير على القرى المجاورة وكانت لوزير الداخلية محمد فؤاد سراج الدين مواقف مشهودة إذ حاكم لواء شرطة استسلم للجيش البريطاني بعد احتلال الجيش البريطاني مواقعه. وبارك استشهاد العشرات من رجال الشرطة الذين قاوموا للنهاية في محافظة الاسماعيلية. وكان استشهادهم شهادة بيلاد روح جديدة في الموظفين أعادت الأيام العظيمة من أيام الجهاد في ١٩١٩ وفي الحكم زعيم يقود شعبه.



وفي حين كان الملك يترىص الدوائر بالحكومة وبمجلس النواب، كانت أوراق الدكتور السنهورى الشخصية تشمل نزراً يسيراً من الخواطر عن العمل والصبر والتفائل، أو دعاء الله ليشد أزره، ولا يخلو بعضها من نفور أو استنفار، مثل أن يقول في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (الصبر إذا تضرع به الفرد فهو ثبات وقدرة على التحمل أما إذا تذرعت به الأمة فهو خنوع أو استسلام).

بل هو يضع مشروع قصة أو هيكل قصة على لسان موسى والسامري وعجل له خوار، لكنه في ٣ يونيو سنة ١٩٥١ يضمن أوراقه الشخصية فلسفته الشخصية ويحمل النظامين الشيوعى والرأسمالى مسئولية الفساد.. فى العالم: (إن الشيوعية داء وبيل. والرأسمالية هى أيضاً داء وبيل. ومن أشد عيوب الرأسمالية أنها، بما تنطوى عليه من مفاصد، هى التى ولدت الشيوعية لتناهضها).

وكان أيامئذ فى بسطة وسعة من المال والجاه ومع ذلك لا يتظامن لصفو الحياة! فيردد فى ٣ يونيو سنة ١٩٥١ بيتين للمتنبى عن صفو الحياة للجاهل أو الغافل أو المغالط لنفسه، ثم يعود إلى أعماله العظيمة فى ١٢ أغسطس ١٩٥١ فيسجل فكرة استخلاص «قانون عربى موحد» ويتمنى إنشاء الجامعة العربية معهداً خاصاً يضطلع بذلك الذى يتمناه من فجر الشباب.

(١) دخلت عليه فى مجلس الوزراء ومعى اللواء سعيد حلمى الياور بمجلس الوزراء من عائلة الشهيد الطيار أحمد عصمت الذى استشهد بمقاومة الجيش البريطانى فى أبى حماد شرقية يوم ١٤ يناير ١٩٥٢ بعد أن قتل ضابطاً إنجليزياً كبيراً وياوره وجندياً إنجليزياً، ومضى فى جنازته ربع مليون من أهل القاهرة، وكان مكتب رئيس الوزراء هو المكتب الحالى لرئيس الوزراء فسكرتائه واقفين فقال لنا (لو كان عندى ثلاثة مثله لأخرجت الإنجليز من مصر) وهى عبارة لم أضمنها كتابى سنة ١٩٥٣ عن الشهيد حذر أن تثير مطالب للإنجليز.

وأرسل الملك إلى عائلته مندوباً فى دارها بعين شمس قدم لينته مصحفاً وأطلقت الحكومة التى وليت بعد إقالة النحاس أسفه على الشارع الكبير والحى المنسوب إليه بين مصر الجديدة وعين شمس. وقد ذكر الراقى استشهاد وفاربخ حياته وجنازته فى ص ١٠٢ وما بعدها من كتابه (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢).

ثم يهز أعماقه حريق القاهرة وإقالة النحاس وإعلان الأحكام العرفية فيلوذ بالله في أول فبراير سنة ١٩٥٢:

(اللهم لا قوة إلا منك ولا حول إلا بك).. ويسأله التسديد والتثبيت.
ويسأل ويحيب (ماذا أفعل إذن؟ أتجه إلى الله. منه أتيت وإليه أرجع)
وسياأته الله بالجواب. وبالمجد، بالجلسات المباركة التي كان فيها رجلاً واحداً يستمد
العشرات - إلا قلة من الأولين - توازنهم منه لا من الحصانة القضائية.. أجاأته السماء في ذلك
الموقع ليكون معقد آمال أمة وبشيراً بالثورة المنتظرة.

مصر تحت الأحكام العرفية

اندلع الحريق في القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وكان الملك قد أعد لذلك اليوم وليمة لضباط الجيش فتقاطروا إلى قصره فطعموا والحريق يلتهم العاصمة وأعلن النحاس الأحكام العرفية لمواجهة الكارثة وأقاله الملك بعد ساعة من إعلانها، ليبدأ «الحكم الملكي المطلق» ويجرى فيه أشواطه الخمسة في الأشهر الستة من سنة ١٩٥٢، يعود في كل منها إلى نقطة البداية وتتحطم أدواته عند نقطة النهاية، فيعود ليبدأ من جديد: (١).

طلب إلى أحمد نجيب الهملاي أن يلي الوزارة فاعتذر، وأشار بعلي ماهر. واستقال على ماهر بعد نيف وشهر، فولاها رئيس ديوانه حسين سرى فبقى شهراً واستقال، ورجع الملك إلى الهملاي فقبل !!

ولم يكن أحد ممن قاربوا الهملاي في الأشهر الأخيرة يتصور أنه يقبل، لسوء رأيه في فساد الملك وبأسه من الإنجليز، وكان عمال الملك ضائقى الصدر به لما يرفعه من شعار الطهارة والتطهير. وهو باب مغلق، في أيديهم مفاتيحه، وبادل الهملاي قصر الملك كراهية بئلهما. وألف لجاناً لتطهير الحكم تغلب على تشكيلها عناصر من مجلس الدولة - فوزير العدل في وزارته كامل مرسى، وآماله في المجلس عزيمة.

وحلت الوزارة مجلس النواب وحددت أجلاً للانتخابات ثم أطالته. وازداد تدخل القصر في الحكم واستقال الهملاي، وتعرض تأليف وزارة لعدة أيام فرجع الملك إلى رئيس ديوانه حسين سرى، فألف الوزارة في يوليو لتبقى بضعة عشر يوماً، وفي عضويتها رئيسان لدائرتين من مجلس الدولة وعميد سابق لكلية الحقوق لكن كريم ثابت صار وزيراً أيضاً، وهو صحفي من رفقاء الملك بالليل!

(١) بقاء المسئولية عن هذا الحريق دون تحديد مجازفة كبيرة. والمستفيد من الحريق جهتان تدور حولهما دائرة الاتهام هما الجيش البريطاني وقصر الملك. فلقد انتهت به هجمات الفدائيين وولى الحكم وزارة تدعى للملك بوجودها أنها حكم الأغلبية الشعبية التي أعلنت حيلة المهاد. وللأسطول البريطاني سابقة إذ احتل البلاد بعد مذبحة الإسكندرية، كما استقل العدو بالسودان بعد مصرع السردار وتخلص من حكم سعد زغلول. وللصقر الملكي مواقف مشاركة للجيش البريطاني في آثار المذبحة واستقالة سعد زغلول واستنثار الملك بالحكم دون البرلمان. فهاتان سابقتان تشترك فيهما الجهتان كل وفق ما جرى.

وفي هاتين السابقتين تخلف لنا زعما الجيلين حكمهما: كتب محمد عبده في مذكراته. لا ريب أن استقراء الحوادث يظهر أن ظهور أن الفديو بالاشتراك مع عمر لطفي (محافظ الأسكندرية) كان سبب الفتنة وفي الغرض من قتل السردار (قائد الجيش وكان إنجليزياً) وأعلن سعد زغلول في خطبة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أن إسقاط وزارته كان مقصوداً منه. وفي التحقيق ورد اسم موظف كبير في سراي الملك وأجبره الإنجليز على إخراجه فأخرج منها ورقاه. فكسبوا بإسقاط الوزارة إخراج الجيش المصري من السردان وتسليم واحة جفوب للطليان وكسب الملك تفتيش بشيش في بدل مقابل قصر الزعفران. كما كسب استعادة الحكم الدكتاتوري.

قضايا الأساتذة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وفتحى رضوان:

كان الحاكم العسكرى رئيس الوزراء لكن السلطة الفعلية كانت فى يد الملك وأعوانه ثم فى وزارة الداخلية. وقد وليها الأستاذ أحمد مرتضى المرافقى فى وزارته على ماهر والهلالي، واعتقلت هذه السلطة. وزير داخلية الوفد الأستاذ عبد الفتاح حسن والأستاذ فتحى رضوان والأستاذ محمد فؤاد سراج الدين السكرتير العام للوفد.

ورفع الثلاثة قضاياهم إلى مجلس الدولة بإلغاء قرار الاعتقال مع طلب مستعجل بالإفراج عنهم.

وكان طبيعيا أن يتولى المرافعة عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإدارى فى هيئة قضايا الدولة، وآثرت - لأسباب خاصة - ألا أترافع ضد الأستاذ فتحى رضوان.

وكنى أحسب أن الحكومة لا تهتم بفتحى رضوان اهتمامها بالخصمين الكبارين فى حزب الأغلبية.

أقمنا دفاعنا فى القضيتين على أن المحكمة غير مختصة بنظر الخصومات فى نظام الأحكام العرفية أو المنازعات الدستورية وإنما تختص بالأخيرة محكمة دستورية عليا حين تنشأ. وأسعفت ذلك الدفاع نصوص دستورية وقانونية وآراء شراحها فى فرنسا ومصر.

وأمر رئيس الهيئة بطبع المذكرتين فى المطبعة الأميرية وبعثت بنسخة من كل منها إلى كامل باشا مرسى وزير العدل وأخرى إلى محمد سامى مازن وكان قد انتدب وكيلًا لوزارة العدل مع كامل باشا. وكنا نزور الهلالي باشا معًا فى مكتبه قبل الوزارة كما زرناه بعد خروجه من المعتقل إثر قيام الثورة.

وفى جلسة دوائر محكمة القضاء الإدارى المجتمعة - فقد أحييت القضية على دوائر المحكمة الخمسة بقرار من دائرة الوكيل - وحضرها عن المدعى بضعة عشر محاميا يتصدرهم الأستاذ محمود سليمان غنام (من تلاميذ سعد زغلول) ووزراء النحاس وقررت الدوائر المجتمعة إلزام الحكومة بتقديم أسباب الاعتقال.

وطلبنى كامل باشا لمقابلة رئيس الوزارة وسافرت إليه فى الغد بالإسكندرية^(١).

(١) الوقائع التالية لم يعرفها أحد منى إلا من يضع سنين حين تلاقيت فى الطريق مع الأستاذ فريد زغلول ومع آخران فتذاكرتها معه والآن أرى من رئيس الوزراء ورملائه أن يدرك المؤرخون رأيه - وهو على كرسى رئيس الوزراء - وقد أقيمت هذه الوقائع سرا بحسبانها من أسرار عملنا الداخل. وكنا نتردد عليه فى مكتبه للمحاماة أنا وسامى مارن أما كامل باشا فصلنا به قديمة مستمرة من عهد الطلب وعمله محاميا وعودته لمحكمة النقض ثم فى وزارة العدل وفى إعداد قانون مجلس الدولة وفى رئاسة المجلس.

وهبطنا (الوزير ووكيله وأنا) إلى مكتب الرئيس فكان معه الوزيران عبد الخالق حسونة ومحمد فريد زغلوك فأمسك الرئيس بالمذكرتين اللتين بعثت بهما إلى وزير العدل وقال كلمة طيبة عنها وعن كتابي الذى صدر سنة ١٩٤٥ عن الإمام أبى حنيفة فشكرته - وكان يبدو عليه الهزال - مع أنى قابلته من بضع شهور وكان أحسن حالا.

وبعد دقائق قليلة استطرد يشكو من عمله موجهها إلى كلامه وكانت له ألفاظ قاسية تعودناها منه فاستعملها وقال (أنا هنا حيث يجب ألا أوجد) وضرب مثلا بما يعرض عليه من تسجيلات المحادثات التليفونية، وعاب الملك عبارات شديدة وعاب السياسيين بوجه عام. وهو كلام ألفناه منه من قبل الوزارة بشهور.

ولم ينس أحد بكلمة. وبعد نحو ربع ساعة طويلة فى مثل هذا الكلام سألنى:
ما رأيك فى قرار محكمة القضاء الإدارى؟

قلت: للحكومة الحق فى عدم تقديم أسباب الاعتقال - إن رأت لذلك وجهها - وأنا أرى فى حالتنا تقديم الأسباب لأن الدائرة المختصة أحالت القضية على الدوائر الخمسة للمحكمة فهى تستعين بالمستشارين مجتمعين ولا يتم ذلك إلا عن أمر تريد أن يتحملوا مسئوليته معها. ولم يعقب كامل مرسى أو سامى مازن..

ولهذا شعرت - بعد خروجى - باحتمال أن يكون الرئيس فهم من دخولى معها أن هذا رأيها أيضا.

ولقد كنت عليا - والباقيون يعلمون - أن الهلالى هو الوزير الذى أحال السنهورى إلى المعاش وهو وكيل وزارة المعارف وأن السنهورى بينه وبين كامل مرسى ما يسمى بتنازع الأقران فهما أستاذان للقانون المدنى وعميدان متعاقبان فى الجامعة ورئيسان متعاقبان للمجلس.

طلب الرئيس وزير الداخلية الأستاذ أحمد مرتضى المراغى بالتليفون فحضر من مكتبه وأخبره برأى، فلم يعقب.. بل قال لى: نلتقى بالقاهرة. واتفقنا على صباح يوم تالٍ فى بيته

بالزمالك. وكان واحداً من أعضاء هيئة القضايا السابقين سرتنى سرعة استجابته - وهو وزير الداخلية والحربية معا وصلته بالأحكام العسكرية أقوى من الجميع - وحمدت الله على أن الخمسة الذين تداولوا الموضوع كانوا أعضاء فى هيئة القضايا (الرئيس ووزير العدل ووكيله ووزير الداخلية ورئيس قسم القضاء الإدارى).

واستأذنا.. وفيما كان مرتضى المراغى عند الباب لحقت به وقلت: مادام الرئيس وافق على تقديم الأسباب فى قضية الأستاذ فؤاد سراج الدين فلماذا لانقدمها فى قضايا فتحى رضوان.

قال : نلتقى يوم كذا بالقاهرة لأخبرك عن شأن فتحى رضوان^(١).

وفى القاهرة قصدت إليه فى الصباح فتلقيت منه مذكرة بالأسباب الخاصة بالقضية. ولما ذهبت بها إلى مجلس الدولة كان الرئيس فى غرفة المداولة. فدعوته إلى نافذة بالغرفة وسلمته منظروف وزارة الداخلية وقلت له : هذه هى الأسباب. فتصفحها. وكانت متهافئة. ثم قال : لقد خدمتنا كثيراً.

وقبل أن أستأذنه فى الانصراف قال - فى إقبال - لماذا لا تصالحون فى قضية البورصة؟ وابتسمت. فسأل. وأجبته. هى قضية ملايين سوف أكسبها مائة فى المائة (وقد رفضتها المحكمة بعد الثورة).

وخرجت وبقيت حريصا على حديثه معى كسر من أسرارته حتى لا يحدث له من جرائه رد آخر..

قصدت فى الموعد المحدد إلى وزير الحربية فى مكتبه وفى حديثه أخبرنى : أن فتحى رضوان شخصية أخرى غير فؤاد سراج الدين؟ قلت كيف؟ قال : «مولانا» يعتبره ضالعا فى كل قضايا القتل السياسى من سنة ١٩٤٠.

ولم أعقب..

وقضت المحكمة فى آخر أيام العام القضائى بوقف تنفيذ قرار الاعتقال لعدم استناده إلى أسباب ظاهرة الجدية. ومن بضعة أيام رفضت دفعوع الحكومة كافة فى القضية الأخرى.



كانت أحكام المحكمة وأسبابها أحكاما تكاد تنفى المشروعية عن نظام شوهه الملك بانحرافات. كما كان آية شكر لله من الأمة ومن قاضٍ صدقت أعماله وهو فى سدة القضاء أقواله وهو يطلب العلم فى السابعة والعشرين من عمره بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ (وددت لو خدمت القضاء فى شئ هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطين الآخرين). ومنذئذ أصبح السنهورى علما يرتفع بالعدل، ويأثره فى الأمة والدولة، درجة لم يبلغها أحد

(١) بقى فتحى رضوان معتقلا حتى قامت الثورة وحمل مسئولية الإفراج عنه سليمان حافظ كما هى عادتها منذ الحرب العالمية الثانية، ثم صار من وزراء الثورة الكبار وأثبت وجوده فى مجالس الوزراء كما وضع أسسا جديدة ثابتة لوزارة الثقافة، ثم استقال وبقي مجاهداً فى الأعوام الثلاثين التالية، لثراء بعد ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ هو والأستاذين فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن من الذين أفرج عنهم من المعتقل الرئيس محمد حسنى مبارك! وهو إلى جوار زعامته فى الحزب الوطنى وكفاحه فيه وتحمله المسئوليات فى (اللواء الجديد) مؤلف إسلامى مجيد له فى الدراسات الإسلامية كتب ستة كبيرة. وله فى الدراسات السياسية كتب وتراجم شتى تجلت فيها ثقافات ينتر اجتماعها فى السياسيين.

قبله، إلا سعد زغلول وضع نفسه فيها - بالقول والفعل - دون حاجة لمجلس دولة، منها حكمه المشار إليه من قبل بعدم الاعتداد بالقرار الإداري الاستبدادي، ومثل هذا موقفه يوم احتكم الملك معه في قضية دستورية (تعيين أعضاء مجلس الشيوخ) ففضى الحكم^(١) لصالح سعد في مجلس التحكيم. ومثلها خروجه بكفاح مصر إلى قارات العالم الخمس ليكون نموذجاً يحذوه المجاهدون في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وارتفع السهنورى درجة أخرى إذ قضى ذلك القضاء التاريخى لصالح حزب أصابه إصابات مباشرة كانت الأخيرة منها في ٢٦ يناير ١٩٥٠ يوم طلبت الوزارة منه أن يتنحى عن وظيفته لشكها في نزاهته!

وارتفع إلى حيث شاء، من نيّف وأربعين عاماً، مكان بين مصطفى كامل وسعد زغلول. ولا جرم كان النظام الملكى في النزاع الأخير من بضع سنين، ولما عجزت الأغلبية الشعبية عن ردع الملك وجدت الأمة نفسها بين حاكم غشوم وحكام محكومين تسلقهم بألسنة حداد جماعات المثقفين وصحف الاشتراكيين وصحيفة اللواء الجديد للحزب الوطنى وترددت النذُر في مقالات مصطفى مرعى تعلن آخرة عهد بئيس وبداية عهد تفرق فيه الطرق.

(هى ذى الدكتاتورية البغيضة تمكن للحكم الفاسد وتعيّنه وتمده بأسباب البقاء...
وها هو ذا الحكم الفاسد بدوره يهيىء للدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتقاعساً...)

(١) يقول البارون فان دن بوش النائب العمومى المختلط الذى احتكم إليه الملك وسعد (...وعندما دخلت في اليوم التالى إلى مكتب الملك... كان كل حركاته تدل على التأثر... أما زغلول باشا فكان جالساً أمامه متسلماً حواسه يتحدث بهدوء وسكينة. ولحمت من خلال العبارات الرقيقة أن تنافراً يوشك أن ينقلب إلى كارثة. وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة يقول (إذن استير الشعب)... ثم قلت لنفسى: كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها - روحاً وجسداً - تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من غضب الشعب. وفي تلك اللحظة تنبّهت إلى صوت زغلول باشا وهو يقول: «أقبل يا مولاي أن يفصل جناب النائب العام في الموضوع وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة؟ نكر الملك هنيهة ثم قال في لهجة تشف عن الإذعان «لا بأس»... (وفي الحال قدم الملك يده وصافحني قائلاً «إننى موافق على رأى يدي هذا الشكل» تعقب زغلول باشا على ذلك بقوله «وأنا أيضاً» ... وضيف البارون فإن دن بوش (وعندما رافقت رئيس الوزراء في السيارة أخذ يدي بين يديه يعطف شديد ثم شكرني قائلاً. لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة، وشديدة جداً).

كان تقويم اعوجاج الملوك من أسرة محمد على أمانة توأصى بها السابقون الأولون وأدوها خير أداء: خطب الخديو كبار العلماء فلام مجلس إدارة الأزهر لرفضه منح إمام الحاشية كسوة التشرية فجابهه محمد عبده بقوله [إن للمجلس قانوناً لمنح كساوى التشرية فإذا أراد الخديو أن يكون منحها بإرادته الشخصية فليصدر قانوناً بذلك] فاحمراً وجه الخديو وقام لينهى المجلس.

ولما أعطى الملك فؤاد مشروع قانون لتووت باشا وأمر أن (ينفذ بسرعة ودون تغيير) قال ثروت. أظن أن جلالته تسمح لى - على الأقل - بقرائه؟ ولما خرج ذهب إلى كبير الأمراء وطلب إليه أن [يبلغ جلالته أننى رئيس وزارة ولست موظفاً، واننى أنيت هنا لإبداء النصيحة لا لتلقى الأوامر].

ومن عل ينظر الإنجليز، بل العالم كله إلى شعبنا المسكين.. عسى أن يهز ضمائر سادتها.. أو يهز ضمير الأمة المغلوبة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المفضوبة وسلطانها، وإن يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون مطلع فجر جديد...

«وثارت» مصر وطلع «الفجر الجديد» في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليوقط السادرين في غفلاتهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا:

بحريق القاهرة، أو إعلان الأحكام العرفية، أو الخلاص من الحكم الشعبى، أو خشوع الأصوات، أو إخفاء العورات، أو إسقاط الوزارات الخمسة في الأشهر الستة! كأنها «لعبات» تكسرهما وتتكرر بها أصابع مجنون يسخره ويسخر منه الجيش البريطاني على ضفاف قناة السويس.

ولقد كان لزاما أن يقوم الجيش المصرى اعوجاجه فناوشه بإشارات لم يقدرها تقديرها الصحيح منذ نجح مرشح الضباط اللواء محمد نجيب، وسقط سقوطاً مزمياً مرشح الملك في انتخابات نادى الضباط. وهى انتخابات أعقبت إلغاء المعاهدة وإعلان الجهاد. ولم يكن شباب الضباط غافلين عما يرتكبه من آثام أعجزت النظام البرلماني عن بلوغ غرضه. وحاول حسين سرى في وزارته الأخيرة أن يترضى الجيش بتعيين محمد نجيب وزيراً للحربية فرفض الملك!. واستقال حسين سرى وقبل الهلال أن يعود للحكم - ومعه وزير حربية هو صهر الملك!. وقامت الثورة على الملك ونظامه كله في القعدة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فخلعته. ثم خلعت ابنه بعد أشهر وأعلنت النظام الجمهورى. ولم نبق للإنجليز أداة يسخرونها ضد الأمة فسارعوا إلى المفاوضات التى كانوا يتناقلون عنها^(١).

مع الثورة

للسهنورى مع الثورة يومان..

اليوم الأول: وهو يوم بأيام لكثرة ما جرت فيه الأمور:

- كان من تقدير العزيز الحكيم للسهنورى أن تطيب نفسه وأنفس الناس إذا لاحظ أو

(١) في تسعة أيام (أبريل - مايو ١٩٥٣) انعقدت ست جلسات طويلة للمباحثات مثل مصر فيها رئيس الوزارة محمد نجيب يوفد فيه وزير الخارجية (محمود فوزى) والكباشى جمال عبد الناصر أما الاتفاق فتأخر توقيع ١٧ شهرا ووقعه جمال عبد الناصر رئيس الوزارة في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وبعد عامين قاد الانجليز جيوشا ثلاثة إنجليزية وفرنسية وإسرائيلية لغزو مصر. وانهمزوا عنها. ومنذئذ بدأ أقول شمس الامبراطورية.

لاحظ غيره أن وزارة الوفد هي التي أزيلت عن مراكزها، وأن يقع ذلك في يوم ٢٦ يناير نفسه، بعد عامين من ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠.. لعل البشر يعتبر بما كان في الموقفين في هذين اليومين! - وكان من تقديره - سبحانه - أن يشهد السنهورى وهو في قمة السلطة القضائية في يوم ٢٣ يوليو من العام ذاته سقوط نجيب الهملاى.

لكن السنهورى، كما شهدته الناس في تلك الأيام، بدا برىء القلب من أى حقد. يحمل هموم وطنه - وكأنه يحملها وحده - ويفرقها في العمل له. تحمله نزاهة نفسه إلى آفاق إنجازات عظيمة من مجلس الدولة.

يقول جمال عبد الناصر:

(إن مجلس الدولة، منذ إنشائه، وهو يقوم على رسالته كما ينبغي، فلم تلن قناته في سبيل الحق في عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطغاة. ولقد قدرت الثورة للمجلس ذلك كله منذ قيامها).

- وكان من تقدير العزيز الحكيم كذلك أن يرفع راية العدل على يد السنهورى نفسه، مع الثوار، وأن يسجل لنفسه مشاركته الخاصة في المذكرة الأولى التي يكتبها بعد قيام الثورة، لا نشوة بالانتصار أو مشاركة الثوار، وإنما قوله في ١٢ أغسطس (هذا عام آخر.. واستقبل اليوم عامًا جديدًا. ويسعدنى أن أحضر اليوم أول جلسة لبحث تحديد الملكية الزراعية في مصر..).

- فليسوف يصوغ مبدأ الثورة في الإصلاح الزراعى في القانون الذى جعل «الفلاح شريكًا في الملك» للأرض التى يزرعها. وبه صار للعمال والفلاحين نصف عدد أعضاء مجلس الشعب. وكان هذا القانون قوامًا ثوريا بين طرفين يقول عنها السنهورى منذ عامين (الشيوعية داء وبيل والرأسمالية هى أيضا داء وبيل) وسدادًا لحاجة يقول عنها من ثلاثين عاما: (ليون في ٨ سبتمبر ١٩٢٣: أظن أنه إذا استقرت الحياة البرلمانية في مصر توجد حاجة لإنشاء حزب للفلاحين والعمال يكون غرضه اشتراك الفلاحين بقدر ما يمكن في حكم أنفسهم...) ثم يكتب بعد شهر في ذلك العهد:

(ليون ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ - حزب الفلاحين والعمال حزب يستمد مبادئه من تجارب الأمم الغربية ومن التعاليم النقية الصحيحة التى أتى بها الإسلام والمسيحية وهو الحزب الذى أرى مصر فى حاجة إليه بعد أن تنظر ببغيتها من الاستقلال التام.. وأهم أغراض هذا الحزب على ما أرى:

١ - تعليم الفلاحين والعمال (تعليمًا إجباريًا مجانيًا).

٢ - تأليف النقابات.

٣ - تحسين الحالة الصحية في مساكن الفلاحين والعمال.

٤ - اشتراك الفلاحين والعمال اشتراكاً فعلياً بعد أن يتم تعليمهم في إدارة الحياة الاقتصادية للبلاد على مبادئ بعيدة عن التطرف.

٥ - مقاومة الاستعمار الأوروبي.. والتفاهم في ذلك مع عمال وفلاحى الأمم الغربية وأقصد بالفلاحين هنا.. عمال الزراعة وصغار الملاك من المزارعين).

- وتتابع عليه آلاء السماء فنقرأ أنباء توفيقه ودعائه لمزيد من التوفيق:
(الإسكندرية في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣: اليوم استقبل العام التاسع والخمسين من عمرى.. وقد شاء الله أن يكون هذا العام هو العام الذى يفتتح فيه معهد الدراسات العربية العالمية فاللهم وفقنى إلى خدمة الفقه الإسلامى فى هذا المعهد..).

بهذه السعادات واحدة بعد أخرى كان يتقدم إلى مجد أكبر.. ذكره يوم ثقيف حيث القدوة والأسوة الحسنة لكل مسلم.

اليوم الثانى - يوم ثقيف:

وفى انتظاره تنقضى أشهر عشرة من العام بلا مذكرات - فقد اغتلبته سياسة الثوار وخلافات الرئيسين محمد نجيب وعبد الناصر - فنقرأ شكواه مما كثرته به الدهماء، فى يومٍ مجموع له الناس هو يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ بعد أن جرى شوطه - كدأبه - بقوة مع الثوار، وأفتى بسقوط النظام الملكى ودستور سنة ١٩٢٣.. ووضَعَ النظام الثورى على طريق القانون.

(القاهرة فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٤: يقول شوقى فى رثاء المرحوم أحمد أبو الفتوح:

يا أحمد القانونُ بعدك غامضُ قلق البنود مجلٌ بسواد

لما خرج النبى عليه السلام من الطائف وقد أصمّ من فيها آذانهم عن دعوته وقذفته الأولاد بالحجارة قال يخاطب ربه: اللهم إليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على الناس يا أرحم الراحمين: أنت رب المستضعفين وأنت ربي. إلى من تكلني؟ إلى بعيد يتجهمني أم إلى عدو ملكته أمري؟ إن لم يكن بك عليّ غضب فلا أبالي. ولكن عافيتك هي أوسع لي. أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من أن تنزل بي غضبك أو يحل عليّ سخطك. لك العقبى حتى ترضى. ولا حول ولا قوة إلا بك).

فلقد وقع الحادث الجدير بالرجوع إلى يوم ثقيف وبدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد فصلته الجمعية العمومية لمجلس الدولة وبيانات الرئيس الجديد للمجلس، وجواب رئيس الوزراء جمال عبد الناصر ثم أنزلت المحكمة العسكرية العليا العقاب على مرتكبيه.

جاء في تقرير رئيس مجلس الدولة عن أعمال المجلس في عامه الثامن (أكتوبر ١٩٥٣ إلى سبتمبر ١٩٥٤).

حادث الاعتداء على رئيس مجلس الدولة السابق :

في يوم ٢٩ من مارس ١٩٥٤ اقتحمت جموع من المتظاهرين دار مجلس الدولة واعتدت على رئيسه السابق الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى فاجتمعت الجمعية العمومية للنظر في هذا الاعتداء وفيما يلي نص القرار الذى انتهت إليه :

مجلس الدولة

السيد رئيس مجلس الوزراء

ومجلس الدولة منذ إنشائه يقوم على رسالة بالغة الخطر...

ومجلس الدولة منذ إنشائه قد أدى واجبه كما ينبغى فتعرض في عهد الطغيان السابق لما تعرض له من كيد على ما هو معلوم فلم تلن قناة رجاله حتى وقر في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطغاة. وجاءت الثورة فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس مما يذكره لها بالحمد.

لهذا رُوع سدة العدالة وهم في محرابهم يؤدون واجبهم بجموع تهتف بهتافات عدائية ضد المجلس ورئيسه. وتقتحم حرمة دار القضاء للفكك برئيسه. ولا ندرى لذلك سببا سوى فرية أذاعها المغرضون. وهى فرية ظالمة إذ لم يجتمع المجلس إلا لأمر مصلحى هو تعيين مستشار بالمحكمة... وما كان رجال المجلس ليجتمعوا أبدا لإصدار قرارات لا شأن لها في أعمالهم وبوجه خاص ماله صبغة سياسية...

وقد يادر رئيس المجلس للاتصال بالجهات المسئولة عن الأمن عندما نبه إلى الخطر. وكان ممن نبه إلى ذلك أحد ضباط المخابرات وأطلعه على روح المجلس التى كانت تنبج نحو المجلس. فأفهمه الرئيس أن الاجتماع كان للأمر المصلحى المشار إليه. فليطلع الضابط المتظاهرين. أو أن يستقدم بعض قادتهم ليطلعهم الرئيس بنفسه، فعاد الضابط ونصح بأن يخرج الرئيس إلى فناء المجلس حيث احتشد المتظاهرون وحولهم رجال الأمن وما كاد رئيس المجلس يخرج إليهم حتى اعتدوا عليه اعتداء منكرا مروعا داميا...

وقد قررت الجمعية العمومية اعتبار اجتماعها مستمرا حتى توافى بتصرف الحكومة في هذا الشأن...

وهذا نص الكتاب السرى الذى أبلغتُ به قرار الجمعية.

مجلس الدولة

مكتب الرئيس

السيد رئيس مجلس الوزراء...

وقد تلقيت^(١) منه الكتاب التالى:

مجلس قيادة الثورة

السيد وكيل مجلس الدولة.

ردا على كتابكم المؤرخ فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ بما انتهى إليه قرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة فى ٣٠ منه فى شأن الاعتداء الأثيم الذى وقع على رئيسه وهو يؤدى عمله بدار المجلس أود أن أنهى إليكم أننا جميعا أنا وإخوانى أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء قد تألمنا لهذا الحادث الذى تستنكره كل الاستنكار. ذلك لأننا نؤمن بأن القضاء من أعز مقدسات الأمة فينبغى أن يتوافر له كل استقلال وتوقير وكرامة.

(١) تلقى هذا الرد المستشار السيد على السيد وكان رئيس الجمعية العمومية لتخلف الدكتور السنهورى عن الجلسة إذ كان يعالج بالمستشفى من جراحة. وبمصدر قانون يحرم الوزراء السابقين من الوظائف، صار المستشار السيد على السيد هو الرئيس الثالث فى تاريخ مجلس الدولة. والثلاثة يتعادلون ولا يتفاضلون. وبعدة رياسته حتى ١٩٦٦ أناحت السماء لمصر خمسة عشر عاما كاملة من القضاء الإدارى من أعلى المستويات فى العالم. وقد كانت «سيادة القانون» و«حماية الحقوق والحريات» ديدنه مد كان قاضيا جزئيا فى الثلاثينات من القرن الحالى، ثم رئيس محكمة بمجلس الوزراء يرأس مكتب مراجعة الأحكام العسكرية فى فترة الحرب العالمية ثم قاضيا وحيدا للأمور المستعجلة مدة طويلة فى محكمة القاهرة الابتدائية، ولعله القاضى الوحيد الذى ولى وظيفة المستشار دون أن يشركه فى مجلس القضاء قاضيان و مدة عمله بالمحاكم الابتدائية. وذاعت اتجاهاته فى العدالة وحماية الحريات فى وزارة العدل فكان «أول» من طلب إليهم كامل مرسى المشاركة فى مجلس الدولة الجديد وكان «أول» من قبل ذلك فى حين تردد كثير من زملائه فى القبول خيفة أن لا ينجع القضاء الجديد من جراء مقادعة الأحزاب المشتركة فى الحكومة له وفى فترة رئاسة السنهورى للمجلس رأس الدائرة الثانية للمحكمة وعين وكلا للمجلس ونافست أحكام دائرته أحكام دائرة الرئيس بقوة أسبابها وصياغتها واتجاهاتها لتعميق «سيادة القانون» فى الأمة والحكومة والقضاء الإدارى.

وقد حافظ على ذلك كله فى مدة رياسته للمجلس.

وبحثه فى أول أعداد مجلة مجلس الدولة سنة ١٩٥٠ عن رقابة دستورية القانون يكشف تأثيره فى اتجاهات المجلس منذ نشأ المجلس. دخول فيه الدكتور السنهورى وزميله سليمان حافظ [ودخل المجلس خلال العام الماضى.. سليمان حافظ بك.. فكسب المجلس به ذخرا غنيا من المواهب الممتازة وقيمة عليا من قيم الأخلاق والكفاية يعتر بها المجلس ويفخر.

واختار المجلس لوكائته فى محكمة القضاء الإدارى مستشارا من أساطين رجال القانون وحجة ثبنا فى القضاء الإدارى اشتهر بكفائته الممتازة فى جميع المناصب القانونية التى تولاها هو حضرة صاحب العزة السيد على السيد [يخرج من أوائل مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٢ وكان عضوا مشهورا باستيازه فى هيئة قضايا الدولة بوزارة الأوقاف وكذلك كان الرئيس الأول للمجلس (كامل مرسى) رئيسا لقسم قضايا الخاصة الملكية. وبإضافة السنهورى إليها نجد الرؤساء الثلاثة الأوائل للمجلس أعضاء» فى هيئة قضايا الدولة وللمستشار السيد على السيد باع طويل فى الحفاظ على الحقوق والحريات. =

ولأننا نوقن بأن مجلس الدولة منذ إنشائه وهو يقوم على رسالته كما ينبغي فلم تلن قناته في سبيل الحق في عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطغاة. ولقد قدرت الثورة ذلك كله للمجلس عند قيامها فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس. وقد كان هو «رئيسه» ساعد الدولة في الفتيا والتشريع ومستشارها الناصح الأمين لتحقيق الأهداف المشتركة في محاربة الطغيان وتحقيق الصالح العام. يقيننا جميعا أن كل مصرى مخلص لوطنه يستنكر ذلك الحادث إذ لا يمكن أن يجترأ على حرمة القضاء إلا عدو للوطن أو خائن له. وستعمل الحكومة جاهدة على القصاص من العابثين ومحكمة المقصرين، وسيكون عهدنا للمجلس أن تعمل دائما على ما يزيد في تدعيم استقلاله ويوطد سلطته في القيام بأداء رسالته بالتعاون على تحقيق أهداف الثورة. وأود أن تبلغوا كتابنا هذا إلى الجمعية العمومية للمجلس وإلى سائر موظفيه.. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

بكباشى أ.ح.

نائب رئيس مجلس قيادة الثورة

ومجلس الوزراء

إمضاء (جمال عبد الناصر)

ولما تلقيت هذا الرد دعوت الجمعية العمومية وانتهت إلى القرار الذى أبلغته بالكتاب التالى:

السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء

أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أننى إذ تسلمت كتابكم.. تلوته على الجمعية العمومية فوراً وقد رأت أن تسجل - مع الشكر - للحكومة استنكارها الشديد للحادث الأليم، وأنها جاهدة على القصاص من العابثين.... وتود الجمعية العمومية للصالح العام العمل على نشر كتاب المجلس ورد الحكومة عليه.

= ومن أحكامه في عام ١٩٣٣ «أول حكم» قضى ببطان التفيتش إذا لم يصدر الإذن به من النيابة العامة سنة ١٩٣٣ وكان إعلانا «لسيادة القانون» في عهد دكتاتورى باطش أقرته محكمة النقض فأضيف النص بوجوب ذلك إلى قانون الإجراءات الجنائية - وكنت محاميا في القضية أعمل بمكتب النقيب الأول إبراهيم الحلماوى (١٩٢٨ - ١٩٣٧) - دفعت هذا الدفع ونشرت «مجلة الحمامة» بحثى فيه مع الحكم في سنة ١٩٣٣ وأتبعته في سنة تالية ببحث نشرته المجلة عن تصرفات السفهاء قبل الحجر. ولما ولي وزارة العدل رئيس التحرير الأستاذ صبرى أبو علم باشا اختارنى - باليحين - وكيلًا للنائب العام في نوفمبر سنة ١٩٣٧.

وبناء على طلبكم قد أبلغنا كتابكم إلى سائر موظفى المجلس...
تحريرا فى ٤ من أبريل ١٩٥٤.

وكيل مجلس الدولة

إمضاء (السيد على السيد)

ولا يفوتنى أن أسجل أن الحكومة وقت بما وعدت من القصاص من العابثين فقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا ونالوا جزاءهم العادل).



واعتداءات الفوغاء على الناهين كصدمات الجمادات للأحياء تسيل الدماء ولكنها ترفع لصاحبها ذكرا لا يبلى بعد أن نال من دهره ما تمى - كما كان السنهورى يقول - ولم يكن ينقصه إلا محنة الإيذاء فقدمتها له الفوغاء. والدهاء هى التى طالبت الحاكم الرومانى بإعدام السيد المسيح.. والأذى هو الذى أذاع فى الأمة مجد أئمة الفقه الأربعة.

ولقد كان السنهورى من بضع سنين أقرب الناس من النقراشى وأحمد ماهر وهما يستشهدان. ولولا الاستشهاد ما اجتمعت رفاتهما فى مسجد عظيم بالقاهرة. وفى سنة ١٩٥٤ كان أقرب الناس من محمد نجيب. ومحمد نجيب أول رؤساء الجمهورية وأكبر من أصابته حكومة الثورة إصابات مباشرة.

بصدور قانون فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ بمنع الوزراء السابقين من ولاية الوظائف انقضى عهد السنهورى بالوظائف، وحق له أن يكتب فى ١٩ أغسطس (الحرية كالصحة من أكبر نعم الله. ولكن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلا بعد أن تزول).



وفى سنة ١٩٥٥ صدر القانون الذى كان يرغبه كامل مرسى لمجلس الدولة وأضيف فى آخره نص وقتى نُقل بناء عليه ثمانية عشر عضوا من لهم صلة وثيقة بالسنهورى إلى جهات قضائية أخرى نالوا فيها حظوظاً مثل ترقيات مجلس الدولة، وكانت الحكومة فى غنى عن أن تسهم وتسئ لنفسها بهذا الإجراء الذى أجمع على نقده الأعداء والأصدقاء. مثلما اجتمعوا على نقد إجراء فصل القضاة فى سنة ١٩٦٩^(١).



(١) فصل القضاة سنة ١٩٦٩:

يُجمع مقال الدكتور عثمان حسين عبده الله عن الدكتور السنهورى المشار إليه من قبل، ومثله كتاب آخرون أروحا لحكم الرئيس جمال عبد الناصر، بين هذا النقل عناسة إصدار قانون مجلس الدولة سنة ١٩٥٥ وبين فصل نحو مائتين من رجال القضاء بمناسبة إصدار قانون خاص بالقضاء وإنشاء المحكمة «العليا» سنة ١٩٦٩. وبه لم يعد وصف «العليا» قاصرا على محكمة النقض.

= وربما يفيد في هذا الصدد ذكر الوقائع التالية:

١ - في ٢٤ - ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ دعاني الوزير شعراوي جمعة من مرسى مطروح لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وسافرت واجتمعت في مكتب الرئيس بالوزيرين أمين هويدي - مد الله في عمره - وشعراوي جمعة والسيد سامي شرف سكرتير الرئيس حتى قاربنا مطلع الفجر فتداول شكوى الرئيس من الشعب الحادث في نادي القضاة وشكوى بعضهم بعضا إليه. ويمكن إجمال رأيي ليلتذ في أن القضاء نفذ قوانين الثورة أحسن تنفيذ وبإقبال ملحوظ. وأن كتابات مجلة القضاة يمكن التعاضى عنها. وأن مساءلة القضاة جائزة أمام اللجنة المختصة بذلك طبقا لقانونهم. وأن رئيس محكمة النقض «المستشار عادل يونس» واحد من أحسن الرؤساء في التاريخ الحديث للقضاء ومعاونته مؤكدة. وذكرت شاهدا على ذلك. وأعدت ذلك مرتين ووجدتهم يستعدونه. فنقلت الكلام إلى خلاف الوزير معه من قبل، وأن الوزير اعتذر له - على ما علمت - قالوا: لم يعتذر. بل الوزير مستقيل لعجزه!

ولما استأذنت لمفارقتهم طلب الوزيران إلى أن أملى رأيي على السيد سامي شرف ليقرأه الرئيس. فأقبلتني في فقرات. وافترقتا على أن نجتمع في الظهر واجتمعنا لمدة ساعة دون تغيير رأيي إلا في تفصيل صغير خاص بعدد من يقدمون للجنة الصلاحية كل مرة.

وطلب الوزيران أن أنتظر يومين حتى أعرف رأي الرئيس. وانصرفت.

وبعد يومين اتصل بي السيد شعراوي جمعة وأباني بشكر الرئيس وقوله (أنا عارفه) ولم أعقب. ودعوت له بالتوفيق. بعد ستة أيام قرأت بالصحف ما يفيد «تجنيد» رئيس مجلس الدولة يومذاك لوزارة العدل وراقق التعيين فصل القضاء وقانون بإنشاء (المحكمة العليا) وهي التي صارت نواة للمحكمة الدستورية العليا - وكان أول المفصولين عادل يونس. ٢ - أطلت التفكير - منذ عودتي للمصيف - في أسباب القلق المفاجيء الذي تناقشنا في شأنه - واستبعدت أى صلة لعادل يونس بما يحدث بالنادى لأنه لا يتردد عليه، واستبعدت أن يكون الرئيس راضيا عما اصطنعه وزير العدل من خلاف خاص بمراسلات جرت بين عادل يونس ووزير العدل في (مصرى لانكا) لأن عادل يونس في ذلك الوقت كان قد نفذ مهمة رسمية باختيار الرئيس له جوابا لطلب دولة سرى لانكا قاضيا مصرياً لإجراء تحقيق، وليس في مصر أصلح لهذا منه ونجاحه في أداء تلك المهمة محسوب له لا عليه.

وأخذت أستعرض الآفاق البعيدة فتذكرت أن انفصال سورية عن مصر سنة ١٩٦٦ نفذه وزير عدل في سورية ونقيب المحامين ووكيل هيئة قضايا الدولة (إبان رئاستي لها) ومستشار من مجلس الدولة الذي انشأه أيام الوحدة في سوريا. لكنني توقفت طويلا أمام انقلاب حدث في السودان أخيرا ومنذ ثلاثة أشهر (مايو ١٩٦٩) قام به النمرى ونفذه له باهكر عوض الله وكان كبيرا للقضاة بالسودان. فلعله لفت النظر إلى كبير القضاة بمصر وإلى جلية نادى القضاة أيضا - وانه أعلم.

٣ - وكنت أعرف أن الوزير المستقيل منذ ول الوزارة كان يراجع كشوف الهيئات القضائية لضم أعضائها للاتحاد الاشتراكي وأن الكشوف بقيت دائما على مكتب الوزير يتداولها مع أصدقاء له في داره. ولقد فوجئت عند وضع الدستور الحالي سنة ١٩٧١ وكنت مقررا للجنة (نظام الحكم) بوجود مشروع مطبوع لدستور أعده الوزير وآخرون على نسق دساتير الكتلة الشرقية وورد على ذهني عندئذ أن فصل القضاء سنة ١٩٦٩ عجل به التمهيد لفرض هذا الدستور بإسكات مصدر محتمل من مصادر الاعتراض عليه.

٤ - وكان الوزير رئيسا لما سمي لجنة استماع قبل إعداد ذلك المشروع وحضرت جلستين لها طالبت فيها مرتين بتضمين الدستور نصا على أن تكون الشريعة مصدرا للتشريع. ولم أجد لذلك صدى في الشروع. فقدمت عند وضع الدستور الجديد سنة ١٩٧١ مذكرة لمجلس الأمة نشرتها بمجلة هيئة قضايا الدولة عند تقديمها طلبت فيها النص على الشريعة في المادة الثانية من الدستور. كما وضعت في مقترحاتي مواد الدستور نصا يمنع سقوط جريمة الاعتداء =

وفي هذا المقام نعرض لما جاء في هامش المذكرة المؤرخة ١٥ مايو سنة ١٩٥٤ في كتاب (عبد الرزاق أحمد السنهوري من خلال أوراقه الشخصية):

(كُتب كثير عن حادث الاعتداء.. في مظاهرة خرجت من مبنى هيئة التحرير.... .

ذكر الدكتور أحمد زكي (باشا)... بجريدة الأخبار ٨/٩/١٩٧٥ أن الاعتداء على السنهوري وقع بعد لقائه بالإخوان بمنزلي. وذكر الأستاذ أحمد فوزي في كتاب نشره... أنه في يوم ٢٦ مارس جرى اللقاء بين الدكتور السنهوري وعبدالحكيم عابدين في منزل الدكتور أحمد زكي حيث عرض السنهوري عليه الإشتراك في الحكم. ومثل هذا اللقاء وما جرى فيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية.. ومعنى ذلك أنه كان جاداً في إنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني وهو ما أغضب العسكريين الطامعين في إقامة دكتاتورية عسكرية.

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فإنه قال:

رأينا أن السنهوري كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة حتى أنه سارع في صبيحة اليوم التالي لقرارات ٢٢ مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الثوار في الحكم. وكانت حاجته أن مصلحة البلاد العليا لا تتحقق إلا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة للحكم في البلاد وفي طليعتها الإخوان المسلمون.

أما ما يتعلق بالمسؤولين عن الاعتداء فقد ذكر الأستاذ أحمد فوزي في كتابه أن السنهوري في أقواله أمام النيابة اتهم جمال عبد الناصر في تدبير الحادث كما أنه رفض مقابلته عندما زاره بعد الاعتداء عليه.

ويشير الأستاذ أحمد حمروش في كتابه (شهود ثورة يوليو) عن هذا الاعتداء إلى أن البكباشي الذي فتح الباب للمتظاهرين قال إن رئيس البوليس الحربي كلفه بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالحسنى فإنه أعد خطة المظاهرة بالتعاون مع رئيسين في هيئة التحرير. ولما توجه للسنهوري في مكتبه رفض مقابلته. فأرسل إلى الرئيسين المذكورين فتدفقت المظاهرات وكان فيها بعض جنود المباحث الجنائية في ملابس مدنية وهم يهتفون (الموت للخونة).. فتدفقوا

= على الحريات والحقوق الطبيعية. وهو نص يتسع قدر ما تتسع الحريات والحقوق الطبيعية للأمة وأولها استقلال القضاء.

٥ - كان الرئيس السادات نائباً لرئيس الجمهورية عند فصل القضاة سنة ١٩٦٩. ولما قام بثورة التصحيح في مايو ١٩٧١ قام بإعادة نحو ستين منهم. أولهم عادل يونس. وحُتمت على صليبي وزير العدل آنذاك المستشار محمد سلامة أن أخبره بأن الرئيس السادات علم بتفاصيل فصل القضاة ولم أحدثه عما دار في ٢٤ - ٢٥ أغسطس في مكتب رئيس الجمهورية السابق وقد سلف ذكر بعضه. وكان الوزير نائباً على العمل لإعادتهم أجمعين، حتى صدر حكم القضاء بطلان الفصل فأعيدوا وصححت أوضاعهم وفق القانون.

يعتدون على أعضاء الجمعية العمومية.. هاتفين (تحيا الثورة) و(تسقط الرجعية).. ثم حضر صلاح سالم.. وأيد اللواء محمد نجيب نفسه في مذكراته بعنوان (كلمتي للتاريخ) تدبير المظاهرة واستغلالها لفرض الحكم العسكري ومنع إقامة حكم مدني).

وأول ما نلاحظه على ما قيل هنا عن أسباب الحادث أنه غير مقبول بعد إذ قال مجلس الدولة قوله فيها وأثبت للحكومة الشكر على مواقفها ومحكمة العابئين أمام المحكمة العسكرية العليا وحكمها بالجزاء العادل.

وغير مقبول أن ينسب إلى السنهوري تدخل في سياسات الفرق المتصارعة على الحكم وهو المختص بالفصل بينها في هذا الصراع أو بعض وجوهه أو نتائجها إذا اتصل بقضية، أو أن يطلب إدخال جماعة في الحكم مع أخرى تتولاه بالفعل، ولا تقبل بطبيعتها أن يكون لها شركاء.

بل كان الدكتور السنهوري آخر من يتصور العقل أن يتدخل عند الإخوان، أو يقبل الإخوان تدخله، لما كان بينهم وبين وزارات السعديين من دم لا يُطْل.

والقول باجتماعه مع بعضهم لاثبت زعما خاصا بما دار فيه لم يزعمه الدكتور أحمد زكي نفسه.

وإنما كان النزاع على السلطة قائما بين فريقين لجمال عبد الناصر ومحمد نجيب. وقيل يومئذ إن الدكتور السنهوري اجتمع مع على ماهر في نادي محمد على (نادى وزارة الخارجية الآن) وتكلم في ترشيح محمد نجيب لرياسة الجمهورية - ومعلوم أن سليمان حافظ كان من هذا الرأي ولذلك خرج من الوزارة عند تعديلها.

ولا يكفي الزعم بأن الدكتور السنهوري اتهم جمال عبد الناصر بتدبير حادث الاعتداء ليثبت اتهامه بتدبيره.

ومع كل ذلك لم يذكر أحد ماتم في تحقيقات النيابة أو المحكمة العسكرية أو الجمعية العمومية لمجلس الدولة وفيها مقطع النزاع فيما حدث للدكتور السنهوري.

ولقد زار جمال عبد الناصر مجلس الدولة في يوم تالٍ ومعه د. حسن بغدادي وهو ممن خرجهم السنهوري وزاملوه في الجامعة ثم في مجلس الدولة، وكان وزيراً، فاجتمعوا بالمستشارين وبوكيلي المجلس وكانوا غضابا للحادث لكن أحدا منهم لم يرد على ذهنه اشتراك جمال عبد الناصر في تدبيره بل طيبت زيارته خواطر المستشارين.

وكان الجميع حزاني لما أصابت به الدهماء رئيس القضاء في مجلس الدولة وقد أجزل جمال عبد الناصر الثناء عليه وعلى وقوفه ضد الطغيان.

ولا يتماهى أحد بأن الحادث أساء إلى جمال عبد الناصر وفريقه في أيام عصية.

قُبضت السباء للقضاء على النظام الملكي رجالاً حاسبوا الملك على نزواته. يتصدرهم رجلان هاجمه أولهما في المجلس التشريعي الأعلى سنة ١٩٥٠ وأنذره بزواله على الملأ وفي الصحف، وكان رئيساً سابقاً لهيئة من الهيئات القضائية وعاقبه الثاني بأحكام أصدرها وهو على رأس الهيئة القضائية المختصة بعدم المشروعية في تصرفه فكان ذخراً تذخره الأمة ودرساً تستذكره: أن الانحراف عن القانون كالتأرجح على شفير الهاوية. وأن في «سيادة القانون» نجاة للحكام والمحكومين. وبهذا أدى الرجلان عن جيلهما فرض عين كانا مطالبين به، ويجمع بينهما مقولة سبقت في صدد مصطفى مرعى أنه كان (ينبوغه في العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية مجتمعة يعتبر شهادة لنظامنا التعليمي في دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمي).

ولا جرم أن لسيرة السنبورى رنيناً خاصاً في الأذن ترق له مشاعر السامع:
لصنوف الاضطهاد التي ابتلى بها على مدى نيف وعشرين عاماً وللمحن، تنزل به تترى في زمن بعد زمن، وهو ذوب عُقُو يرى الجزاء الحق لذاته في خدمة بلاده ويذيب نفسه حبة حبة في المصلحة العامة.

ولأعماله في سبيل الشريعة الإسلامية وخدمة الوطن العربي والوطن المصري وتوحيدهما وإن غاضبته السلطة التي تنتفع من عمله
وكانت أحوج إليه منه إليها.

ولما جاءه خصومه مظلومين رفع الظلم عنهم بشجاعة لاتعرف التردد.
ولما كتب عن انحراف السلطة التشريعية حسب بعض أنه يدافع عن رأيه ضد سلطة تناجزه. وما كان إلا عقيدة سيطرت على ضميره سطرها من ثلاثين عاماً وهو يطلب العلم في فرنسا، ونفذه بشجاعة في أحكامه عندما أتاحت له الفرصة لحساب مصر وحساب العدالة. وكل حكم أصدره كانت مصر تنتظره. والأيام دول. وكم دالت دول أو حكومات في تلك السنوات

ولاريب في أن أحكامه في تلك السنوات كانت تسبق التقدم، كالبشريات بالأيام العظيمة التي قدرها الله لبلاده.



أحدثت إصلاحات الثورة آثارها في نشاط مجلس الدولة فاتسع بمسئوليات الإصلاح الزراعي ومحاكمه وبقضايا دائرة العقود الادارية ثم تراخى بعض الأثر في الطعون ضد القرارات التي رأت الحكومة عدم سماع الطعون فيها لما تتضمنه من دواع ثورية.
وولت الحكومة وجهها شطر الشركات القائمة على الامتيازات العامة والاحتكارات (شركة

السكر - شركة مياه القاهرة - شركة ترام القاهرة) واقتضت دواعي السرعة للفصل فيها أن تحال على التحكيم باتفاق الخصوم (والمذكرتان الخاصتان بالأولين منها واردة في المذكرات المشار إليها من قبل ورأس هيئة التحكيم فيها المستشار طاهر ياشا محمد الوكيل الأول في تشكيل مجلس الدولة، وأخذت الجهات المعنية بسبيل تشريعات اقتضتها الثورة، من إعداد دستور سنة ١٩٥٦ إلى وضع قانون للجيش (خول اختصاص محكمة القضاء الإداري بشئون الضباط إلى لجنة الضباط)، إلى قانون جديد يستجيب لآمال مجلس الدولة أنشأ محكمة إدارية عليا ونظاما للمفوضين لكفالة استقلاله الكامل ثم شرعت الحكومة في تنفيذ قانون كانت قد أعدته لتصير الشركات الأجنبية

وفي إبان هذه الفترة دُرس نظام حصص التأسيس في شركة قناة السويس قبل تأميمها. فظهر لنا أنه تزييف خارج على القانون وتكفل بأمره وفد المفاوضات بعد تأميم قناة السويس وكنا من أعضائه - كما صدر قانون تمصير الشركات وتنتهى هذه الفترة عند قيام الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة ودستورها وكان توحيد الجهات القضائية (القضاء المدني ومجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة) ركناً من أركانها يتفانى المصريون والسوريون لإرسائه.



في هذا المعترك نبه ذكر أعمال تاريخية نجب فيها رجال كبراء على المستوى العالمى ومنهم ضباط في الجيش أدوا أمانة العمل الوطنى الضخم دون أن تعرف فيه مخالفة واحدة للقانون أو العدل من واحد منهم بل سبحوها في تيارات السياسة العالمية بنزاهة وعدالة وإعلاء لمبدأ سيادة القانون. مما يعتبر شهادة عملية من حكومة الثورة، بإمكان تحقيق الأهداف الكبيرة مع التزام «سيادة القانون».

- ففي أعمال التحكيم برز المهندس محمود يونس ليحتل من بعد مكانه التاريخى الفريد في إدارة قناة السويس بعد التأميم، بكفاية ويسر حيبا التأميم وإدارته إلى العالم^(١).
- وفي وزارة الثقافة لفت الأنظار إلى آفاق جديدة الدكتور ثروت عكاشة كوزير فنان صاحب مبادرات في روافد الثقافة.

- وكان الأستاذ أمين هويدى أخوف الناس أن يحمل ظلما. ذهبت إليه في إدارة المخابرات، اعترض على تدخلها في قضية لقناة السويس ونهت على رأى رئيس الجمهورية فقال لى: نحن قضاة. فاعترضت بقولى: أنتم قضاة؟.. والحق أنه كان أشبه بالقضاة إذ ولى الوزارة.

(١) ولما نشرت مجلة هيئة قضايا الدولة عدداً خاصاً بالتأميم ووثائقه وصحيفة دعوى الحكومة بسويسرا في صده بعث سفير بناما يشتره فأهديناه أكثر من عدد.

- وفي تنفيذ التصدير برز اقتدار المهندس محمد صدقي سليمان في إدارة المؤسسة الاقتصادية، ليلبغ الأوج في بناء «السد العالي» على النيل بأيدي المصريين^(١) وكذلك برز كرئيس للوزارة.

وفي مقام إحسان الأداء لا يمكن نسيان اسم المستشار نهاد القاسم كوزير للعدل في حكومة الجمهورية العربية المتحدة. لم يقر الانقلاب الذي أحدث انفصال القطرين. وبقي بمصر على الولاء للجمهورية المتحدة حتى أذن له في العودة إلى سورية ليتوفاه الله بعد أن يعود تاركا للوحدة العربية مثلاً خالداً على النجاح وكان لا يفتأ يشيد بالسنبورى وصادقته له كما كان يحدثنا عن مجادلاته لعبد الناصر في مجلس الوزراء وقد أعلن ذلك عبد الناصر بعد الانفصال.

١ - بهذه الأمثال ونظائرها أظهرت حكومة الثورة للعالم أن من أظهر أعمالها في تاريخ مصر ما قام أحسن قيام على قواعد العدالة ونفذ في كنف «سيادة القانون».. وهى شهادات على الموظفين الذين يخالفون القانون .

٢ - ومن بحث التصرفات الحكومية السابقة وتصرفات الأجانب قبل قيام الثورة سنة ١٩٥٢ ظهر أنهم يختلفون في كثير من الاتجاهات ويلتقون عند هدف واحد هو استصفاء الثروة المصرية.

٣ - أن اعتماد الحديوى اسماعيل وابنه توفيق على نوبار - أو نظرائه - أطلق له العنان في وظيفة السمسار فباع نفسه ثم باع مصر مثنى وثلاث ورباع إلى الأجانب وإلى نفسه^(٢). كتب عنه الشيخ محمد عبده [الرجل ليس بمصرى ولا عربى ولا مسلم: فإذا باع مصر بأرخص الأثمان فهو الرابع].

٤ - وأن من وصمات ذلك العصر خدمة الموظفين في الحكومة للشركات خفية وهم في وظائفهم ثم خدمتهم في هذه الشركات جهرة بعد ترك وظائفهم.

(١) قلت له يمكنه - مداته في عمره - وكان رئيساً للوزارة، إن الأمة كلها تثني على بيانك أمام مجلس الأمة. فتعجب. قلت: لأنك صارتها - لأول مرة من عشر سنين - بحقيقة الموقف الاقتصادى. وقد أثبتت محاضر مجلس الوزراء أنه اعترض على حرب سنة ١٩٦٧.

(٢) هو مؤسس المحاكم المختلطة التي أخرت استقلال مصر ثلاثة أرباع قرن ومؤسس شركة مياه القاهرة بامتياز منحه لها وهو وزير الاشغال لتبيع مياه النيل لأهل القاهرة بشمن فادح ويبقى وأهله فيها ثلاثة أرباع القرن! روى الدكتور السنهورى نقلاً عن كتاب (القاهرة والقضاء الدولى) للمستشار البلجيكي مينار: أنه لو لم تكن المحاكم الوطنية حقيقة واقعة عند توليه الوزارة لحال دون افتتاحها بمجاملة للإنجليز. وأنه عين حاجبه مستشاراً فيها ليتجسس عليها! وأنه نقل رئيس دائرة فيها بناء على شكوى أرمى - مثل نوبار - إلى المحاكم المختلطة ورفضت المحاكم المختلطة تعيينه وفقد المستشار وظيفته! وأنه اضطر رئيس محكمة الاستئناف يسرى باشا للاستقالة لأنه رفض سماع مندوب الحكومة الذى جاء يتكلم بالفرنسية أمام محكمة لغتها العربية! - ووبار هو الوزير الذى قبل جلاء الجيش المصرى عن السودان بعد رفض شريف باشا لذلك وقوله (إن تركنا السودان فهو لا يتركنا) وقدم استقالته.

٥ - أن القضاء والإدارة ولايتان لا يصدق أدأؤهما إلا بإحساس وطني. وأن الإحساس الوطني في القضاء هو التزام العدالة.

العربي الكبير:

إذا كان حسنًا أن يخدم الرجل الكبير أفكاره الكبيرة بعمله في مواقعه فأحسن منه أن يجعل الدولة تخدمها. فتلك قوة لها وله ويد الله مع الجماعة..
وتعاطف الحسنيين إذا عمل صاحب الفكرة لها في خدمة الدولة. فهو عندئذ يستخدمها ويخدمها ويخدم فكره، وما أسعده إذ يعلم القيام بمصلحة عامة أو يعلم قومه جماعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو درس آل إلى السهوري من محمد عبده فعمل به لإحياء الفقه الإسلامي والتزام الشريعة.

وما كان إلا هبة من السماء لرجل حسب بعض معاصريه أنه زال عن سمت السلطة فرفعه الله إلى سمت أعلى ذكرًا وأبقى أثرًا. وأبقاه مع الشريعة ما بقي من عمره، ويسره لليسرى فجعل أعماله الماضية جيعًا توطئه للعمل الكبير الذي سيدلى فيه بدلوه. وبابعت له طبقات المثقفين من جرائه. فبدا للأمة العربية وخاصة للمثقفين كأنه ملك غير متوج، وضع في حجارة الأساس لدولتين عربيتين ناشتتين قوانينها ونظامها القضائي الدائم وأضاف إلى الفقه الإسلامي في معهد الجامعة العربية دروسه التي ضمنها كتاب (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) وإلى العالم القانوني الواسع بقية الأجزاء العشرة في موسوعته الكبرى (الوسيط) ولها شموخ تمثال عظيم لذكره جزى الله به وفاءه لعهد عاهد أمته عليه إذ بلغ الستين. فكعب:
(فالوقت الذي أستطيع فيه الإنتاج محدود. ويجب أن أذكر هذه الحقيقة فأعمل لدينًا كافي أعيش أبدًا وأعمل لآخرتي كافي أموت غدًا) وقد عمل، وساعدته الجهات القضائية المصرية كافة^(١) في عمله وباستمرار، مدركة مقدار ما يخدم الأمة بتوحيدها على قواعد الشريعة ومنها العدالة والمشروعية.

١ - وهذا المزاج الموفق قدم للدولة الوليدة - في الكويت - قانونها المدني (قانون التجارة) وأبقى لها قواعد الشريعة من مجلة الأحكام العدلية - وقد صنع بعض ذلك منذ

(١) حرصت الجهات القضائية على الاستجابة لطلباته وقد طالما كتب في إبانها عن الوحدة العربية والحرية وخدمة الاشتراكية وكان من أسبق الناس إليها. وكانت هيئة قضايا الدولة أسبق إلى معاونته برجال على درجة عالية من الكفاءة اختارهم وبقى بعضهم في الكويت بقسم التشريع بضعة عشر عاما بعد وفاته، وكانوا ممن شملهم النقل بين الثمانية عشر عضوا المنقولين من مجلس الدولة عام ١٩٥٥. وكان يعجبه أنهم كانوا في هيئة قضايا الدولة موضع ثقته الحكومة، ولقد كانوا أعضاء فيها نقلوا إلى مجلس الدولة عند إنشائه ولم تتغير ثقته بهم.

سنوات للعراق، كما قدم للكويت دستورها ونظاماً قضائياً مصرياً (القضاء - قسم الفتوى والتشريع) فيه السمات الكويتية وهو نظام أثبت قوته وصلابته على مدى نيف وأعوام أربعين ومن حقه أن تباهى الأمة العربية كافة به كما تباهى مصر بنمو قضاتها في تشكيلاته، وعليها أن تدرس أسباب ذلك لتسلك بها سبيل الإصلاح.

بهذا العمل العظيم في تاريخ الأمة العربية والعدائى في حياة الرجل، قدم السنهورى شهادة جديدة للشريعة الإسلامية وله تأيدت بأخرى مثلها عندما عدلت الكويت قانونها فأضافت مزيداً من أحكام الشريعة زاجت به بين الفقه الإسلامى حديثه وقديمه على النحو الذى طالما تغياه السنهورى منذ وطأت قدماه أرض فرنسا سنة ١٩٢٢.

٢ - ثم كرر السنهورى مثل سوريا في الجمهورية العربية الليبية، بقانون هو القانون المصرى الذى صدر في سنة ١٩٤٨. وبنظام قضائى مازال تنفياً ظلالة.

وهاتان دولتان تضافان إلى الأخذ بالقاعدة القانونية والنظم المطبقة لها والتي تأخذ بها مصر والعراق وسورية.

وفي ليبيا بدأ تلاميذه وضع قانون كامل من الفقه الإسلامى للدولة وستتعاقب قرارات الدول العربية بذلك.

٣ - ووضع دستوراً للسودان.. ومشروع دستور للإمارات العربية المتحدة ومجموعة قوانين للبحرين منها قانون التجارة.

وفي أول العام الخامس والسبعين من عمره دعا السنهورى ربه ليكمل حياته (بالنجاح والتوفيق في خدمة بلدى خدمة تتفق مع الحق والعدل وأجعل هذا العام والأعوام التالية أعواماً مباركة ميمونة للوطن المصرى والوطن العربى وللإنسانية جمعاء).

وفي ١٩٧١/٧/٢١ توقفت عن أن تدق نبضات القلب الكبير.

٤ - وتبادرت السماء والأرض إلى تكريمه. فصدر الدستور المصرى بعد أسابيع يعلن أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع وأن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وأن استقلال القضاء ركيزة النظام. وهذه شهادة من التاريخ ترفع قدره قدر ما يقترن اسمه بشريعة الله وسيادة القانون واستقلال القضاء، فطوبى له.



رثاه مجمع اللغة العربية في ٥ ديسمبر وعبر فيه عن مشاعر الأمة زميله محمد عزيز أباطة. وهو رجل قانون صحيح القياس. ومما قاله:

غيب الموت شافعى زمانه وأصاب القانون في برهانه

جمع الشرق وحده فتلا قى في دياييج علمه وبيانه
من أقاصى خليجه لدمشق من طرابلسه إلى بغداده
رب ومضى مضى لاح في الـ أفق سنبلو غدا مدى لمعانه

وسيستقبل عزيز أباطة وهو في قبره مصطفى مرعى بعد عامين فيلقى خطابه الكاتب الكبير
ثروت أباطة في مجمع اللغة العربية.



وبعد فنى الصفحات السابقة إشارات عجلى لأعمال مصرى عظيم، تشهد لمصر باقتدارها
على سداد حاجتها وحاجات الوطن العربى من الرجال. مهدت له ثورات ثلاث تطالب بسيادة
القانون هما: ثورة الضباط على الحديوى اسماعيل والثورة العربية على الحديوى توفيق وفيها
ظفرت مصر والسودان بدستور سنة ١٨٨٢. واحتلها الجيش البريطانى بدعوى الدفاع عن
مصالح الأجانب، ففصلوا شطرى الوادى ليقتصبوا من مصر دولارا كثيرة فى وسط أفريقية
وألقوا الدستور. وعطلوا آلة الزمن وتيار الحضارة عن أن يحدث آثاره. وأحلوا محلها هموم
الجوع والخوف وأدواء اليأس والتباغض، لولا طليعة من رجال القانون نذرت نفسها لتكوين
«رأى عام» يقاوم العدو. ألقوا «الجمعية الخيرية الإسلامية» يقدمهم محمد عبده وسعد زغلول
وقاسم أمين واهلباوى وآخرون من زملائهم. وحمل المشعل معهم مصطفى كامل ومحمد فريد
والأخير عضو بارز فى الجمعية الخيرية الإسلامية.

وانضم إلى الركب العظيم من رجال القانون عبد العزيز فهمى ورشدى وثروت ومحمد
طلعت حرب وبزعامة سعد زغلول للثورة الثالثة سنة ١٩١٩ أعلنوا استقلال مصر سنة ١٩٢٢
ووضعوا لها دستورها الأول فى هذا القرن، وعطل الإنجليز والملك نعمة الله عليها به حتى قامت
الثورة الرابعة سنة ١٩٥٢ فأدالت مصر على العدوين معا.. وأصبحت مصر لنا.



فى هذه الثورة كان جمال عبد الناصر زعيماً عالمياً احتاجت إليه مصر فنتجتة وكان أنور
السادات خلفا له احتاجت إليه فنتجتة.

وبالأمان والاطمئنان وإعلان سيادة القانون فى دستور سنة ١٩٧١ عبر الجيش المصرى
البحر إلى النصر سنة ١٩٧٣. وانفتحت مصر على العالم.

ومصر فى هذا البرزخ الذى تلتقى فيه الحضارات والقارات أو تفرق عنده، «دولة قانون»
من نيف وخمسة آلاف عام. لها اليوم، كما كان لها على الدوام، دورها التاريخى فى أمتها العربية
وقارتها الأفريقية وفى العالم، بأغوذجها الحضارى والدستور الذى تتأخاه وبالعدالة التى تفجر

الخير كالينبوع الطبيعى، لكل فيه مايكفيه، وبالعلم الذى يفجر الطاقات والملكات ويرفع أصحابه فى الدنيا والآخرة - وهى فى هذا رائد لا يكذب أهله.

هى «دولة قانون» من عهد مينا (٣٣٠٠ ق.م) إلى سنوسرت (١٩١٨ ق.م) إلى حور محب (١٣٣٠ ق.م) نقل عنها اليونان الأولون شرائعهم الأولى^(١) وعلومها من فجر التاريخ المدون، وصحا عليها الرومان.

وإلى اليونان والرومان تنتسب أوروبا وأمريكا. وفى كل مدرسة فى دولة من دولها اليوم درس أول هو «تاريخ مصر القديمة» باعتباره فجر الحضارة. وفى كل معهد للعلم اليوم تتراكم شهادات «المنهج العلمى المعاصر» للإمام الشافعى الذى أعلن أسسه فى «رسالته» العالمية فى جوار الكعبة وحرره فى جامع عمرو بمصر فى القرن التاسع الميلادى وتبعته أوربة فيما ترجمت من علوم العرب^(٢).



ولزام علينا فى ختام ما أسلفناه من ذكريات أيام شهيرة فى تاريخنا القضائى أن نسجل شهادة عيان:

أولاً: أن من العلامات غير الصحية حدوث محاولات وصل القضاة بجهاز حزبي كما حاول بعض فى سنوات سابقة على سنة ١٩٦٩. فتلك بداية لا تعرف نهايتها تصيب النظام القضائى فى طبيعته وطريقته.

ثانياً: أن دخول القضاة فى السياسة هو وجه أول لورقة، وجهها الثانى تدخل السياسة فى القضاء. وإذا كان تدخل القضاة محدود الأثر فتدخل السياسة ليس لآثاره حدود. وقد يحتاج إصلاح الفساد فى عام إلى مائة عام.

ثالثاً: أن القضاء القوى أو العدل الحقيقى يهب الدولة من قوته أسباب بقاء ونماء بالأمان والاطمئنان، وبخاصة فى دولة دينها الإسلام^(٣).

(١) شرائع صولون ٥٥٥ ق.م.

(٢) (القرآن والمنهج العلمى المعاصر/ الباب الرابع) - للمؤلف مطبعة دار المعارف.

(٣) من أبقى مقولات عمر بن الخطاب للمسلمين إذ لقي قاتل أخيه زيد بعد العفو عن المرتدين فقال له:

- والله لا أحبك حتى تحب الأرض الدم المسفوح.

- قال الرجل: أقنعنى لذلك حقاً؟

- قال عمر: لا

- قال الرجل: إننا يأسى على الحب النساء

وفى القرن الثانى كانت أوروبا غارقة فى بحر الظلمات لا تعرف نظاماً للقضاء. فى حين كان أبو جعفر المنصور يؤسس دولة تبقى فى عقبه قروناً خمسة: أصدر قاضيه سوار بن عبد الله حكماً على غير هواه وشفع الحكم بأمر منه لتنفيذه. فصاح الخليفة صباح الفرح.

(ملأتهما عدلاً فأصبحت قضائى تردنى إلى الحق).

رابعاً: أن القاضى يقبل العمل ويرضى عنه تحت أشد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية مادامت «سيادة القانون» مسلمة. ففيها وجه كريم «لسيادة القضاء».

وفى ختام هذه العجالة أكرر كلاماً ظهر سنة ١٩٥٣ (فى كتاب من أجل مصر):
(واقه - ومن صفاته العدل جلّت صفاته - لن يرضى أن يتصدى أحد لتوزيع العدل إلا أن يكون خالصاً لوجهه صادراً عن حكمه. وما المساس بالقضاء إلا زعزعة للوجود الشرعى للحكم).

وتجارب مصر على طول تاريخها تثبت أن الاعتداء على القضاء لا يقع من حكومة إلا فى أيامها الأخيرة..

«إن الله بالغ أمره»